

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ١٤

الخميس، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

نود أن نعرب لكم، سيدي، عن تهانئنا المخلصة بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. إن انتخابكم يسرنا على نحو خاص لأن لدينا علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع بلدكم.

خطاب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور

نود أيضا أن نتقدم بالشكر لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو على جهوده في تعزيز أهداف الأمم المتحدة وخاصة في ميدان تشجيع إصلاح هذه المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يليه رئيس جمهورية السلفادور.

نقدم شكرنا للأمين العام على العمل الممتاز الذي اضطلع به في تصريح مهامه في ظل حالة دولية تتسم بالتعقيد الشديد وتتنوع فيها المصالح تنوعا كبيرا.

اصطُحِب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

هذه هي المرة الأخيرة التي أشارك فيها كرئيس لجمهورية السلفادور. لهذا أود أن أكرر تقديري لهذه المنظمة التي كانت عاملا حاسما في توقيع اتفاقات السلم التي أنهت الصراع المسلح في السلفادور، وفي التحقق منها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور، فخامة السيد أرماندو كالديرون سول، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

منذ بداية إدارتنا للبلاد أعلننا عن إرادتنا السياسية والتزام حكومتنا الكامل باتفاقات السلم ويسعدنا أن نقول إننا فعلنا ذلك على الرغم من الصعاب والعقبات التي واجهتنا في هذا الطريق.

الرئيس كالديرون سول (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتعبير عن أسفنا إزاء الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الكوارث الطبيعية القاسية في دول الكاريبي الشقيقة. ونعرب عن تضامننا الكبير معها ونحث المجتمع الدولي على أن يوفر لها بسرعة وسخاء المساعدة الطارئة التي تمكنها من مواجهة هذه الكارثة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

القطاعات التي تمثل مجتمع السلفادور. ويحدونا أمل كبير في أن تشجع الخطة الوطنية هذه جميع الرجال والنساء في السلفادور على المشاركة في جهد مشترك طويل الأمد لخدمة مصالح الجميع دون أية امتيازات أو شروط سياسية أو أيديولوجية، بحيث تعتبر هذه الخطة الاتفاق السياسي الكبير الثاني للأمة بعد إبرام اتفاقات السلم.

تؤيد السلفادور تأييدا كاملا التكامل في أمريكا الوسطى. ونقوم مع الحكومات الأخرى والقطاعات الخاصة في المنطقة باستكمال صكوكنا الوطنية وتعزيز المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق هذا النظام للتكامل الإقليمي.

ومن منظور متعدد الأطراف يمكننا أن نقول إننا شاركنا في الإعلانات وخطط العمل التي اعتمدت في اجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية، ونضطلع بالتزاماتنا في جملة أمور في مجالات البيئة وحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية وتنمية المرأة وحقوق الطفل والسكان والكفاح ضد إساءة استخدام المخدرات.

والتغيرات العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة كان لها أثر قوي على النظام الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، مما أوجد اتفاقا بشأن الحاجة إلى إعادة التشكيل للرد على نحو سليم على المشاكل العالمية وبصفة خاصة المشاكل التي تواجه البلدان النامية من أجل التوصل إلى حلول لهذه المشاكل.

ونعتقد أن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تضم جهودها وتعمل معا في تضامن، وتضطلع بمسؤولياتها وتتوصل إلى اتفاقات لتحقيق التغير اللازم في الأمم المتحدة ليتسنى لها أن تضطلع بولايتها على نحو كامل.

ونؤيد تنفيذ المقترحات التي قدمها الأمين العام لإكمال عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة. كما نؤيد إجراء تغيير في المواقف حتى يمكن إجراء إصلاح حقيقي في مجلس الأمن وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية.

إننا نحتاج إلى مجلس أمن أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا حتى يحظى بتأييد كل أعضاء المنظمة، ويصبح بالتالي أكثر فعالية في اعتماد تدابير فعالة وناجعة لمنع الصراعات وحلها.

ويمكننا القول إن تحولات أساسية حدثت في السلفادور، وأدت إلى أن يحل نظام يقوم على أساس الاحترام الدقيق للقانون وللمبادئ والقيم الديمقراطية محل نظام قائم على الدكتاتورية وإساءة استعمال السلطة والإفلات من العقاب.

إن استعادة السلم وتعزيز الديمقراطية سمحا لدولة القانون في السلفادور أن تتعزز وكفلت الاستقلال التام لأجهزة الحكم الأساسية في جمهوريتنا بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان. كذلك تمكنا من المضي في تنفيذ استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤكد على القضاء على الأسباب الكامنة وراء الفقر.

تنعم السلفادور الآن باقتصاد صلب ينمو على نحو مستدام ويحظى بالاعتراف والثقة على الصعيد العالمي. ونضطلع بخطة ناجحة لتحديث بلدنا ونسعى إلى زيادة الفاعلية والإنتاجية وروح التنافس. ومن بين المكونات الهامة في هذا النهج القضاء على احتكارات الدولة عن طريق خصخصة قطاعات مثل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والضمان الاجتماعي.

وننفذ سياسة اقتصادية تقوم على ترويج صادراتنا واجتذاب الاستثمار الأجنبي بغية حفز الإنتاج وإيجاد المزيد من فرص العمل والاستفادة على نحو أفضل من انفتاح الأسواق الدولية.

ونركز على برامج تطوير الموارد البشرية وتقدم المجتمعات المحلية خاصة في أكثر قطاعات المجتمع ضعفا وحاجة. ولتحقيق هذا الهدف خصصنا نسبة مئوية متزايدة من ميزانيتنا الوطنية للتعليم والصحة والإسكان. وكجزء من استراتيجيتنا لمكافحة الفقر تضطلع الإدارة الوطنية للأسرة بتنفيذ برامج لدعم النساء والأطفال والمسنين.

ونظرا لأننا نعلق أهمية كبيرة على الايكولوجيا، فقد أنشأنا وزارة للبيئة والموارد الطبيعية. واعتمدنا قانونا خاصا بشأن هذه المسألة لإيجاد حلول للمشاكل البيئية الخطيرة التي تواجه بلدنا والعالم أجمع.

ويسعدنا أن نذكر أننا نجري في الوقت الحالي مشاورات في جميع أنحاء البلاد لوضع مشروع اتفاق أساسي لخطة وطنية تتضمن الاتفاق العام لجميع

المخدرات، وبالتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي، التي اعتمدها خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات، في حزيران/يونيه الماضي.

وسوف تكون الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة لإعلان وخطة عمل فيينا علامتين على الطريق، توفران لنا فرصة للتفكير فيما أحرز من تقدم وفي التمتع الفعلي بالحرية الأساسية. وهما كذلك فرصة لكل دولة لتجديد التزامها بالوفاء بما تعهدت به من واجبات كجزء من الآلية القانونية الدولية التي تحمي تلك الحقوق وتساندها.

وتؤكد السلفادور من جديد تأييدها لاستعادة جمهورية الصين في تايوان لحقوقها كدولة عضو في هذه المنظمة، لأننا نؤمن بأن من العدل احترام الإرادة السيادية لشعبها وتطلعاته، وفقا لمبدأ العالمية المجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

إن ما حدث من تغييرات في الحلبة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة لم يضيق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - بل أصبحت تلك الفجوة أوسع مما كانت. وتمثل العولمة، والتحرير من القيود، والتكافل، التي تميز النظام الدولي الجديد، تحديات وفرصا لا يستطيع الكثير من بلداننا الاستفادة منها كما ينبغي بسبب القيود المفروضة علينا. فالاندماج في العالم التنافسي يتطلب موارد وتكنولوجيا وتمويلا يتجاوز بكثير قدرات أقل البلدان نموا. ولا يمكن التغلب على هذه الحال إلا بمشاركة البلدان الأكثر تقدما في التنمية.

قال الأمين العام مرة أخرى، في تقريره عن أعمال المنظمة، إن حجم المساعدة الخارجية للبلدان النامية قد تناقص باطراد خلال العقد الجاري، وإن الكثير مما يُمنح لا يلائم أو لا يستهدف حاجات البلدان المتلقية. وتحث السلفادور البلدان المانحة على أن تحاول زيادة تعاونها من أجل التنمية، وتهيب، بصفة خاصة، بالبلدان المصنعة أن تُسهل وصول منتجات البلدان الأقل نموا إلى أسواقها.

إن ما أحرز من تقدم كبير في الآونة الحديثة، في جميع مجالات المعرفة البشرية، يُسلط الضوء على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لحل المشكلات الأساسية التي تواجه معظم سكان العالم. فإذا كنا نشاء حقا أن يكون لنا عالم خال من الفقر، والحرب، والمخدرات، والجريمة، والإرهاب، والتدهور البيئي، فلا بد أن نُضَافِر قوانا حتى

ويسرنا أن نرى التقدم قد أحرز في الحالة السياسية على النطاق العالمي، ولكن لابد لنا من إبداء قلقنا بشأن الوضع الهش للسلام والاستقرار في بعض أجزاء العالم، نتيجة لاستمرار الصراعات، وعدم تنفيذ الاتفاقات، والمآزق، واحتمال حدوث انهيار في عمليات سلام، والأعمال الإرهابية، والعداء، والافتقار إلى الثقة بين الدول.

ومما يشغل بالنا المآزق في عملية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نهيب بالأطراف أن تسعى إلى إيجاد حل سريع، وفقا للاتفاقات المعقودة.

إن ديباجة الميثاق تقول إن شعوب الأمم المتحدة آلت على نفسها أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن تضم قواها كي تحتفظ بالسلام والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن الدول الأعضاء ليست جميعا مقتنعة بهذا، ولا مستعدة أن تضع تلك الأفكار موضع التطبيق العملي لتحقيق الأهداف التي تهمنا جميعا.

إن التجارب النووية الأخيرة مُضادة لجهودنا الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لقد ساندنا كل مبادرة لكفالة عالم أكثر أمانا لشعوبنا، ويطيب لي أن أذكر، وتدفعني في ذلك روح التضامن الدولي، أن السلفادور قد أودعت في وقت سابق من هذا الشهر، صك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إننا نؤمن بأن الإرهاب، في أي من مظاهره، هو سبب للمبادئ المتحضرة للجنس البشري، ويشكل تصرفا إجراميا نُدِينُه بقوة، ولا يمكن تسويغه باعتبارات سياسية، أو إيديولوجية، أو فلسفية، أو عرقية، أو دينية. وتبعاً لذلك، ندين الهجمات الإرهابية في كينيا، وتنزانيا، وجنوب إفريقيا، وإيرلندا الشمالية، التي أزهقت أرواحا بريئة وجرحت آلاف من الناس ودمرت الممتلكات.

وهذا هو سبب تأييدنا قرار مجلس الأمن ١١٨٩ (١٩٩٨) الذي يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى التعاون في التحريات، وإلى تقديم المساعدة والمساعدة للقيام بها، بقصد تقديم من دبروا وارتكبوا تلك الأفعال المقتية إلى العدالة.

وتعرب حكومة السلفادور عن تقديرها وتأييدها لجهود المجتمع الدولي القوية الرامية إلى مكافحة سوء استعمال المخدرات. ونؤكد من جديد التزامنا بالإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على

يشرفني أن أتحدث أمام الجمعية العامة لأول مرة. وأود من هذه المنصة السامية أن أؤكد الأهمية التي توليها جمهورية مولدوفا لدور الأمم المتحدة في العالم.

فالأمم المتحدة، في البناء العالمي الجديد، بالنسبة لجمهورية مولدوفا، كما هي بالنسبة للدول الأخرى، الهيئة التي تتيح للدول التعبير عن هويتها الوطنية وعن رأيها، في إطار يسمعه أكبر جمهور ممكن ويتردد صداه. وهذا هو السبب في أن بلدي يشترك بنشاط في مناقشة القضايا ذات الأهمية للمجتمع الدولي والمتعلقة بصون السلام والأمن الدولي، وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبتوسيع نطاق التعاون الدولي والإقليمي، وبمكافحة الإرهاب، وبزيادة دور الأمم المتحدة وفعاليتها.

ولقد تركت التغييرات البعيدة المدى في الحياة الدولية في نهاية هذا القرن بصماتها على أنشطة الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أننا يجب أن نعزز ونواصل تحسين منظومة الأمم المتحدة بقصد تجديد وتكييف المنظمة لتواكب زيادة طلبات التعاون الدولي. ونلاحظ اليوم وقد مضى على المبادرات التي أطلقها الأمين العام أكثر من عام، أن مقترحاته وتوصياته وتدابيره المحددة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة تتفق إلى حد بعيد مع هذه الطلبات.

ويرحب وفدي بالتقدم الذي أحرز في عملية إصلاح الأمم المتحدة وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويؤيد تدابير تبسيط أنشطة المنظمة وزيادة كفاءتها. فنحن نرى أن دمج بعض الهياكل وتطبيق اللامركزية ونقل السلطات إلى المكاتب الميدانية يسهم بشكل أساسي في تكييف الأمم المتحدة مع المتطلبات الجديدة. ونرى أن المناقشات في هذه الدورة بشأن مقترحات وتدابير إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة بأسرها ستكون لها آثار على المجالات الأخرى لأنشطة المنظمة.

وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن هي النقطة الحيوية في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وما دمنا لم نجد لأن حلولا مقبولة بشكل عام لمختلف جوانب قضية إصلاح مجلس الأمن، فإننا نرى أن تبدي الدول الأعضاء خلال هذه الدورة روح التوفيق التي أبدتها الفريق العامل المعني بمسألة مجلس الأمن.

نستطيع أن نجد، سويا، آليات جديدة ودروبا جديدة للعمل تقودنا إلى حل سريع لمشكلات وشواغل شعوبنا.

إننا نهيئ برب الأمم أن يهبها ما تحتاج اليه من حكمة وعون لكفالة أن يغمر السلام والوئام والتضامن والتقدم جميع أركان العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على خطابه.

اصطحب السيد أرماندو كلديرون، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بترو لوتشنسكي، رئيس جمهورية مولدوفا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية مولدوفا.

اصطحب السيد بترو لوتشنسكي، رئيس جمهورية مولدوفا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب، في الأمم المتحدة، برئيس جمهورية مولدوفا، فخامة السيد بترو لوتشنسكي، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوتشنسكي (تحدث بالمولدوفية والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأنا واثق بأن هذه الدورة، بتوجيهكم، سوف تكلل بالنجاح، وأود أيضا أن أعرب عن امتناني الصادق لسلفكم، ممثل أوكرانيا، السيد هينادي أودوفينكو، على المهارة التي تولى بها زمام هذه الهيئة خلال فترة رئاسته.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن أعظم تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده في سبيل النهوض بإصلاح المنظمة، لمنفعة المجتمع الدولي كله.

ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وبالمثل، فإن توقيع اتفاق الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي أدى إلى تنوع كبير في العلاقات الاقتصادية لجمهورية مولدوفا. كما أن بلدي يعلق أهمية كبيرة على انضمامه الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية.

وجمهورية مولدوفا، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تشارك في مشاريع الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتستفيد من مساعدة الأمم المتحدة ودعمها في تعزيز الإصلاح الاقتصادي. وهذا هو سبب تقديرنا الكبير لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولقد انطوى الهبوط الاقتصادي في آسيا على أزمة اقتصادية عالمية ترتبت عليها عواقب وخيمة. وكما ذكر الأمين العام فإن أزمة الاقتصاد العالمي أثرت على روسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا. ويتزايد اليوم شعور الاقتصادات الكبيرة بأثر الأحداث التي تقع في بلدان العالم الأقل نمواً.

وبوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركز التنسيق في عملية عولمة الاقتصاد العالمي، كي تقيم هيكلًا ماليًا دوليًا.

ولإدارة الأزمات وآثار العولمة أهمية خاصة أيضا للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. فهذه الدول تجد نفسها في مرحلة التحرك قدما نحو اقتصاد السوق الذي يتطلب تحقيق مجموعة كاملة من الأهداف كاستقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاح آليات التسعير، وإعادة هيكلة قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وتخفيض معدلات التضخم، وإيجاد وظائف جديدة، وأخيرا وليس آخرا، الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وأخيرا فمن المهم في رأينا أن نراعي، ونحن نبحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، أولا وقبل كل شيء الخصائص المحددة لكل بلد. ولا بد أن نأخذ في اعتبارنا أن الانتعاش الاقتصادي في هذه الفئة من البلدان مشكلة معقدة بسبب خصائص كل دولة على حدة.

ونأمل أن تعزز الأمم المتحدة وجودها في الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، عن طريق اللجان الاقتصادية الإقليمية وعن طريق الصناديق والوكالات

وإذا كانت جمهورية مولدوفا تضع في اعتبارها ضرورة أن يكفل تحسين تمثيل الدول الأعضاء في مجلس الأمن فإنها تواصل، كما واصلت في الدورات السابقة، تأييدها لإجراء زيادة معتدلة في عدد أعضاء المجلس. وينبغي أن تمنح مقاعد جديدة دائمة لبلدان متقدمة النمو كالألمانيا واليابان، كما دعت إلى ذلك جمهورية مولدوفا عدة مرات في الدورات السابقة للجمعية العامة، وربما لبلدان نامية أيضا.

وفيما يتعلق بعدد المقاعد غير الدائمة فإن جمهورية مولدوفا تؤيد إجراء زيادة معقولة وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل بحيث تعكس مصالح كل المجموعات الإقليمية. ونرى أن تراعى في أي زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن من تلك الفئة المصالح المشروعة لدول وسط أوروبا وشرقها في أن تكون لها مقاعد إضافية غير دائمة؛ حيث تضاعف عدد الدول في هذه المنطقة في السنوات الأخيرة.

وقد تبين من التغييرات التي حدثت في السنوات الأخيرة في الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ومنها جمهورية مولدوفا، أن التغييرات السياسية والاقتصادية تنطوي على مخاطر ومصاعب تؤثر على عدة مجالات في المجتمع. والمشاكل الرئيسية كهبوط الإنتاج مثلا معقدة وتستعصي على الحل في حدود موارد البلد وحدها.

وفي هذه الظروف يأخذ دور منظومة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بعدا جديدا. ويجب أن تظل الأمم المتحدة إطار التعاون الدولي لجميع الأمم. وهذه في الواقع ضرورة مطلقة في الظروف الراهنة التي تؤثر فيها الأزمات المالية على اقتصادات عدة بلدان وبالتالي تضر بإصلاحاتها السياسية والاقتصادية.

وتسعى جمهورية مولدوفا، وهي ملتزمة بال مسار الديمقراطي، سعيًا حثيثًا إلى إقامة المؤسسات الأساسية لسيادة القانون ووضع الإطار التشريعي اللازم للانتقال إلى اقتصاد السوق. ونتيجة لذلك، تمكنا من تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وخفضنا معدل التضخم السنوي إلى ١٢ في المائة.

ويشترك بلدي بنشاط في التعاون الدولي في إطار التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا،

السبب فيه تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وكان مدعوما من قوى ترغب في الإبقاء على النظام السياسي القديم. وللأسف لم يتمكن من تفادي تلك الحالة المأساوية. ومع أن الصراع قد توقف، فلا تزال نتائجه باقية. إذ لم يتسن التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع، وهذا، إلى حد ما، يشكل عقبة أمام عملية التحول إلى مجتمع ديمقراطي، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية. وهناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ما زالت تحدث في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا. ولم يُفْرَج بعد عن أعضاء مجموعة إيلاسكو؛ مع أن السجنين إيلاسكو انتخب بالفعل نائبا في برلمان جمهورية مولدوفا. ولا تخفى على أحد الجهود التي تبذلها جمهورية مولدوفا من أجل تسوية هذا النزاع سلميا، فضلا عن استعداد بلدي لمنح تلك المنطقة مركزا خاصا يتمتع بسلطات واسعة، شريطة أن تحترم سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية.

إلا أن علي أن أذكر بأننا ما زلنا نواجه صعوبات في العملية التفاوضية التي تجرى بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وممثلي الاتحاد الروسي وأوكرانيا كوسيطين. إن الموقف المتعنت الذي يتخذه القادة الانفصاليون يعرقل التنفيذ الكامل للاتفاقات الموقعة بمساعدة الوسطاء، وهي اتفاقات كان الغرض منها أن تكون وثائق مؤقتة تعين على تجديد المفاوضات وزيادة الثقة بين الأطراف. وما يزيد من تفاقم هذا الوضع وجود كميات هائلة من أسلحة والذخائر، وأعداد ضخمة من القوات الأجنبية في المنطقة.

ومع ذلك، ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وقعت جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي اتفاقا بشأن سحب الأسلحة والأفراد العسكريين. ومن المؤسف أن الطرف الروسي لم يصدق بعد على هذا الاتفاق. مع أن تنفيذ الاتفاق سيكون متسقا مع نص وروح دستور جمهورية مولدوفا الذي ينص على حياد دولتنا وحظر نشر قوات أجنبية على أراضيها.

ونعتقد أن سحب هذه الكميات الهائلة من الأسلحة والذخائر فورا من شأنه أن يعزز بشكل ملموس الاستقرار في المنطقة، ويسر في الوقت ذاته عملية تسوية الأزمة. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن تكشف بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جمهورية مولدوفا، والدولتان الوسيطتان، الاتحاد الروسي وأوكرانيا، من جهودها من أجل استئناف المفاوضات، وفقا لمبدأ احترام استقلال

المتخصصة. ونرى من المفيد في هذا الصدد أيضا أن ينظر في مسألة دمج اقتصادات تلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

وفي سياق المناقشة المتعلقة بالإصلاح في المجال الاقتصادي، أود أن أشير إلى أن بلدي يؤيد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص زيادة المساعدة الإنمائية، والتنسيق الفعال بين أنشطة اللجان الإقليمية وأنشطة الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لهو سبب آخر يدعو لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل أنحاء العالم. وجمهورية مولدوفا تقدر أيما تقدير أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وتؤيد تدابير الإصلاح التي اعتمدتها، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وبلدي يعلق أهمية خاصة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد انضمت جمهورية مولدوفا إلى الصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي اعتمدت في إطار الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما صدق برلماننا على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، مثل العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية. واعتمد برلمان جمهورية مولدوفا أيضا أكثر من ٢٠ قانونا تتناول صراحة حقوق الإنسان. كما أن احترام وحماية حقوق الإنسان في بلدي تضمنهما المحكمة الدستورية التي لها القول الفصل في القضايا الدستورية، بموجب مبدأ الفصل بين السلطات، وبموجب مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها.

إن الأحداث الرئيسية التي شهدتها العقد الماضي كان لها تأثير ملحوظ على الأوضاع في مختلف أنحاء العالم. وفي بعض الأحيان كانت هذه الأحداث تزداد تعقدا بفعل التوترات الاجتماعية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بل إنها تسببت في نشوب صراعات مسلحة.

ومن المعروف أن النزاع الذي نشب في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا في صيف عام ١٩٩٢ كان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد السلام أبو بكر، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أبو بكر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أتيتكم حاملا تحيات حكومة نيجيريا وشعبها اللذين يشرفني ويسعدني أن أخاطب باسمهما هذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين التي تعقد في ظل رئاستكم. إن انتخابكم لمنصب الرئاسة لهو تعبير عن الثقة التي تضعها فيكم الدول الأعضاء ومقياس لإيماننا بقدرتكم على استخدام حكمتكم ومقدرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية في إدارة أعمال الجمعية العامة. أتوجه إليكم بأحر التهاني على انتخابكم، وأتمنى لكم كل النجاح في ولايتكم.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشيد بسلفكم، السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، للأسلوب الممتاز الذي أدار به شؤون الدورة الثانية والخمسين.

ونغتتم أيضا هذه الفرصة لنعرب عن ارتياحنا الشديد للطريقة التي أدار بها الأمين العام كوفي عنان شؤون منظمنا. ونود أن نؤكد له تأييدنا وتعاوننا الكاملين في قيادته منظمنا إلى القرن الحادي والعشرين.

والأمم المتحدة تمثل إرادة البشرية كلها للسعي بشكل جماعي لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة التي تواجه عالمنا. وهي تجسيد لأصالة الروح الإنسانية التي تجمع مختلف شعوب العالم في جهد مشترك لتحقيق أهداف السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الصالح، وسيادة القانون. ومشاركتنا النشطة في شؤون هذه المنظمة منذ استقلالنا عام ١٩٦٠ دليل على إيماننا بأهميتها المستمرة بوصفها مؤسسة فريدة تجتمع فيها كل الدول الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، المتقدمة النمو والنامية، على أساس المساواة والاحترام المتبادل بغية تنسيق مصالحها وسياساتها من أجل الخير العام.

ولهذا نواصل التدليل على التزامنا بالعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتعزيز وإنعاش الأمم المتحدة ووكالاتها. ولهذا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب إعطاء الأولوية لمسألة إصلاح الأمم المتحدة وإرساء الديمقراطية

جمهورية مولدوفا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وأن تسهم في سحب الأسلحة والذخائر والقوات. فهذا من شأنه نزع فتيل النزاع، وتهيئة الظروف المؤاتية لتسويته بصفة نهائية. وأخيرا، أعلن هنا رسميا أن جمهورية مولدوفا لا تزال منفتحة على الحوار، وستواصل السعي لإيجاد حل سلمي للنزاع. وأملنا أن يسود الحس السليم.

إن المشاكل التي تواجه البشرية، ونحن نقترّب من نهاية هذا القرن، متعددة ومعقدة. ومع أن خطر اندلاع حرب عالمية أخرى قد تلاشى، يتعين على البشرية أن تواجه عددا كبيرا من النزاعات والتوترات التي تعرض السلم والاستقرار للخطر في كثير من مناطق العالم.

وأعتقد أن من واجبنا جميعا أن نستخدم كل تجاربنا ونركز جميع جهودنا لحسم الأزمات الراهنة ومنع النزاعات. وفي رأيي أننا لا يمكن أن نواجه تحديات اليوم ونكفل للعالم سلامه وأمنه ما لم يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة. وفي مرحلة العولمة المستمرة هذه، تظل الأمم المتحدة، برسالتها العالمية، هي المحفل الرئيسي الذي يمكن فيه الاهتمام إلى حلول للقضايا الحيوية. وبلدي مستعد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء الأخرى على تعزيز قدرة المنظمة على أن تواجه بشكل أفضل تحديات الألفية المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطُحِب السيد بترولوسنشي، رئيس جمهورية مولدوفا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد عبد السلام أبو بكر، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، فخامة السيد عبد السلام أبو بكر.

اصطُحِب السيد عبد السلام أبو بكر، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

دورا هنا أيضا. ومع ذلك فمما يؤسف له أن صوت الجمعية العامة، وهي أكثر الأجهزة ديمقراطية في الأمم المتحدة، كثيرا ما يطغى عليه صوت مجلس الأمن فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن العالميين.

وفيما يتعلق بمسألتين محددين هما تشكيل المجلس وحجمه، لا يزال وفد بلدي يؤكد أن العيب الحالي، وهو عدم التمثيل الأفريقي في فئة العضوية الدائمة يجب تصحيحه بوصفه أمرا ملحا، حيث أن قارتنا بدولها الأعضاء الثلاث والخمسين تشكل في مجموعها ما يقرب من ثلث أعضاء الأمم المتحدة كلهم. وفي هذا الصدد، فإن قرار منظمة الوحدة الأفريقية بالسعي للحصول على مقعدين دائمين لأفريقيا في سياق إصلاح المجلس وتوسيعه أمر لا يمكن تجاهله ببساطة. والمطلب مشروع وله مصداقيته، وصدر بشعور كامل بالمسؤولية وبأهمية النظام الدولي. وهو يستحق التأييد الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء.

ونحن مقتنعون اقتناعا كاملا بأنه لا يمكن تصور عالم بدون الأمم المتحدة، وبخاصة في أعقاب تجدد الصراعات في أنحاء عديدة من العالم، وفي هذا الصدد، فإنه مما يشغلنا أن الصراعات العالمية التي تحدث في أفريقيا تفوق نصيبها وتخلّف آثارا من المعاناة والحرمان البشريين. ونطاق المآسي البشرية الناتجة عن الصراعات بين الدول الأفريقية يثير الانزعاج. ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن يولي اهتماما خاصا في الوقت الحالي لقضايا الصراع في قارتنا بغية تحديد الطريقة التي يمكن للمجتمع الدولي بها أن يعمل بشراكة معنا لحسمها. وهذه المبادرة الرامية إلى تركيز الاهتمام على الحاجة إلى بذل جهد دولي متجدد ومتضافر لتعزيز السلم والاستقرار في قارتنا مبادرة لم يسبق لها مثيل وتستحق منا الشناء العاطر.

ودور نيجيريا في تعزيز أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال حفظ السلام وبناء السلام، دور معروف تماما. فنحن نبذل جهودا ضخمة لتشجيع الحلول السلمية للصراعات في أجزاء من أفريقيا تتعرض فيها الأرواح البريئة والممتلكات للأخطار الشديدة. وتضم نيجيريا جهودها إلى جهود الدول التي تفكر بنفس الطريقة بغية استعادة القانون والنظام. وكانت هذه هي الحالة في ليبيريا، ومؤخرا في سيراليون، حيث أعيد تنصيب الرئيس تيجان كابا، الرئيس المنتخب ديمقراطيا، في آذار/مارس من هذا العام.

فيها. والإصلاح عملية مستمرة ويتسق مع التغيرات السريعة التي تحدث في عالمنا. ولن تكون هناك أهمية لمنظمتنا إذا فشلت في تكييف هياكلها وأسلوب إدارتها مع واقع اليوم. وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يثني على السيد كوفي عنان، أميننا العام، لإخلاصه والتزامه الصارم بقضية الإصلاح، وعلى الدول الأعضاء لموقفها الإيجابي إزاء المسألتين الهامتين المتعلقةتين بإصلاح وإرساء الديمقراطية فيها.

ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن التقدم الموضوعي بطيء جدا نظرا للمواقف الضيقة التي تواصل اتخاذها بعض الوفود والمجموعات الإقليمية إزاء القضايا الأساسية المعنية بإصلاح الأمم المتحدة وإرساء الديمقراطية فيها. ولهذا نحث كل الدول الأعضاء على التدليل على إرادتها السياسية إزاء هذه المهمة المتعلقة بتجديد المنظمة للألفية القادمة عن طريق السعي حثيثا نحو وضع حلول وسط تقبلها جميع الأطراف وتدفع عملية الإصلاح إلى الأمام. وإذا فعلنا ذلك، تمكننا من بناء منظمة تحظى بالقدرات والإمكانات اللازمة لجعل عالمنا أكثر أمانا وازدهارا.

وفيما يتعلق بالمسألة ذات الصلة الخاصة والمتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وإرساء الديمقراطية فيه، وهو موضوع يعلق عليه بلدي أهمية كبرى، فهو أحد مقدمات مشروع القرار الأصليين المتصل بهذا الموضوع، يؤسفني أن ألاحظ أنه لم يحرز أي تقدم موضوعي ملموس بعد مرور خمس سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بهذا الموضوع. ونلاحظ هنا مرة أخرى أن الشك وانعدام الثقة بين الدول أحبطا أي تحرك ملموس صوب التوصل إلى نتيجة ناجحة. إلا أن بقاء الوضع الراهن لا يخدم مصلحة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة عامة. ومن المؤكد أن المجلس يحتاج إلى إعادة هيكليته، وتوسيع عضويته بفئتيها الدائمة وغير الدائمة، وتحسين أساليب عمله، وطرق صنع القرار وعملية صنع القرار فيه. وهذا هو الطريق لإرساء الديمقراطية في المجلس، مما يعزز بالتالي شرعية وفعالية ما يقرره بشأن المسائل الحساسة المتعلقة بالسلم والأمن العالميين.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن إصلاح مجلس الأمن يجب أيضا أن يتناول العلاقة السليمة بين المجلس والجمعية العامة. وميثاق الأمم المتحدة يولي مجلس الأمن مسؤولية أولية - ولكنها غير مقصورة عليه - عن صيانة السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن للجمعية العامة

نديين هذه التفجيرات. إن الإرهاب هو من أبشع الجرائم ضد الإنسانية وهو يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نعزز التعاون الدولي لدحره والقضاء عليه بجميع مظاهره. وعلينا أن نعبر عن اهتمامنا المشترك بهذه المشكلة عن طريق تأييد وضع اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب.

لقد تولت حكومتي تقاليد الأمور في نيجيريا منذ حزيران/يونيه الماضي وبدأت ولايتها القصيرة بأهداف قليلة واضحة وقوة دفع سياسية. وأهم ما فعلته هو وضع وتنفيذ برنامج شفاف وحر وشامل من أجل الانتقال إلى الحكم المدني في إطار أقصر فترة زمنية ممكنة. وقد رحبت الأوساط السياسية بهذا القرار.

وهدفنا هو أن نعيد بلدنا إلى الحكم المدني المنتخب بحلول ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩. ولهذه الغاية، أنشأنا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وأعطيناها صلاحيات كاملة لتنظيم وإدارة مختلف مراحل العملية الانتخابية بدون ضغط أو تدخل من جانب أي هيئة أو سلطة من خارجها. ولا توجد أي قيود على تكوين الأحزاب السياسية، وتسعى أحزاب سياسية متعددة إلى تسجيل نفسها. وتؤكد المبادئ التوجيهية لتسجيل الأحزاب التي نشرتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على دور عملية الاقتراع بوصفها المقرر الوحيد لوجود الأحزاب السياسية ونجاحها. وتلك هي الديمقراطية بلا منازع وهي تؤكد ثقة أبناء نيجيريا في اللجنة.

وفضلا عن ذلك، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنشر البرنامج الزمني لمختلف مراحل الانتخاب في برنامج الانتقال، ابتداء من انتخابات الحكومة المحلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وانتهاء بالانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. ونحن ملتزمون بإدامة استقلال وسلامة وشفافية أعمال اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ويمكن لراصدين دوليين من الأمم المتحدة والكمونولث وغيرهما من الهيئات المهمة، مراقبة كل مرحلة من مراحل الانتخابات بحرية. وستكفل تلك التدابير مصداقية وسلامة العملية الانتخابية برمتها. وفي هذا الصدد، فإننا نلاحظ مع الارتياح أن كلا من الأمم المتحدة والكمونولث قد أرسل فريق تقييم إلى نيجيريا لمقابلة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق ومضمون التعاون بين اللجنة والمنظمتين.

وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ أفريقيا المعاصر يطيح فيها انقلاب عسكري بنظام منتخب بالطريقة الديمقراطية ثم يستعاد ذلك النظام نتيجة للعمل الجماعي في منطقة فرعية. ونيجيريا، بوصفها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تضرر بأنها قد تولت قيادة الجهود الجماعية للمنطقة الفرعية ضمن فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية، مما أسفر عن هذا الحدث الذي صنع التاريخ في تلك الحقبة.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر عن امتناننا الشديد للمجتمع الدولي لدعمه الكامل لنا أثناء الأزمة، ذلك الدعم الذي ساعد، إلى حد كبير، في إضعاف معنويات قوات التمرد والإسراع باستعادة الديمقراطية وحكم القانون في سيراليون. وقد انتهت الحرب في سيراليون، ويمكن أن يقال ذلك عن ليبيريا، ولكن الخطر ما زال قائما. ولذا، فإننا نحث المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية على أن تهتم اهتماما فعالا بجهود إعادة التأهيل في البلدين. فهناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به.

ويشارك تجمعنا دون الإقليمي حاليا بنشاط، عن طريق لجنة السبعة، في استعادة السلام في غينيا - بيساو، حيث شجرت جماعة متمردة السلاح في وجه الحكومة المنتخبة. وضم التجمع جهوده إلى جهود التجمعات ذات التفكير المماثل مما أسفر عن الاتفاق على وقف إطلاق النار منذ أسابيع قليلة. ونأمل أن يحترم هذا الاتفاق.

كما ساعدنا على إنشاء آلية على مستوى القارة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها وتحظى هذه الآلية بتأييد واسع النطاق، إلا أنها لم تستطع أن ترقى إلى مستوى المثل السامية التي أنشئت من أجلها، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم كفاية الموارد من حيث المعدات العسكرية والتمويل. ونحن ندعو المجتمع الدولي والهيئات المهمة الأخرى إلى دعم قضية السلم والأمن في أفريقيا في إطار صكوك منظمة الوحدة الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بمنع المنازعات وإدارتها وحلها.

وقد أثار تصاعد الأنشطة الإرهابية في كثير من أنحاء العالم شعور نيجيريا بالانزعاج. وقد بين لنا جميعا التفجيران المأساويان اللذان حدثا مؤخرا في كينيا وتنزانيا، وأزهقت فيهما ٢٦٠ نفسا بريئة، بشكل جلي أنه ما من بلد أو مجتمع محصن ضد الأنشطة الإرهابية. ونحن

بمستقبل الديمقراطية، فإننا ندعو البلدان الغربية الآن إلى رفع الجزاءات التي فرضتها بعض تلك البلدان على بلدنا. وربما كنا اليوم، أكثر من ذي قبل، بحاجة إلى دعم وتفهم جميع أصدقاء نيجيريا والمجتمع الدولي بأسره لمساعدتنا على تنفيذ برامجنا وسياساتنا الرامية إلى الارتفاع بمستوى معيشة شعبنا.

وختاماً، أقول إن هناك ثورة هادئة ولكنها سلمية تحدث في نيجيريا. وشعبنا عازم على ضمان ترسيخ الحكم الديمقراطي المستدام في بلدنا. إن نيجيريا تقف بوضوح على عتبة بداية جديدة في هيكلها السياسي والاقتصادي - الاجتماعي الداخلي وفي جدول أعمال علاقاتها الخارجية. لذا فقد حان الوقت لكي يمنحنا المجتمع الدولي التشجيع والدعم اللازمين من أجل نجاح مساعيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر فخامة رئيس الدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية على بيانه الذي أدلى به.

اصطحب السيد عبد السلام أبو بكر، رئيس الدولة، والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب صاحب السمو، ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليقه سمو ولي عهد إمارة موناكو.

اصطحب صاحب السمو، ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني سرورا عظيما أن أرحب بولي عهد إمارة موناكو، صاحب السمو ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

وقد نُشر الآن مشروع الدستور المقدم من المؤتمر الدستوري الوطني في عام ١٩٩٥ وهو معد للتعميم في الوقت المناسب. وستطرح جميع التعليقات والآراء النابعة من الجمهور على النحو المناسب للنظر فيها قبل إعلان الدستور.

وإنني مدرك أن نيجيريا، فيما يتعلق بقضية مراعاة حقوق الإنسان، كانت موضوعاً للاهتمام العالمي. وتهدف حكومتنا، بدعم وتفهم من المجتمع الدولي، إلى نقل نيجيريا في اتجاه الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الأساسية، والحكم السليم، والموثوقية، وحكم القانون. وقد تبدى هذا الالتزام بحقوق الإنسان بوضوح في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفي العفو عن بعض الأشخاص المسجونين وفي إسقاط الاتهامات عن آخرين. وقد تحسن كثيراً المستوى العام للحريات الفردية، وخاصة حرية التعبير والاجتماع ويجري حالياً بحث حالات الأشخاص المحتجزين الذين لم يقدموا إلى المحاكمة، وحالات فئة من الأشخاص الذين أدينوا باتهامات بالفعل، وستتخذ بشأنها إجراءات مناسبة. وبالفعل قام المحامي العام ووزير العدل في الاتحاد، بالتعاون مع وزير الداخلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا بتقسيم البلد إلى مناطق بهدف الإسراع في تخفيف التكدس في السجون.

ونود أن نكرر دعوتنا إلى النيجيريين المنفيين باختيارهم حالياً إلى العودة والمشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية لبلدنا. وفي سعينا لتحسين هياكلنا الأساسية الاقتصادية - الاجتماعية والمناخ المواتي للحكم، سنجري إحصاء للمهنيين النيجيريين الذي تفوقوا في جميع أنحاء العالم بهدف تسخير جميع الموارد البشرية لخدمة نيجيريا.

ولقد زرت أيضاً جميع تشكيلاتنا العسكرية لكي أعيد التأكيد على التزام القوات المسلحة والشرطة ببرنامج إشاعة الديمقراطية. ويتوقع ضباط وأفراد القوات المسلحة والشرطة في نيجيريا، شأنهم شأن غالبية شعبنا إلى تحقيق الديمقراطية في بلد متحد مسالم. وهم يؤيدون برنامجنا لإشاعة الديمقراطية تأييداً ساحقاً.

وإنني أقف أمام هذه الهيئة كقائد لبلد أصبح يلتزم الآن التزاماً تاماً بعملية تحول حقيقية نحو الديمقراطية، التزاماً لا رجعة فيه. ونظراً لاحتزامنا لالتزامنا بإعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبنا وارتقائنا

اكتشافات طبية رئيسية مثل كيفية عمل فرط الحساسية ومضادات الجراثيم. وعن طريق تطوير البحث فيما أسماه بعلم أرصاد الطبقات العليا لجو المحيطات، مهد السبيل لدراسة عمليات التبادل بين المحيط والجو وتأثيرها على المناخ.

واقترء به، علينا أن نشجع دراسات علم المناخ كي نتقي قدر الإمكان الفيضانات المدمرة - التي تتسبب في الكثير من الضحايا - كتلك التي تعيث فسادا الآن في بنغلاديش، والصين ومنطقة تشياباس في المكسيك. وبالطبع لا ننسى إعصار جورج الذي يعصف بأشد قوة بجزر البحر الكاريبي هذه الأيام.

واستجابة لرغبة المؤتمر الدولي التاسع لعلوم المحيطات، فإن الأمير ألبرت الأول أنشأ في ٣٠ آذار/مارس ١٩١٠ لجنة خاصة مكلفة باقتراح برنامج لاستكشاف البحر الأبيض المتوسط استكشافا علميا. ولكن نظرا لوقوع الحرب العالمية الأولى، لم ينعقد المؤتمر العام التأسيسي إلا في عام ١٩١٩ في مدريد. وبوجود ممثلين لثمانى دول مطلة على البحر الأبيض المتوسط تم وضع برنامج وأساليب عمل للجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط. والأنشطة الشاملة لهذه المؤسسة، الفريدة في طبيعتها ورسالتها، لا تزال مستمرة حتى أيامنا هذه. وهي تضم قادة سياسيين وعلماء رفيعي المستوى. وفي حزيران/يونيه الماضي عقدت اجتماعها الخامس والثلاثين في كرواتيا. وقام والدي الأمير رينيه الثالث، الذي يتولى الآن رئاسة تلك المؤسسة، باغتنام تلك الفرصة ليجدد الإعراب عن ثقته في المجتمع العلمي، وتشجيعه على عدم الاستخفاف بالتأثير الذي يستطيع أفرادُه أن يحدثوه في القرارات السياسية، خاصة المتعلقة بالشؤون البحرية منها.

وبهذه الروح فإننا نولي أهمية خاصة للأعمال التي تجري في اللجنة العالمية المستقلة المعنية بالمحيطات تحت رئاسة الرئيس البرتغالي السابق ماريو سواريز. ونأمل أن تلقى استنتاجاتها، الضرورية لتوفير حماية دائمة للتراث البحري، كل الاهتمام الذي تستحقه.

وبإلهام من العمل العلمي الذي قام به الأمير ألبرت الأول، فقد قام والدي الأمير رينيه الثالث وحكومته خلال السنوات الماضية بمواصلة وتعزيز سياسته بعيدة النظر. ومن الأمثلة على ذلك المركز العلمي الذي أنشئ في عام

ولي العهد الأمير ألبرت (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن إمارة موناكو يسعدنا على نحو خاص أن تراكم تضطلعون، يا سيادة الرئيس، بالمهام والمسؤوليات السامية لهذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم بالتزكية لدليل على الثقة التي ينيطها المجتمع الدولي بخصالكم الشخصية وتجربتكم. كما أن هذا الانتخاب دليل على التقدير الذي تكنه الدول الأعضاء لبلدكم أوروغواي.

كما أود أن أوجه هذه التهاني الحارة وأتمنى كل التوفيق لأعضاء المكتب المنتخبين حديثا.

ويسعدني أيضا أن أعرب عن أصدق وأخلص آيات الإشادة بالسيد هنادي أودوفنكو، الذي ترأس بمهارة واقتدار الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

إن الجغرافيا كثيرا ما تملي على الأمم مصيرها. ويصدق ذلك بشكل خاص على إمارة موناكو التي تعتمد حياتها وتنميتها منذ قرون على البحر. ولذا فإن بلدي طالما أولى أهمية كبيرة لجميع المسائل المتعلقة بالبحر. وفي الواقع، يستضيف بلدي عدة مؤسسات معنية بالبيئة البحرية.

وفي هذه السنة الدولية للمحيطات، أرى من المناسب أن أذكر أن الإمارة تحتفل أيضا بالذكرى المائة والخمسين لميلاد الأمير ألبرت الأول أمير موناكو، أحد مؤسسي علم المحيطات، الذي يدين له بلدي بالكثير من شهرته.

إن سلفي العظيم، الذي ولد في عام ١٨٤٨، كرس جزءا كبيرا من حياته للدراسة العلمية للمحيطات. وحيث أنه كان بحارا محنكا وشغوقا بالبحر، فقد كان رائدا خلال ٣٠ سنة من الدراسة العلمية التي قادته من جزر الأزور إلى سبتزبرغ.

وأنشأ الأمير ألبرت الأول في عام ١٩١٠ المتحف الأوقيانوغرافي في موناكو لينشر ما استفاده من رحلاته البحرية ولكي يعرف بجمال البيئة البحرية وثروتها. وكان قد قام قبل ذلك في عام ١٩٠٦ بتأسيس معهد علوم المحيطات في باريس، الذي كرسه، انطلاقا من الروح نفسها، للتعليم والبحث.

كذلك كان الأمير ألبرت الأول رائدا في علم المحيطات، إذ أن بعض عمله أو بعض إلهاماته أدى إلى

الحفريات، إلى جانب أشياء أثرية أخرى وجدت في كهوف المنطقة، محفوظة في متحف علم الإنسان في فترة ما قبل التاريخ، الذي أنشأه الأمير في موناكو عام ١٩٠٢. ومثلما أنشأ الأمير ألبرت الأول معهد علوم المحيطات في باريس لتعزيز العلوم البحرية، فقد منح العاصمة الفرنسية معهد علم الإحافة البشرية حيث تدرس فيه دورات علمية منذ عام ١٩١٠، وتجرى أبحاث مشتركة بين الاختصاصات المتعلقة بالجيولوجيا، وعلم الإحافة في فترة ما قبل التاريخ، والانتروبولوجيا الوصفية.

وعلى غرار كثير من العلماء، لم يقصر الأمير ألبرت الأول أنشطته على الأبحاث. فلقد شعر بالحاجة العميقة إلى الاتصالات، والتعليم، ونشر المعرفة. وألقى محاضرات في إيطاليا وبلجيكا واسبانيا والنمسا. وافتتح مؤتمرات في باريس وبوردو وواشنطن. وكان يمكن للمرء أن يراه أيضا في ضواحي العاصمة الفرنسية يعطي دروسا ليلية لعمال مسجلين في جامعة باريس الشعبية. ولعل الأمير ألبرت الأول قد توقع الحماس الهائل الذي ساد في الستينات أواسط الرجال والنساء من جميع الاختصاصات وجزءا كبيرا من شعوب العالم لمؤازرة البيئة - أي احترام الطبيعة، وتوازنها، وتكافل الكائنات التي تعيش فيها. ومنذ بداية القرن، أدرك بعض أسس النظام البيئي التي كانت شائعة وعلمية على حد سواء والتي حاول تطبيقها بنفسه.

وقد أحيط هيكل البحار الذي أقامه، أي متحف علم المحيطات في موناكو، وبمبادرة منه، بحقائق رائعة تحتوي على أنواع أصلية ومتنوعة من كائنات البحر الأبيض المتوسط. وكان أيضا مهتما جدا بعلم النبات، فأنشأ على ساحل موناكو الصخري المسفوح بالحرارة حديقة رائعة متاحة للعموم حيث نجد فيها نباتات عسارية، والبعض منها نادر الوجود جدا ومهدد بالزوال، محفوظ بعناية كبرى. وكان سلفي إلى حد ما رائدا بين أولئك المعنيين بالدفاع عن التنوع البيولوجي.

ولقد أنشأ الأمير ألبرت الأول في موناكو عام ١٩٠٣، إيمانا عميقا منه بالعدالة ودفاعا عنيدا منه عن الصداقة العالمية، المعهد الدولي للسلام، حيث جمع القضاة والاقتصاديين والفلاسفة والعلماء وأوكل إليهم مهمة النظر في "سبل حل النزاعات بين الأمم، والتوعية بضرورة تكريس الجهود نحو تحقيق تفاهم قائم على الوثام، ونزع الحقد من قلوب الناس". وبعد اثنين وأربعين عاما،

١٩٦٠ واتفاق برنامج سان رافاييل/ موناكو/ جنوى الذي أبرمناه مع فرنسا وإيطاليا لمنع حدوث جميع أنواع التلوث - حيث تكثر أنواع التلوث في البحر الليغوري.

علاوة على ذلك، فمنذ ٢٧ آذار/مارس الماضي، أصبح للإمارة قانون يضم في نظام تشريعي واحد جميع الأحكام المتصلة بقانون البحار، حيث يطابقها مع المقتضيات القانونية والتقنية للعالم البحري المعاصر - وأولا وقبل كل شيء مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي موناكو طرف فيها.

ونحن نشارك بنشاط أيضا في الأعمال التي تقوم بها اللجنة الدولية للحيتان. وبفضل جهودنا تمكننا مؤخرا من تحديد خط عرض ٤٠ جنوبا بوصفه حدا للمحمية الجنوبية الجديدة التي تهدف إلى حماية مناطق التغذية والتناسل لـ ٩٠ في المائة من الحيتان الكبيرة. وقد التزمت الحكومات المتأثرة بهذا القرار بأن تحد من عدد تراخيص الصيد المسماة بالعلمية بغية توفير حماية فعالة لهذه المحمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليبي بالسترا (سان مارينو).

علاوة على ذلك، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة لتهديدات جديدة للبيئة البحرية بفعل منتجات كيميائية تركيبية جديدة، من قبيل مادة الداايوكسين وبعض المواد المبيدة للحشرات التي تؤثر في نمو الأعصاب والدماغ لعدة أنواع أحيائية. وتوجد الآن كميات كبيرة من هذه المنتجات في الأسماك وفي حيوانات فقارية بحرية أخرى في الجزء الشمالي من نصف الكرة الأرضية، الأمر الذي يشكل تهديدا وشيكاً ليس لتوازن التنوع البيولوجي البحري فحسب، بل أيضا لسلامة الجنس البشري. وإني أفكر بصورة خاصة في الدلافين البيض، وهي الآن من أكثر الحيوانات تسمما على كوكبنا.

إن الإسهام الكبير الذي قدمه الأمير ألبرت الأول في التقدم المحرز في علم المحيطات ينبغي ألا يدعنا نغفل البحوث التي قام بها في مجالات أخرى، من قبيل دراسة الحياة في فترة ما قبل التاريخ. وبفضل الاكتشافات التي تمت في كهوف ساحلية، تمكنا من تحديد إحدى الصلات المرتبطة بالتطور البشري، الأمر الذي ساعد على إرساء الأصل المشترك للجنس البشري بصورة علمية. وهذه

في الدرجة الأولى عنه، البروفيسور الفرنسي رينيه كاسين، في عام ١٩٦٨، أي بعد عشرين عاما من الإعلان الشهير، جائزة نوبل للسلام. وينبغي لهذا الاحتفال أن يكون فرصة للبحث الجماعي عن الذات. فإلى أي مدى يجري التمتع بحقوق الإنسان دوليا؟ وقبل كل شيء، ما هو الموقف من المبادرات المتخذة من أجل الاعتراف بالحق في التنمية، وهو ما اعترف به المجتمع الدولي رسميا في عام ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا؟

إن المنافسة الاقتصادية الشديدة القائمة حاليا التي تفاقم من اختلالات الاقتصاد الكلي ليست بلا تأثير على التمتع بحقوق الإنسان. ولئن بدا أن احترام الحقوق المدنية والسياسية أقل تأثرا، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعزز الحق في التنمية لم تحرز سوى تقدم متواضع - وإن لم تشهد في الواقع نكسات رئيسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليب باليسترا (سان مارينو).

والأزمة المالية الراهنة عندما لا تدمر فعلا حياة الملايين من الرجال والنساء، فإنها تحرمهم من حقوقهم الأساسية. وعلى المستوى العالمي، أدت الأزمة المالية إلى انخفاض عام في معدلات العمر المتوقع، وإلى زيادة في وفيات الأطفال والأمهات، وإلى زيادة البطالة، وتزايد عدم الاطمئنان، والهجرة التي لا ضابط لها وإلى تدهور خطير في الرفاه الاجتماعي، المصحوب بانخفاض حاد في الدخل بين أوساط السكان النشطين. والحوار الرفيع المستوى، بشأن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وآثارهما على السياسة العامة، الذي جرى في هذه القاعة في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر، أكد على هذه الحقائق بجلاء.

وحقوق الإنسان سرمدية. ويجب أن يتمتع بها كل فرد في أي مكان كان. وكما أعلنت الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، فإنها معيار مشترك تقاس به إنجازات جميع الشعوب وجميع الدول. والسلطات العليا في بلدي، بالإضافة إلى شعب مونيغاسك برمته، يؤمنان إيمانا كاملا بذلك.

وتحضرني هنا فكرة. وقد تكون مطولة إذ أن المسألة دقيقة ومعقدة جدا. وتدرك حكومة الإمارة إدراكا تاما أنه

ترددت هذه العبارات في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو.

إن أكاديمية السلام والأمن الدولي التي تجتمع بصورة منتظمة في موناكو، تخلص، بمبادرة من والدي، الأمير الحاكم، عزم الأمير ألبرت الأول على تعزيز الأبحاث المتعلقة بالسلام، وأسباب الصراعات فضلا عن دراسة الحروب. والدورة الثلاثون التي سرنى أن افتتحها في ١٩ آذار/مارس، كرست أعمالها للعولمة والأمن الدولي. وقد قاد المناقشات شخصيات رفيعة المستوى في عالم الدبلوماسية، والدفاع، والأعمال، فضلا عن ممثلين لمنظمات دولية رئيسية. وإن توصياتها ونتائجها تُعنى أساسا بمخاطر التوتر والصراع الكامنة في عولمة الاقتصاد، وبأفضل السبل للتغلب على هذه المخاطر.

إن الاهتمام بالجنس البشري المعرب عنه في بحثه عن الإنسان البدائي وبيئته، والتزامه بالمعرفة العلمية ونشرها، ورفضه للعنف وكفاحه الدؤوب لإحلال السلام واحترام الطبيعة، هي جميعها رسائل معاصرة جدا أورثنا إياها الأمير ألبرت الأول. وكان هذا التقاء للحياة البشرية مع التاريخ، وقد وصل إلينا إرثه المتعدد الأبعاد على مر الزمن. ولقد أثر في عقول الناس في موناكو، جيلا بعد جيل، وفي جعلنا شعبا منفتحا ومحبا للسلام ومحترما لبيئتنا. وهذا الإرث، إذ يثري بالتطورات العالمية ويتكيف معها وبالتقدم الذي أحرزه أسلافه، أي والدي في الدرجة الأولى، يكمن الآن في جوهر المهام الأساسية التي أوكلناها للأمم المتحدة. وبلادي، بما لها من الوسائل المتواضعة، مستعدة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تجعل خبرتها الموروثة من ماضيها الصعب، متاحة من أجل تحقيق التفاهم والتقارب.

إن الدفاع عن حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان، وهما أمران مكتوبان بحروف من ذهب في ميثاق الأمم المتحدة، كانا بلا شك مصدر وحي للأمير ألبرت الأول عندما التزم شخصيا بتأهيل الكابتن دريفوس، وعندما قرر أن يمنح حقوقا سياسية دستورية لرعاياه في عام ١٩١١.

ويحتفل المجتمع الدولي اليوم بحقوق الإنسان الأساسية هذه. وهذا حدث كبير. وقبل ٥٠ عاما، بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، أقرت جمعيتنا العامة في دورتها الثالثة المعقودة في باريس في قصر شيلو، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد تلقى أحد المسؤولين

العام المعني بأثر النزاع المسلح على الأطفال وذلك للوفاء بمهمته النبيلة.

ومما يؤسف له، أن مصير الأطفال قد يكون مأساويا على حد سواء خارج إطار النزاع المسلح. وفي أعقاب انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عقد في استوكهولم في آب/أغسطس ١٩٩٦، سعت حكومة موناكو جاهدة، كما أعلنت أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، لإصلاح تشريعها الجنائي لكي يتماشى مع التزاماتها. وعند تنفيذ المادة ٣٤ من اتفاقية حقوق الطفل، وموناكو طرف فيها، سنت أحكام تشريعية جديدة أوسع نطاقا تجرم إلى أقصى حدود القانون الاستغلال الجنسي للأطفال لإرضاء رذائل الآخرين.

وكان إنشاء محكمة جنائية دولية في تموز/يوليه الماضي في روما مبعث أمل كبير. وهذا يمثل تقدما هاما وتغييرا بعيد الأثر في النظام الدولي من شأنه أن يعزز احترام المبادئ الأساسية للقانون الإنساني. والنظام الداخلي للمحكمة الذي اعتمد بأغلبية كبيرة، يفتح الطريق أمام مقاضاة جرائم الحرب وأشنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والكثير منها يؤثر على الأطفال بطبيعة الحال، إلا أنها تؤثر أيضا على النساء والشيوخ العزل. وإمارة موناكو، التي شاركت في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في روما، ترحب بهذا القرار التاريخي.

وتشعر الحكومة الملكية بالامتنان إذ أن جميع هذه المسائل الهامة مثل تحديد الجرائم، ومبدأ التكامل، والسلطان القضائي، واستقلال مكتب المدعي العام والعلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة قد حلت بصورة مرضية.

وكذلك أود أن أعرب باسم بلدي عن ارتياحنا الكبير إزاء العمل الذي أنجزه الأمين العام في الأشهر الأخيرة. فالتقارير التي يقدمها إلينا تشير إلى تحقيق تقدم في العديد من المجالات، بما فيها الإدارة والمالية وإعادة تشكيل الأمانة. وتم تحقيق تقدم بارز بفضل ما أقامه من علاقات تركز على الثقة والتعاون الوثيق مع ممثلي الدول الأعضاء ومع المسؤولين الرسميين في الهيئات العالمية الدولية والإقليمية الأشد نفوذا.

يجب تشجيع اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة على المستويين الوطني والعالمي. وإننا نؤيد تأييدا تاما السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونثق بها ثقة كاملة. ونحن نعرف مدى صعوبة مهمتها وضآلة الموارد المتاحة لها في مواجهة الواقع.

وكذلك تعلق إمارة موناكو أهمية قصوى على العمل الدؤوب والجسور الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي يسعدني أن أذكر بأنه حاز على جائزة نوبل للسلام، قبل ما يقرب من ٤٥ عاما في عام ١٩٥٤. وأن السيدة سادكو أوغاتا وزملائها يستحقون دعما واحتراما.

والأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي أضحت ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى، والجهود التي تبذلها لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمأساة الإنسانية التي تنطوي عليها تستحق أيضا أكبر تشجيع من جانبنا.

وأود هنا أنؤكد على الأهمية الخاصة التي يعلقها والدي، الأمير السيد، وأنا، رئيس الصليب الأحمر في موناكو - الذي يحتفل حاليا بذكراه السنوية الخمسين - على احترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وتنفيذها تنفيذا دقيقا. وبالرغم من الجهود التي لا تكل التي تبذلها الفيدرالية الدولية لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإنسانية التي أود أن أثنى عليها هنا لما يتحلى به أعضاؤها من حب للغير وشجاعة، فإننا نشير إلى ازدياد الانتهاكات الخطيرة لهذا النص فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية للقطاعات الأضعف من السكان، بما فيها الأطفال.

وفي حزيران/يونيه الماضي، أعرب مجلس الأمن وبحق عن قلقه البالغ إزاء الآثار المروعة التي تلحق بالأطفال في حالات النزاع المسلح. وأدان بصورة شديدة وقاطعة الإساءات التي يتعرض لها الأطفال، ولا سيما الإذلال وانتهاك الحرمات، والعنف الجنسي والخطف والتشريد، بالإضافة إلى تجنيدهم وإشراكهم في المعارك، وذلك في انتهاك للقانون الدولي الحالي. وتتشاطر سلطات موناكو هذا الموقف دونما تحفظ وهي على استعداد لتقديم دعم نشط، قدر استطاعتها، للممثل الخاص للأمين

في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، أدان مجلس الأمن بشدة أعمال الإرهاب ووصفها بأنها شنيعة. وذكر بذلك في بيانه المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الصادر عن اجتماعه رفيع المستوى الذي انعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وإمارة موناكو تتفق تماما مع هذا الموقف. وهي تدرك إدراكا تاما أن الإرهاب يعرض للخطر ليس أمن الدول ومواطنيها فحسب، بل يعرض للخطر أيضا التعاون والسلام الدوليين. وبلدي مقتنع أكثر من أي وقت مضى بضرورة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة، التي تشكل انتكاسة خطيرة ومأساوية في العلاقات بين البشر وبين الدول وبين الشعوب، مكافحة أكثر فعالية. وهي تؤيد تماما أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٢، المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وأحكامه ترمي إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

وحكومتنا تدرس حاليا إمكانية الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدت في العام الماضي دون تصويت وباب التوقيع عليها مفتوح حاليا. وعلاوة على هذا نأمل أن تختتم بسرعة المفاوضات الجارية حول مشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وختاما يحدوني الأمل في أن تتوج بالنجاح أعمال هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة وفي أن تعزز أنشطة المنظمة في تلك المجالات الحيوية مثل الأمن الدولي ونزع السلاح والتنمية المستدامة وحماية البيئة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب صاحب السمو ولي العهد الأمير ألبرت، ولي عهد إمارة موناكو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية غينيا، معالي السيد لامين كامارا.

السيد كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفدي، أود بادئ ذي بدء أن أهنيئ تهنئة صادقة السيد أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ويسر بلدي، جمهورية غينيا، هذا التعبير عن الثقة فهو دليل بليغ على اعتراف المجتمع

ومبادرات الأمين العام الدبلوماسية التي اضطلع بها بمنتهى الحكمة والصبر والتصميم، غالبا ما توجت بالنجاح، بالرغم من العقبات والصعاب التي واجهته. ونحن نشعر بالسرور لا سيما وأن مبادراته مكنتنا، في بعض الحالات، من أن نحول دون اندلاع النزاعات أو وقف تدهورها، وكان يمكن لولا ذلك أن تكون مدمرة جدا.

وتقرير الأمين العام الذي كتب بأسلوب جيد وثاقب عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها أثار اهتمامنا. فهو مصدر قيم يستمد منه الإلهام والأفكار لإحلال السلام في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أذكر بأننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء عمليات حفظ السلم. وكانت أول بعثة لمراقبي الأمم المتحدة قد أنشئت في ١٩٤٨. وأنتي أنتهز هذه الفرصة لأشيد بجميع الرجال والنساء الذين خدموا تحت راية الأمم المتحدة وأحيي الذين ضحوا بحياتهم وهم يؤدون واجبهم، وكان الأمين العام داغ همرشولد واحدا منهم. وفي الآونة الأخيرة، قتل في كابول مقدم إيطالي وجرح مستشار عسكري فرنسي. والاتفاقية الخاصة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل. وقبل عشر سنوات، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، حازت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام جائزة نوبل للسلام وفي رأيي، في مناسبة الذكرى السنوية هذه ينبغي التذكير بهذا التميز الرفيع.

وأود أن أعرب عن الحزن الشديد الذي عم بلدي بسبب حادث الرحلة ١١١ لشركة طيران "سويس إير". وأعبر عن حزننا الشديد على ضحايا ذلك الحادث، وبعضهم ينتمي إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة. ونشاطهم محبيهم الحزن.

شهدت افريقيا وأوروبا في الآونة الأخيرة سلسلة مأساوية من الهجمات الإرهابية أودت بحياة مئات الضحايا بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون. والكثيرون منهم كانوا قد وجدوا في مكان هذه الحوادث بمحض الصدفة. وهذه الهجمات أدت إلى تصاعد حتمي في استخدام القوة وإلى زيادة خطر الصراع. وقد تأثرت سلطات موناكو وشعبها تأثرا شديدا بهذه الأحداث الأليمة. ويودون من خلالي أن يؤكدوا من جديد تضامنهم وتعاطفهم الخالص مع الحكومات المعنية وأسر الضحايا.

مقتنع بأنه ما لم تؤخذ في الاعتبار حقوق جميع الأطراف المعنية، سيظل السلام سراباً.

إن السعي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط مسألة تهم جميع الدول وقبل كل شيء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي في عدة مناسبات دعت مجلس الأمن والجمعية العامة إلى مشاركة أكبر للأمم المتحدة في تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط عن طريق عودة الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية واحترام حقوق جميع الدول في المنطقة في السلام والأمن.

ويناشد وفدي جميع الأطراف المعنية، وخاصة السلطات في تل أبيب، أن تكفل التنفيذ الدقيق لاتفاقي أوسلو وواشنطن، بغية انفاذ السلام وبذلك تتجنب خطر أزمة أخرى تعرض للخطر التوازن في المنطقة دون الإقليمية والسلام الدولي برمته.

ولا تنفك القارة الأفريقية تمثل شاغلا أساسيا للمجتمع الدولي. ولا حاجة بي إلى تعداد الكثير من الصراعات الداخلية التي حدثت في أفريقيا في السنوات الأخيرة.

وفي غرب أفريقيا، أسهم الوعي الجماعي لأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالحاجة إلى جعل منطقتنا دون الإقليمية منطقة سلام، وبفضل العزيمة التي أبدتها رؤساء الدول، أسهم ذلك الوعي في استعادة السلام في ليبيريا ومكّن من إعادة الحكم الدستوري إلى سيراليون.

وتشهد أيضا هذه الإنجازات، التي جاءت نتيجة لرغبة شعوبنا بالإجماع في أن تدير شؤونها بنفسها، على الأهمية الحيوية لمؤسسات التكامل الإقليمي بوصفها أدوات لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. وهنا أناشد المجتمع الدولي المزيد من التعاون مع آليات حفظ السلام التي بادرت إلى إنشائها المنظمات دون الإقليمية وتقديم المساعدة لها.

وهناك حاجة إلى ترسيخ الإنجازات الكبيرة المتمثلة في استعادة السلام في ليبيريا وسيراليون، وذلك بتقديم المساعدة على نطاق واسع لإعادة إعمارهما بسرعة، وعودة اللاجئين وتحقيق المصالحة الوطنية. وإن لم يجد الشباب الذين جرى تسريحهم في هذين البلدين بعض

الدولي بالدور الإيجابي جدا لبلده، أوروغواي، في خدمة المثل العليا النبيلة لمنظمتنا. وإنني واثق من أن خصاله الشخصية وخبرته الكبيرة ستضمن نجاح هذه الدورة.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا الكبير للسيد هينادي أودوفينكو، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، على ما تحلى به خلال رئاسته من مهارة وسعة أفق وكفاءة.

أود أيضا أن أعبر للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن ثقة حكومة غينيا التي تقدر تقديرا كبيرا فطنته وحكمته العظيمة وجهوده النشطة التي بدأت تفتح آفاقا جديدة لهذه المنظمة.

وعلى الرغم من النتائج المشجعة في مجالات عديدة، لا تزال الأمم المتحدة تواجه تحديات عديدة تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرض للخطر التنمية المستدامة للدول. فالأمم المتحدة مسؤولة، وفقا لمقاصدها ومبادئها، عن المشاركة مشاركة أكبر في السعي الدؤوب لإحلال السلم حتى يتسنى للجنس البشري، على عتبة الألفية الثالثة، أن يرسي دعامة حقيقية لرخاء جميع الدول.

كيف يمكننا أن نكفل السلام والتنمية المتناسقة لدولنا إذا لم يلتزم المجتمع الدولي التزاما قويا بتحديد واستئصال الأسباب الجذرية للصراعات والاختلالات العديدة، التي تواصل إعاقة تقدم البشرية صوب زيادة رفاهيتها؟ وفي الوقت الذي نعد فيه أنفسنا للاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زال الضمير العالمي يشعر بالضيق إزاء عدم مبالاة الجهات الفاعلة الرئيسية على الساحة الدولية بالسعي إلى إيجاد الحلول الملائمة للتحديات التي نواجهها جميعا.

هناك شعوب وأفراد في عدد من البلدان محرومة من حقوقها الأساسية. ولا تزال الحروب المدنية تتسبب في معاناة كبيرة لضحايا أبرياء. فقد تبين أن احترام الحقوق الأساسية، بما في ذلك تشجيع الحق في التنمية، الذي هو أساس جميع الحقوق الأخرى، أداة ممتازة من أدوات الدبلوماسية الوقائية في الوقت الحاضر.

تفتتح دورتنا في وقت نجد فيه أن عملية السلام في الشرق الأوسط في حالة من الجمود التام. وبلدي يتابع باهتمام كبير التطورات الأخيرة في ذلك الجزء من العالم، وخاصة في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. وبلدي

المشردين، وهم ضحايا هذه الأزمات. وبلدي، جمهورية غينيا، بسبب موقعها الجغرافي بين ثلاثة بلدان تواجه حرباً أهلية، تستضيف على أراضيها أعلى نسبة من اللاجئين من بين جميع بلدان العالم. فخلال العقد الأخير استوعبت غينيا أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ، أي ما يعادل عُشر سكانها. وكانت لهذا التركيز الهائل للبشر، ولفترة طويلة، آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة في المناطق المعنية في غينيا، وهو يشكل عبئاً ثقيلاً على بلدي واقتصاده.

ووفقاً لقرارات مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أود أن أكرر هنا المناشدة التي وجهتها حكومة غينيا من أجل تقديم مساعدة كبيرة لمساعدة جمهورية غينيا على تحمل عبء هؤلاء اللاجئين. وأود باسم حكومة غينيا، أن أعرب عن امتناننا للدول التي استجابت بالفعل بصورة طيبة لهذه المناشدة.

وبدافع الشعور بالقلق إزاء هذه الحالة، نظمت إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعاً خاصاً عن جمهورية غينيا في ٩ و ١٠ تموز/يوليه من هذه السنة في نيويورك. وقد أعربت حكومة غينيا عن تقديرها لهذه المبادرة الطيبة من جانب الأمين العام. وأعربنا عن تقديرنا الكبير لاعتراض المجتمع الدولي، عن طريق منظومة الأمم المتحدة، للتضحيات الكبرى التي قدمها شعب غينيا لمساعدة اللاجئين من البلدان المجاورة، ولا سيما عزم منظومة الأمم المتحدة على حشد الموارد اللازمة لتعزيز القدرة الاقتصادية لغينيا والحفاظ على استقرارها، حتى يتمكن من الاستمرار في كونها جزيرة صغيرة للسلم والازدهار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث الشركاء المتعددي الأطراف، وجميع شركائنا، على أن يواصلوا معنا متابعة الأنشطة المضطلع بها لدعم غينيا، ولا سيما في مجال البيئة، التي ظلت تتدهور بصورة خطيرة بسبب الوجود الكثيف والطويل الأمد للاجئين. ومستقبل إمدادات المياه في غرب أفريقيا في خطر هنا.

وتتابع جمهورية غينيا عن كثب التطورات الأخيرة للحالة السياسية في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة الأزمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفدي يساوره بالغ القلق من أن ينتشر الصراع في المنطقة دون الإقليمية. ونناشد بإلحاح جميع أطراف النزاع أن تتوصل فوراً إلى وقف لإطلاق النار، وأن تحترم وحدة أراضي

الأنشطة في الحياة المدنية على نحو سريع، فإن إغراء العودة إلى الفوضى لا يزال قائماً. ومن أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد اقتصادي ليبيريا وسيراليون على العودة إلى طريق النمو.

وبينما كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي يبحثان عن سبل ووسائل لترسيخ السلم في ليبيريا وسيراليون، نشب نزاع آخر في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في غينيا - بيساو. وحكومة غينيا، التي ظلت تدعو دائماً إلى الحوار والتشاور لحل المنازعات، أعربت منذ بداية هذه الأزمة عن قلقها البالغ بسبب الروابط الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية والثقافية التي توحد بين غينيا - بيساو وبين بلدي.

ونظراً لوجود معاهدة لتبادل المساعدة في مجال الدفاع أبرمت في ٢٥ كانون الثاني/يناير من عام ١٩٨٠، والدعوة الصريحة من رئيس غينيا - بيساو المنتخب بطريقة ديمقراطية، الرئيس خواو بيرناردو فييرا، أرسلت غينيا فرقة عسكرية إلى غينيا - بيساو للمحافظة على النظام الدستوري والمساعدة على إنهاء الحرب. ووفاء لسياستنا القائمة على السلم والحوار، ظلت حكومة غينيا تعمل منذ بداية هذه الأزمة في إطار لجنة السبعة التابعة للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، لإيجاد حل عادل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض.

ونعتقد أن العمل التكميلي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال التابع للبلدان الناطقة بالبرتغالية، من شأنه أن يمكننا من تحقيق الهدف المتمثل في استعادة السلم والأمن في غينيا - بيساو.

وإذا كان لنا أن نحافظ على إنجازات التحول الديمقراطي في أفريقيا، يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد صكوكاً قانونية جديدة تكون أكثر إلزاماً، وتمنع أي استيلاء على السلطة بالقوة وتعزل المسؤولين عن مثل هذه الأعمال على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وتنفيذ مثل هذه التدابير من شأنه أن يساعد على تعزيز الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلم والأمن في داخل دولنا، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.

ولا يسعني أن أختم هذا الجزء من بياني دون أن أذكر الموضوع الشائك المتعلق باللاجئين والأشخاص

الدولي في مجموعه بشكل أكثر عمقا في الأسباب الكامنة وراء سباق التسلح النووي. ويبدو واضحا أنه إذا ظلت الاختلالات والمظالم دون تصحيح، سيستمر شبح الانتشار يهدد السلام الدولي.

إن البلدان التي تحوز بالفعل أسلحة نووية عليها مسؤولية خاصة عن حفظ السلم الدولي ويجب أن تتحمل مسؤولياتها بالقيام بدور أكثر نشاطا في تعزيز آليات المنع وآليات حفظ السلام، وحل النزاعات القائمة أو الكامنة، وكفالة معاملة أكثر إنصافا للدول الأطراف في النزاع، وأخيرا، الإسهام بشكل أكبر في تنمية الأمم الأقل حظا.

إن حكومة غينيا تعتقد أن نزع السلاح العام الكامل وحده هو الذي يمكنه منع خطر الانتشار. وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، الاتجار في الأسلحة الصغيرة يعرض للخطر توازن دولنا الداخلي. وفي سياق منع النزاعات في غرب أفريقيا، التعاون دون الإقليمي جاري القيام به للقضاء على هذه الكارثة. ونحن ندعو مناطق أفريقيا الأخرى إلى تأييد هذه المبادرة والعمل على إقامة الهياكل المناسبة من أجل إنهاء الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة وجعل أفريقيا منطقة سلم وأمن.

إن جمهورية غينيا ترحب باعتماد اتفاقية حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام كما ترحب بالتوقيع عليها. وقد صدقت الجمعية الوطنية في غينيا فعلا على هذه الاتفاقية الهامة حتى تبين تأييدها للقضاء على الألغام الأرضية، التي تسبب معاناة بالغة لضحايا أبرياء.

ومما يدعو للاطمئنان أن نلاحظ قدرا كبيرا من الوعي على الصعيد العالمي لضرورة إنهاء الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي تهدد آثاره العديدة ازدهار الأمم تهديدا خطيرا. ونتائج مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد مؤخرا بشأن المخدرات سيمكننا دون شك من زيادة تحسين طرقنا لمكافحة إنتاج، وتوزيع، وبيع، واستهلاك المخدرات التي هي كارثة حقيقية.

إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما مؤخرا كان معلما كبيرا في تقدم البشرية نحو القضاء على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني المرتكبة خلال النزاعات الدولية أو الداخلية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لتوصيات اجتماع قمة رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية الذي انعقد في شلالات فكتوريا في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر من هذه السنة.

إن النهوض بالحقوق في التنمية جزء من المسعى العام لتحقيق قدر أعظم من الرفاهية للجنس البشري. ولئن تحقق تقدم سياسي ملموس خلال العقد الأخير في أفريقيا، فإن الدول الأفريقية لا تزال تواجه التحدي المتمثل في التنمية، وعبء الديون، والتأثير السلبي لعملية العولمة التي لم تُفهم بعد بصورة كاملة.

وهذه الحالة السيئة، التي زاد من خطورتها التأثير السلبي للصراعات الداخلية، تضعف دولنا بقدر كبير، وتعرضها لأشكال جديدة وخطيرة من الأطماع الخارجية. وتنفيذ السياسة التي تهدف إلى خفض الاختلالات بين البلدان الغنية والبلدان النامية، من شأنه أن يسهم في إظهار سوق عالمية حقيقية، بإنشاء مراكز للتنمية في جميع القارات.

وينبغي أن تتاح لكل بلد من بلدان العالم جميع فرص التنمية والمساعدة كي يصبح جزءا من النظام التجاري العالمي. ولكن رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية صوب إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية، وصوب تعزيز مصداقيتها وجعل اقتصاداتها أكثر قدرة على المنافسة، لا تزال الحالة الاقتصادية في أفريقيا حرجية. وما لم تتخذ تدابير عاجلة مناسبة فإن التضحيات المقدمة تتعرض لخطر أن تذهب هباء.

لقد أجرت حكومة بلدي بالفعل إصلاحات سياسية واقتصادية وهيكلية بعيدة المدى، وتأمل أن يولي اهتمام خاص للحالة في أفريقيا. ونحن نناشد المجتمع الدولي والبلدان المتقدمة النمو الاستمرار في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. إن المساعدة المستدامة للبلدان الأفريقية ستمكّنها من دعم ما حقّقه فعلا، وبالتالي من دخول الألفية المقبلة بشعور أكبر بالارتياح. وفي هذا الخصوص، ينبغي تأييد خطة للتنمية تأييدا قويا، بغية تنفيذها تنفيذا فعالا.

إن مسألة نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لا تزال تثير قلق حكومة بلدي. وبينما كان اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة إلى الأمام في سبيل حفظ السلام، فإن التطورات التي وقعت مؤخرا على الساحة الدولية تتطلب أن ينظر المجتمع

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية دولة السيد رفيق الحريري، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الحريري (لبنان): يسرني أن أستهل كلمتي بتهنئة السيد أوبيرتي لانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، مثنياً على الجهود التي بذلها سلفه السيد هينادي أودوفينكو الذي رحبنا به في بلدنا قبل فترة وجيزة.

وأود في الوقت نفسه أن أسجل تقدير لي لما قام به ويقوم به الأمين العام السيد كوفي عنان في سبيل إعلاء شأن الأمم المتحدة، وفرض احترام الشرعية الدولية التي تمثلها، خصوصاً في مجال إيجاد حلول سلمية للنزاعات المتفجرة في بعض مناطق العالم. وقد شهد المجتمع الدولي للسيد عنان بالنجاح الكبير الذي حققه منذ أشهر في نزع فتيل مواجهة عسكرية خطيرة في منطقة الخليج العربي، ونتمنى أن تتبّع نجاحات مماثلة في بؤر التوتر الأخرى في العالم.

إن ما نعلّق به من آمال على الأمم المتحدة يتخذ معنى خاصاً في هذه الدورة التي تصادف الذكرى الخمسين لإقرار الشرعية العالمية لحقوق الإنسان الذي كان لبنان من واضعيها الأساسيين. ذلك أن موضوع حقوق الإنسان هو اليوم ركن أساسي من أركان النظام الدولي الجديد، وبمدى احترامه تُقاس مساحة الديمقراطية المعمول بها في البلدان.

إن التزام الشرعية في كل الأحوال والظروف، لا يضمن فقط سلام المجتمعات وأمنها واستقرارها، بل أيضاً قيام علاقات تعاون وتضام بين الدول.

إن منظمة الأمم المتحدة التي يقضي الواجب تعزيز استقلاليتها، وقد انعتقت من آثار الحرب الباردة، ومن الثنائية التي سيطرت على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، مدعوة لأن تفعّل دورها في صنع السلام وتعزيزه. وذلك يتم أساساً بالتصدي لأسباب النزاعات، عبر الدبلوماسية الوقائية وعبر البرامج والمساعدات الإنمائية والفنية على أنواعها، في مختلف المجالات.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى دور المؤسسات الدولية المتخصصة في مساعدة الدول النامية فنياً وتكنولوجياً

وبينما يستعد مجتمعنا لدخول الألفية الثالثة، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى مواصلة الأمم المتحدة مع متطلبات الحياة الدولية. إن التحديات الجديدة التي تواجهنا ستتطلب اعتماد ترتيبات جديدة أكثر ملاءمة لجعل القرن الحادي والعشرين قرن سلام وعدل وازدهار في سياق شراكة منصفة مفيدة لجميع الأمم.

ووفد بلدي على اقتناع بأن الأمم المتحدة لا تزال هي البوتقة التي يمكن فيها لكل الأمم أن تجعل أصواتها مسموعة في البحث عن حلول عادلة دائمة لشواغلها. ولذلك، نعتقد أن القدرة المالية للأمم المتحدة يجب أن تدعم. ويجب دفع الأنصبة في وقتها ووفقاً للجدول الموضوع. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب أن نستعرض معاً الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة بهدف مواكبتها مع الظروف الراهنة والمستقبلية.

إن وفد بلدي يؤمن بالحاجة إلى إشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة عن طريق إعادة هيكلة هيئاتها الرئيسية مثل مجلس الأمن، الذي تعكس عضويته الحالية الوضع الذي كان عليه العالم في ١٩٤٥ ولم تعد تتفق مع الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعالم اليوم. وإصلاح الهيئات الرئيسية لمنظمتنا يجب أن يمكن جميع الدول من استخدام قدراتها الوطنية للسعي إلى إحلال السلام الدولي وتوطيد دعائمه.

إن بلدي ملتزم أكثر من أي وقت مضى بمهمة منظمتنا الجديرة بالاحترام كما وردت في الميثاق. وفي ضوء التحديات الكثيرة التي تواجهنا، تؤمن غينيا بضرورة عملنا جميعاً معاً على تعزيز وحفظ رؤية البشرية للعدالة والحرية والسلام والتضامن. وهذا ما نريدنا شعوبنا القيام به.

خطاب يلقه السيد رفيق الحريري رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقه رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

اصطُحَب السيد رفيق الحريري رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية إلى المنصة.

نتطلع بل ونطالب بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي وأسلحة الدمار الأخرى في الشرق الأوسط.

لخمس سنوات خلت، تشرفت بالوقوف أمامكم متحدثاً عن لبنان وعن تمسكه بمبدأ السلام العادل والشامل.

وأعلنت يوم ذاك من على هذا المنبر، تمسك لبنان بمبادئ الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ونجاحه في صونها حتى في أحلك الظروف.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى موقف لبنان الحازم في إدانة الإرهاب بكل أشكاله، بما فيها السياسية والاقتصادية والثقافية، وبكل مصادره: إرهاب الأفراد وإرهاب الدول، ولبنان يدين الاعتداء على المدنيين والسفارات، والبعثات الدبلوماسية وخطف الطائرات، وكل أشكال تعريض أرواح وممتلكات المدنيين للخطر. مع التأكيد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وحقوق الشعوب في مقاومة قوات الاحتلال الأجنبي بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتكررة في المنظمة الدولية والمحافل الأخرى ولا سيما إعلان الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. فلبنان الحريص على دور الأمم المتحدة وعلى تعزيز هذا الدور، وعلى توازن العلاقات الدولية وسلامتها، يرى من الضروري أن تلتزم كل الدول، مهما عظم شأنها، بمبادئ الشرعية الدولية، فتمتنع عن اتخاذ إجراءات أحادية لا تجد دوافعها إلا في المصالح الضيقة والاعتبارات الظرفية المنحازة.

وإننا اليوم، إذ نعيد تأكيد هذه الثوابت، فلنكي نشير بثقة إلى أن أصالة تجربتنا في العيش المشترك القائمة على الاعتدال والتسامح وإيماننا الراسخ بهما، جديرة بأن يحتذى بها كنموذج حي للحلول المنشودة في المجتمعات التي شهدت حروباً أو خلافات عنصرية وطائفية في كل أنحاء العالم، ولا سيما تلك التي تبني سلمها الأهلي بعد الحرب.

إن لبنان ذو المجتمع المنفتح والخلق، والعربي الانتماء والهوية، بقي موحدًا في أرضه وشعبه ومؤسساته، وواحة نشطة للتفاعل الخير والعطاء والتبادلات على أنواعها.

إن لبنان يقوم منذ سنوات وكما تعلمون بتنفيذ خطة لإعادة الإعمار بعد حرب طويلة مدمرة، وهو عمل،

على إيجاد الأرضية الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من الاستفادة من تسارع تنفيذ العولمة على الصعيدين التجاري والنقدي من جهة، وإعطاء الدول النامية الوقت الكافي للتكيف حتى تستطيع مواجهة التحديات الجديدة، من جهة أخرى، لكي تتمكن هذه البلدان من تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن تسارع تنفيذ العولمة في غياب القدرة الإنتاجية والتنافسية الكافية لدى العديد من هذه البلدان.

من هذا المنطلق فإن لبنان يسهم بفعالية في إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في المنطقة العربية تحديداً، مع التزامه بمبدأ تحرير التجارة على المستوى العالمي.

إن دور الأمم المتحدة على مشارف القرن الحادي والعشرين، يستلزم عملية إصلاح وتطوير للمنظمة الدولية حتى تتمكن من مواكبة التطور المتسارع الذي يشهده نظام العلاقات الدولية. ولذا لا بد من استكمال الخطوات الإصلاحية التي بدأها السيد الأمين العام. وكذلك إصلاح وتطوير عمل مجلس الأمن لزيادة عدد أعضائه وتحقيق تمثيل أوسع لتمكين مختلف الدول ولا سيما الصغيرة منها من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

ولا بد من الإشادة هنا بالجهود الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي أقر نظامها الأساسي مؤخراً في روما. ولبنان يؤيد إقامة هذه المحكمة ويدرس نظامها بكل إيجابية.

إن المجتمع الدولي مدعو اليوم، أكثر منه في أي وقت مضى، إلى تعزيز منهجية حل المشاكل بالطرق السلمية، ولا سيما في المناطق ذات الحساسية الكبيرة، وإلى ضرورة التصدي للمسببات بحيث يؤدي ذلك إلى نزع الفتيل قبل حدوث الانفجارات.

ولقد آن الوقت لحل المسائل التي لا تزال عالقة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط كقضية الجزر الثلاث في الخليج بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بما يعيد الحق إلى أصحابه ويوطد الاستقرار والسلام بين دول المنطقة وشعوبها.

وإذا كنا نرغب بتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي فلا بد من السعي بكل جدية لإقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق فإننا

لقد سمعنا كلاما اليوم من رئيس الوزراء الاسرائيلي، يدعي أن اسرائيل ترغب في الانسحاب من لبنان، وأن لبنان لا يتجاوب مع هذا الطلب. وهذا بعينه بعيد كل البعد عن الحقيقة. إن اسرائيل تحاول دائما أن توحى للمجتمع الدولي بأنها بلد يرغب في السلام، وفي نفس الوقت، تعمل الحكومة الاسرائيلية الحالية، بكل جهد، لضرب عملية السلام وإجهاض عملية السلام. إن الشروط التي تضعها اسرائيل، للانسحاب من الجنوب اللبناني وتطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا وجود لها في هذا القرار. إن اسرائيل تتصرف وكأن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يعطيها حقوقا على لبنان، في الوقت الذي يعطي هذا القرار لبنان حقوقا على اسرائيل، اسرائيل التي احتلت أرضنا منذ ١٩٧٨، اسرائيل التي دخلت إلى قرانا وبلداتنا، اسرائيل التي دمرت قرانا وقتلت أطفالنا وشيوخنا ونساءنا، اسرائيل تأتي إلى هنا، باسم رئيس وزرائها، وتدعي أنها تريد أن تنسحب ولبنان لا يرغب في ذلك. فهل هذا من العقل في شيء؟ إننا نرغب أن تنسحب اسرائيل فورا، وتطبق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط، والحكومة اللبنانية تقوم بواجباتها، ومن يحاسبها هو الشعب اللبناني والمجلس النيابي اللبناني. ولكن اسرائيل، حتى الآن، لا تريد أن تقوم بما تعهدت به، لا بما تعهدت به مع الفلسطينيين ولا بما تعهدت به أمام المجتمع الدولي، ولا تريد أن تستأنف المفاوضات من حيث توقفت، مع لبنان ومع سوريا رغم ذلك.

إننا ندعو مؤسسات المجتمع الدولي أن تضطلع بدور أكثر فعالية لتأمين تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وممارسة الضغط اللازم على الطرف المعتدي، لإنهاء أسباب هذا الصراع وإرساء أسس السلام العادل والشامل.

لا يكفي أن تقوم اسرائيل بالكلام عن السلام، حتى تصبح دولة راغبة في السلام. إن الكلام عن السلام شيء، وممارسات اسرائيل على الأرض شيء آخر. إن الكلام عن السلام، والادعاء أن اسرائيل دولة ضعيفة، محاطة بأعداء شيء، والقوة العسكرية الاسرائيلية، المؤلفة من أسلحة الدمار الشامل، ومن الأسلحة النووية ومن أفضل السلاح الذي أنتجه الغرب، موجودة لدى اسرائيل، واسرائيل هي القوة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك لا تريد أن تطبق القرارات الدولية ولا تريد أن تحترم قرارات الشرعية الدولية.

وما زال يعمل على استعادة المركز المميز الذي كان يحتله في محيطه وفي العالم حضاريا واقتصاديا، معتمدا في ذلك على الله سبحانه وتعالى، ثم على إرادة أبنائه وقدراتهم كما على مساندة أشقائه وإسهام أصدقائه من شتى أنحاء المعمورة.

لقد واجه لبنان في فترة إعادة الإعمار هذه ظروفًا صعبة تمثلت في الدرجة الأولى باستمرار احتلال إسرائيل لجزء من أراضيها، واستمرار اعتداءاتها المدمرة على القرى والمواطنين الآمنين، وهو ما تسبب في قتل وجرح الكثير من المدنيين والأطفال والشيوخ والنساء. وإنني على يقين أن المجتمع الدولي يذكر جيدا المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل في قانا عام ١٩٩٦.

إن المرحلة الدقيقة التي اجتازها لبنان خلال السنوات الماضية وهو يباشر تنفيذ خطته بإعادة الإعمار، لا يوازي صعوبتها إلا تصميم اللبنانيين على مواجهة التحديات المختلفة على أكثر من صعيد. ورغم ذلك، نجح لبنان في استعادة ثقة العالم به وبقدرته على الاضطلاع مجددا بدور متطور ومشرق في المجالات الثقافية والاقتصادية والتجارية والمالية وعادت بيروت ملتقى لمختلف الحضارات والثقافات، تشهد على ذلك المؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية التي تعقد في ربوعه. وإن مبنى الأمم المتحدة الذي شيده لبنان مؤخرا كمركز للمنظمة الدولية لنشاطاتها في لبنان وفي المنطقة هو خير دليل على حرص لبنان على عودة المنظمات الدولية إلى بيروت.

ومن مؤشرات الثقة الدولية بلبنان ثقة الأسواق المالية الدولية التي تجسدت في عدد من الإصدارات المالية الدولية التي قامت بها الحكومة اللبنانية ومؤسسات القطاع الخاص اللبناني والتي تحققت في الخارج بفضل التعاون بين المؤسسات الدولية واللبنانية. وهذا كله يشكل دليلا على ثقة العالم بحاضر ومستقبل الاقتصاد الوطني وثقة اللبنانيين ببلدهم وبمستقبله.

إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء من الجنوب والبقاع الغربي، يدفعنا للتأكيد مجددا على وجود أن تنفيذ اسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعوها إلى الانسحاب الكامل دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية، وحتى الحدود المعترف بها دوليا.

مناورات محكوم عليها بالفشل ومن شأنها إطالة أمد المشكلة، بما يحمله ذلك من نزيف بشري واقتصادي للجميع ومن إبعاد لاحتمالات السلام الشامل والعدل والدائم، الذي ما زلنا نتمسك به ونتطلع إليه كسبيل وحيد لتحقيق التقدم والازدهار لشعبنا ولشعوب المنطقة.

إن الأصوات التي ارتفعت مؤخرا في منطقتنا بالدعوة إلى إقامة أحلاف عسكرية في المنطقة بحجة مجابهة تيارات فكرية معينة، ليست إلا محاولة لإعادة هذه المنطقة من جديد إلى مناخ المحاور والمجاهات، التي أثبت التاريخ تكراراً أنها لا تعود على شعوبها بغير الإساءة والضرر. إنها سوف تؤدي إلى نتائج سلبية، بما في ذلك إعاقة عملية السلام.

ما دام الاحتلال قائماً والاعتداءات مستمرة، سنبقى متمسكين بحقنا في المقاومة، وفي استخدام كل الوسائل المشروعة التي لجأت إليها من قبل شعوب عانت من مظالم الاحتلال وويلاته. فالمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي تمارس حقاً مشروعاً يؤيده ويقف وراءه الشعب اللبناني بأكمله. إن الشعب اللبناني الذي قاوم الاحتلال، ولا يزال، مثلما فعلت شعوب أخرى احتلت أرضها، يناشد الأسرة الدولية العمل على مساعدته بكل الوسائل، للإفراج عن أبنائه المحتجزين في سجون إسرائيل، وفي المعتقلات التي تديرها إسرائيل في الأراضي اللبنانية المحتلة. هناك المئات من أبنائنا اليوم موجودون منذ سنين طويلة في تلك السجون والمعتقلات. وبعضهم لا يزال قيد الاعتقال لأسباب غير معروفة رغم تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم الإسرائيلية. وبعضهم معتقل منذ سنوات بدون محاكمة بموجب تدبير تعسفي تطلق عليه إسرائيل اسم الحجز الإداري.

لقد عملنا، وما زلنا نعمل، بمساعدة دول شقيقة وصديقة وبمساهمة فاعلة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للإفراج عن جميع المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية. ونحن ندعو الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية الدولية إلى إيلاء هذه المسألة أهمية قصوى. وندعوها أيضاً إلى التدخل لدى إسرائيل لتحسين أوضاع هؤلاء المعتقلين الذين يعيشون في ظروف غير إنسانية، تتناقض مع القوانين والاتفاقات الدولية.

إن لبنان اليوم ضحية ظلم مزدوج: فهو، من جهة، عرضة لاعتداءات مستمرة ومدمرة من قبل إسرائيل، لا يبررها إلا منطق التشبث بالاحتلال، وذريعة الأمن

لقد دخلنا، مع باقي الأطراف العربية، مؤتمر مدريد، بأمل صادق في إحلال سلام عادل وشامل ودائم ينهي دورة العنف والاحتلال المستعمرة في منطقتنا منذ خمسين عاماً. وإذا كانت المفاوضات على المسار الفلسطيني تدور في حلقة مفرغة، مع ما قد ينجم عن ذلك من مخاطر واحتمالات قد تطيح بكل آمال السلام، فإن المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري توقفت كلياً بسبب الموقف المتعنت للحكومة الإسرائيلية.

إننا نؤكد تمسكنا الدائم بالهدف السامي المتمثل بتحقيق السلام. ولقد سبق أن أعلننا أن الوصول إلى هذا الهدف يكمن في التطبيق الكامل والفوري وغير المشروط لقرارات الأمم المتحدة. إننا نكرر بهذه المناسبة رفضنا المطلق لأي توطين لللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وندعو المجتمع الدولي لزيادة تقديماته ومعاونته إلى وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، ريثما يتم تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين، ولا سيما القرار ١٩٤ (د - ٣).

وإننا، إذ نكرر تمسكنا بالسلام الشامل والدائم والعادل، نعلن أننا، في لبنان وسوريا، مستعدون لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توصلت إليها المباحثات. وإننا على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل خلال ثلاثة أشهر، شرط انسحابها من الجنوب والبقاع الغربي ومن الجولان السوري، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. إن التفاوض بهدف التوصل إلى السلام الشامل والعادل، الذي أعلننا دائماً رغبتنا فيه، لا يمكن أن يتم إلا وفق الأسس التي انطلق منها مؤتمر مدريد وعلى قاعدة مبدأ الأرض مقابل السلام، وفي مسارين متلازمين متوازنين، لا فصل بينهما، هما مسار التفاوض اللبناني ومسار التفاوض السوري، مع إسرائيل.

إن تلازم هذين المسارين قرار استراتيجي تمليه المصالح العليا للبلدين، وهذا التلازم يعزز فرص التوصل إلى السلام الشامل والدائم والعادل. وقد أعلننا، ونعلن اليوم، أمام أعضاء الأسرة الدولية أن لبنان لن يوقع اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل، كما أن سوريا لن توقع اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل. إن لبنان وسوريا كانا، ولا يزالان، ملتزمين بقرارات الشرعية الدولية، وكانا، ولا يزالان، ملتزمين بالسلام خياراً استراتيجياً.

والسلام الذي نعيه هو السلام القائم على العدل، الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها كاملة غير منقوصة. إن أي مبادرات تتجاهل هذه المبادئ والأسس ليست سوى

استراتيجيا ألا وهو خيار السلام، وهو الخيار الصعب. إنه الخيار الاستراتيجي، الذي نتمسك به، ونعمل من أجله، لأجل مستقبل أمتنا، ومستقبل أطفالنا. ولكن على إسرائيل أيضا، أن تنحو هذا المنحى، من أجل مستقبل أطفال إسرائيل. وهذا يتطلب شجاعة ونظرة واسعة إلى المستقبل. ولبنان وسوريا اتخذوا هذا القرار. فهل تتخذه إسرائيل؟

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة أتقدم بالشكر إلى رئيس الوزراء بالجمهورية اللبنانية على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد رفيق الحريري رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة زدнка كرامبلوفا وزيرة الشؤون الخارجية في سلوفاكيا.

السيدة كرامبلوفا (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البداية أن أهني الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأعرب عن إيماني الصادق بأن الجمعية العامة في هذه الدورة سوف تنجح بقيادته في إنجاز المهام التي يتوقع المجتمع الدولي من هذا المنبر العالمي النهوض بها.

وأود أيضا أن أشكر السيد هينادي أودفينكو على جهده ومساهمته في إنجاح الدورة السابقة للجمعية العامة.

في هذه الفترة التي تشهد تغيرات عالمية هامة، سياسية واقتصادية، يحتاج العالم إلى أمم متحدة عصرية وفعالة وقادرة على معالجة القضايا التي تهم البشرية جمعاء بأسلوب سليم ومرن. وترى سلوفاكيا أن عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية الآن سوف تسهم بقدر كبير في تحقيق هذا الهدف، وهي تؤيد تأييدا تاما التنفيذ السريع لتدابير الإصلاح التي استهلها الأمين العام في تقريره الأساسي عن الإصلاح.

وترحب جمهورية سلوفاكيا باقتراح تحديد الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة جمعية الألفية. وننتظر أن تتيح جمعية الألفية للدول الأعضاء فرصة لصياغة الردود على الأسئلة المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للأمم

الواحدة. وهو من جهة ثانية يرى المجتمع الدولي عاجزا عن إحقاق الحق الذي يعود إليه في تنفيذ القرارات العادلة الصادرة عن هذه الهيئة الدولية، وخصوصا قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي ينص على انسحاب غير مشروط لإسرائيل من الأراضي اللبنانية. إن لبنان الذي دفع، ولا يزال يدفع، منذ خمسين سنة ثمنا باهظا لقيام إسرائيل، يعاني من ازدواجية في المعايير والمقاييس، تحول دون تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

والأمم المتحدة، التي بذلت جهودا مستمرة، وقدم أفراد قواتها العاملة في جنوب لبنان تضحيات عديدة في الأرواح، هي أفضل شاهد على شراسة الاعتداءات على اللبنانيين. وهي قد خبرتها مباشرة خلال القصف الإسرائيلي لمقر إحدى كتائب القوة الدولية في بلدة قانا عام ١٩٩٦، حيث وقعت مجزرة بشعة راح ضحيتها عشرات اللبنانيين. وهنا نذكر بالتقدير جنود الأمم المتحدة الذين سقطوا في لبنان ضحايا العدوان الإسرائيلي. إن لبنان يعتبرهم شهداءه أيضا. وإننا من على هذا المنبر نخلد ذكراهم، ونحيي فصائل قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان كافة، ضباطا ورتباء وأفرادا، ونتوجه بالشكر والتقدير إلى الدول الصديقة المشاركة فيها. اسمحوالي بمناسبة مغادرة الكتيبة النرويجية، بعد أن عملت في لبنان منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، أن أتوجه باسم لبنان حكومة وشعبا بالشكر والامتنان إلى الحكومة والشعب النرويجيين لمشاركتهم سنوات طويلة في قوات حفظ السلام في جنوب لبنان التي سقط العديد من أفرادها شهداء خلال أداء مهامهم السامية.

إن من حق لبنان أن يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية، بالعمل على تنفيذ القرارات الدولية وتأمين انسحاب إسرائيل من أراضيها.

ولبنان، المؤمن بالسلام، سيكون مع إخوانه عاملا على ترسيخ هذا السلام كأساس لحياة جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

إن الوصول إلى هذا الهدف السامي، ليس من شأنه فقط أن يترجم القرارات العادلة إلى عمل ملموس، بل أن يدعم ثقة الدول والشعوب الصغيرة بوجود مرجعية تضمن حقها ووجودها ومستقبلها.

أخيرا أود أن أختتم كلامي مخاطبا الشعب الإسرائيلي، لأقول إن العرب، ولبنان وسوريا تحديدا، قد اتخذوا قرارا

يكون النفاذ المبكر للبروتوكول الإضافي من الأولويات العالية لسلطات سلوفاكيا.

وتولي سلوفاكيا اهتماما وثيقا للغاية لقضية الألغام الأرضية. ويمر التصديق على اتفاقية أوتاوا الآن بالعملية التشريعية الداخلية. ونعتقد أن عملية أوتاوا ومؤتمر نزع السلاح يكمل أحدهما الآخر. وسلوفاكيا - التي تتمتع بالخبرة في أجهزة إزالة الألغام وتكنولوجياتها، وبقدرات في مجال التعليم والتدريب على إزالة الألغام - تود أن تقوم بدور نشط في عملية الإزالة الكاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي مجال الأسلحة البيولوجية، تؤيد جمهورية سلوفاكيا تحسين نظام التحقق الوارد في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، كما تؤيد القضاء على النقل غير المشروع لهذه الأسلحة.

وتؤيد سلوفاكيا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل النزاعات عن طريق تعزيز قدرات الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية ونظم الإنذار المبكر والاستخدام الفعلي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقوم مشاركة سلوفاكيا النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دليلا على استمرار التزامنا. فسلوفاكيا تشارك في الوقت الحاضر في ثلاث عمليات لحفظ السلام وهي مستعدة لتقديم وحدات للبعثات الأخرى أيضا.

ويؤيد بلدي جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرتها على النشر السريع لقوات حفظ السلام التابعة لها، لا سيما في مواصلة تطوير مفهوم ترتيبات الأمم المتحدة لقوات في حالة تأهب، وكذلك لإنشاء مقر للبعثات سريعة الانتشار.

ومن المهم للغاية في عملية بناء السلام بعد الصراع التقيد بنهج متعدد الوظائف بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية.

أما الإرهاب فهو إحدى المشاكل العالمية التي تشكل تهديدا متزايدا للبشرية. وسلوفاكيا ما برحت دوما ترفض الإرهاب وتدين بشدة كل الأفعال والأساليب والممارسات الإرهابية، بوصفها أعمالا إجرامية لا مبرر لها، في أي مكان ترتكب وأيا كان مرتكبوها. والجهود المشتركة من قبل

المتحدة في الألفية القادمة، في ميدان السلم والأمن الدوليين والتعاون الاقتصادي. ونفترض أن التقرير عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، الذي يعتزم الأمين العام تقديمه إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ سيتضمن تقييما للنتائج المستخلصة في مجالات محددة لأنشطة الأمم المتحدة.

وتؤيد جمهورية سلوفاكيا إجراء إصلاح لمجلس الأمن يعزز طابعه التمثيلي وطرائق عمله والشفافية في أعماله، والحفاظ على قدرته على العمل الفوري. وينبغي أن ينتج عن الإصلاح تمثيل كاف لكل مجموعة إقليمية وأن يستوعب المطالبة المشروعة من المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية بمقعد جديد غير دائم في مجلس الأمن. ولنتذكر أن عدد أعضاء مجموعة أوروبا الشرقية قد تضاعف في غضون السنوات القليلة الماضية.

وتؤيد سلوفاكيا الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاح في مجال تمويل الأمم المتحدة، مفضلة مبدأ القدرة على الدفع. ومن الممكن على أي حال حل الكثير من التوترات عن طريق الاشتراكات العادية من الدول الأعضاء في ميزانيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤيد جمهورية سلوفاكيا فكرة قصر استعمال الطاقة النووية على الأغراض السلمية. وتدعو بشدة إلى التقيد الشامل غير المشروط بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشارك سلوفاكيا بنشاط في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وتؤيد، في هذا السياق، عالمية المعاهدتين تأييدا تاما. وفي آذار/مارس من هذا العام أكملت سلوفاكيا عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا يؤكد نهجنا النشط في هذا المجال.

إننا نقدر الخبرة المهنية الموضوعية العالية التي تتمتع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالي القضاء على التهديد العسكري النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد أيدت سلوفاكيا بالكامل أنشطة الوكالة التي تعرف بالبرنامج "٩٣+٢" لتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. ويشرفني أن أبلغ الجمعية بأن مجلس محافظي الوكالة قد اعتمد في دورته في أيلول/سبتمبر البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات بين سلوفاكيا والوكالة الدولية للطاقة النووية. وسوف

حكومة جمهورية سلوفاكيا استضافت ذلك المؤتمر تؤكد في حد ذاتها الأهمية التي توليها للبيئة والتنمية المستدامة.

وسلوفاكيا، بوصفها بلدا مانحا حديث العهد، تستكشف السبل حاليا لتقديم المساعدة الإنسانية على أساس ثنائي. وهناك عنصر بالغ الأهمية في مسيرة المساعدة الإنسانية، وخاصة في مناطق الأزمات، وهو كفالة أمن الأفراد العاملين في الميدان الإنساني، وجمهورية سلوفاكيا مستعدة لدعم جميع التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز هذا الأمن.

أما الدورة الاستثنائية العشرون التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا، والمكرسة للتصدي الجماعي لمشكلة المخدرات العالمية، فقد كانت معلما بارزا على طريق الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات. وأنه لإنجاز عظيم أن يتسنى التوصل لأول مرة في التاريخ إلى توافق في الآراء بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، حول ضرورة القضاء على تهديد المخدرات، من خلال تدابير متوازنة ومدروسة في مجالي الأولوية: أي تخفيض الطلب على المخدرات، وتخفيض إنتاجها.

ولتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي، تبدي الجمهورية السلوفاكية استعدادها لضمان إنشاء مكتب إقليمي في براتسلافا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

ونحن نقدر أن مؤتمر المفوضين الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي عقد في روما، اختتم أعماله بنجاح. ونؤمن بأن المستقبل القريب سيشهد إنشاء محكمة جنائية دائمة للمعاقبة على أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، علاوة على منعها.

ونعتقد أنه سيتم أثناء هذه الدورة للجمعية العامة إحراز تقدم في سبيل إعداد وثيقة قانونية دولية بشأن القضاء على الإرهاب النووي. ونتوقع أيضا إحراز تقدم كبير آخر في المناقشة المتعلقة بالاتفاقية التي تعدها لجنة القانون الدولي بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية.

جميع الدول شرط أساسي حيوي لنجاح كفاحنا ضد هذا الشر.

سيشهد عام ١٩٩٨ احتفالين تذكاريين في مجال حقوق الإنسان - الذكرى الخمسون لاعتماد إعلان حقوق الإنسان، والذكرى الخامسة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وهذان الحدثان يمثلان إطارا مناسباً ويوفران حافزا لزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنميتها على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

في عام نحتفل فيه بهذين الحدثين الهامين في ميدان حقوق الإنسان وافقت حكومة جمهورية سلوفاكيا على انضمام البلد إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي كان لي شرف توقيعه في ٢٢ أيلول/سبتمبر الماضي.

وتعلق الجمهورية السلوفاكية أهمية كبرى على التعاون الاقتصادي الدولي، والدور الهام الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه العملية.

وفي إطار التعاون الإقليمي، تحبذ سلوفاكيا احترام الاحتياجات الخاصة بكل منطقة على حدة. وبالتالي، نرحب بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتوسيع نطاق التعاون مع قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسلوفاكيا مهتمة بأن تشارك مشاركة أكثر كثافة في البرامج الإنمائية للمؤسسات المتخصصة في الأمم المتحدة، وهي تعمل على تطوير مفهومها الخاص للمساعدة الإنمائية، الذي يستهدف زيادة مشاركة سلوفاكيا في برامج تخدم مصالح البلدان النامية.

والجمهورية السلوفاكية، بصفتها عضوا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تأخذ بنهج فعال حيال قضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٢، عرضت حكومة جمهورية سلوفاكيا أن تستضيف، في براتسلافا هذا العام، الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد شارك في المؤتمر ما مجموعه ١٦٩ طرفا من أطراف الاتفاقية تحت رئاسة وزير البيئة في جمهورية سلوفاكيا. والنتائج الناجحة التي توصل إليها المؤتمر أكدت من جديد التزام جميع الأطراف بالمحافظة على التنوع البيولوجي لصالح الأجيال المقبلة. وحقيقة أن

والتواضع. وسبب الاحترام أنني أدرك أنني أخاطب أكبر منظمة متعددة الأطراف في التاريخ من منصة وقف عليها كل العظماء من رجال السياسة تقريبا منذ الحرب العالمية الثانية. وسبب التواضع أنني توليت منصب وزير الشؤون الخارجية منذ شهرين فقط. وبالتالي فإنني مندوب جديد بالنسبة لأغلبية المندوبين. ولكن هذا لا ينتقص بأي حال من الفخر الذي أشعر به إزاء الالتزام الطويل لبلدي بمنظومة الأمم المتحدة وبالدعم الذي تحظى به هذه المنظمة في مملكة هولندا.

وأود أيضا أن أضيف أنني أشعر بالطمأنينة عندما أدرك أن معظم ما كنت سأذكره في الجمعية قد قيل بالفعل في البيان الذي ألقاه وزير الشؤون الخارجية في النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالانكليزية)

تنص المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة على أن تنتخب الجمعية العامة ١٠ أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن. والأهم من ذلك أن المادة تقول بعد ذلك إن على الجمعية عندما تفعل ذلك، أن تراعي

"بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى".

والآن حل دور بلدي لأن ينتخب لمجلس الأمن. والواقع أن من المقرر إجراء الانتخابات في هذه القاعة ذاتها في غضون بضعة أسابيع. ويبدو أن من الإنصاف لمملكة هولندا، بوصفها مرشحة للمجلس، أن تبين موقفها، موقفها من بعض المسائل الجوهرية التي تواجهها أسرة الأمم المتحدة الآن، وموقفها من حالة شؤون المنظمة، وموقفها من مستقبل المنظمة. وبعبارة أخرى ماذا يتطلع إليه الناخبون؟

ما يتطلع إليه الناخبون هو ما أود أن أصفه بأنه دولة مستجيبة. ففي جميع أنحاء المملكة، يسمع الناس رغبات العالم، واحتياجات جيراننا ومن يتعرضون للخطر. ومن مميزات الشخصية الهولندية أن نكون حريصين على المال وأسخياء مع من هم في محنة، وأن نروم الكمال دون تهاون مع أنفسنا، وأن نتمسك بقوة بآرائنا لكن مع التحلي بقلب طيب، وألا نتردد في الانتقاد مع الاستعداد دائما لإبداء العطف.

إن الأمم المتحدة لا تسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه فحسب، بل أيضا في إيجاد حلول سلمية للنزاعات بين الدول، وفقا للقانون الدولي، وخاصة عن طريق سلطتها القضائية الرئيسية - أي محكمة العدل الدولية. وقد كسبت الجمهورية السلوفاكية أول تجربة لها مع دعاوى محكمة العدل الدولية. وقد رحبت بالحكم الذي أصدرته المحكمة في القضية المتعلقة بمشروع غابشيكوفو - ناغيماروس، الذي أكد صحة المعاهدة المبرمة بين سلوفاكيا وهنغاريا بخصوص بناء وتشغيل المشروع على نهر الدانوب. والجمهورية السلوفاكية مهمة اهتماما صادقا بتنفيذ هذا الحكم، الذي سيكون على أساس اتفاق يتم التوصل إليه مع هنغاريا، وإذا دعت الضرورة، بمساعدة أخرى من محكمة العدل الدولية.

ومشاركة سلوفاكيا النشطة والفعالة في أعمال الأمم المتحدة هي إحدى أولويات سياستنا الخارجية. ولبلوغ هذه الغاية، تفي سلوفاكيا بكل التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي تعمل بدأب على تكثيف اشتراكها في جميع مجالات منظومة الأمم المتحدة. وترشح الجمهورية السلوفاكية لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو النتيجة المنطقية لهذا النهج. وأود أنؤكد أن بلدي الذي ينتمي إلى مجموعة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، مستعد لأن يكون مسؤولا مسؤولة كاملة عن تحمل قسطه العادل من المسؤولية العالمية المترتبة على عضوية مجلس الأمن.

ومع اقترابنا من الألفية الثالثة لا يزال جزء كبير من الجنس البشري يعاني الفقر والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وآثار الحروب. والملايين من المتضررين على هذا الكوكب يعلقون كل آمالهم على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة بالذات. ونجاحنا معا في إصلاح الأمم المتحدة وجعلها منظومة قوية، وكفؤة سياسيا وسليمة ماليا وقادرة على الوفاء بتوقعات الأجيال الحالية والمقبلة، يتوقف على إرادتنا والتزامنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية هولندا، السيد جوسياس فان أرتسن، وأعطيه الكلمة.

السيد فان أرتسن (هولندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أخاطب هذه الجمعية بإحساس من الاحترام

المعونات الطارئة. والمبادرات السياسية يجب أن تقتصر بتخطيط إنمائي أطول أمدا وبإعادة التعمير والمصالحة. ونؤمن ببناء جسر بين الصراع والتنمية.

ثمة صرح آخر للسياسة الخارجية الهولندية، هو رغبتنا القوية في حظر أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال هدفنا تعزيز نظام عدم الانتشار، ودعم التقدم الحقيقي في مفاوضات تخفيض الأسلحة النووية، وجعل الاتفاقيات الحالية بشأن الأسلحة الكبيرة الأخرى فعالة ويعول عليها بدرجة أكبر.

إننا لا نتكلم عن الأسلحة الضخمة فحسب. إذ أن نقل الأسلحة الصغيرة مسألة تشغلنا أيضا. فهي تتراكم بسرعة، ومعظمها غير شرعي. وهي تشكل في كثير من البلدان تهديدا خطيرا للسكان وللأمن الوطني والإقليمي، بل وتسهم في زعزعة استقرار الدول.

والألغام الأرضية هي داء الحروب الحديثة، تخلف وراءها تركمة مشينة من القرن الحالي إلى القرن القادم. وبمجرد وضعها في الأرض تبقى. وحتى هذا اليوم، يشوه الأفراد ويقتلون في بيرس، بلجيكا، بألغام وضعت أثناء أول استخدام استراتيجي لها قبل أكثر من ٨٠ عاما. إن متابعة إزالة وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد تجري بنشاط متجدد في الأعوام القليلة الماضية، وثمة سبب وجيه لذلك.

أنتقل الآن إلى المقصد الثاني للأمم المتحدة، وهو إقامة علاقات ودية بين الدول. وأود أن أشير إلى الطرق والتدابير التي تسهم بها هولندا في تحقيق هذا المقصد.

بحكم الضرورة الجغرافية، كانت هولندا دائما دولة بحرية ودولة تجار. وفضلا عن أن هذه الضرورة جعلتنا ثامن دولة تجارية في العالم، فإنها جعلت شعبا يتجه إلى الخارج ويتحلى بنزعة دولية. كما أنها جعلتنا مجتمعا متعدد الثقافات. فأكثر من ٢٠ في المائة من سكاننا لهم جذور في الخارج، في أفريقيا وآسيا والعالم العربي والأمريكتين.

وبمرور الوقت، أقمنا علاقات وثيقة مع البلدان في كل المناطق. وجزءان دستوريان من مملكتنا، هما جزر الأنتيل وجزيرة أروبا يقعان في الأمريكتين. إن شريكي المملكة في البحر الكاريبي يحتفظان بعلاقات سياسية واقتصادية هامة مع أصدقائهم الإقليميين. ويشتركان في

وبنفس هذه الطريقة ننظر إلى هذه المنظمة. وننظر إلى الميثاق بوصفه صرحا حقيقيا للعصر الحديث. وملتزم التزاما صارما بالتعددية لأسباب تتعلق بالمبدأ وأسباب تتعلق بالضرورة. إننا نسعى إلى تعزيز مؤسسات التعاون العالمي، وعلى رأسها الأمم المتحدة. فهي، مجتمعة، تضم نطاق النشاط الإنساني برمته. وسنعطيهما أفضل ما يمكن أن نقدمه في شكل أفكار وموارد.

وأود أن أدلل على مدى جدية التزاماتنا بموجب الميثاق بأن أبيع كيف سعينا على مر السنين إلى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة كما ترد في المادة ١ من الميثاق. أولا، السلام والأمن. والمسؤولية عنهما ربما تكون أصعب مسؤوليات الأمم المتحدة التي لا تحظى بالتقدير عنها. والواقع أن الاحتمالات مذهلة. فمنذ عام ١٩٤٥ ارتفع عدد الصراعات العنيفة التي لم تحل بعد من ٤ إلى ٤٠ تقريبا. وزاد متوسط طولها من نحو شهرين إلى ١٤,٥ شهرا عام ١٩٩٥. وميدان السلم والأمن هو الميدان الذي تعلمنا فيه دروسا مرة، ومن المحتمل أن يقع المزيد من الأخطاء. ونحن، الدول الأعضاء، يجب أن نحسن التصرف.

وفي نفس الوقت، يشهد سجل هولندا على التزامنا بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد شاركت هولندا في ٢٠ عملية لحفظ السلام إلى الآن، وتشارك حاليا في ثلاث منها وتستعد للانضمام إلى عملية رابعة. وآخر مثال على ذلك بدء ١٠٠ فرد من القوات الهولندية المربطة في قبرص، حيث يلتزمون بحفظ السلام بين الطائفتين القبرصيتين. وإجمالا يشارك ٦٥٠ فردا تقريبا من القوات الهولندية في حفظ السلام والإشراف متعدد الأطراف. والواقع أن عمليات حفظ السلام لا تزال تشكل إحدى المهام الرئيسية لقواتنا المسلحة، ولا تزال على استعداد للمشاركة فيما يصل إلى أربعة جهود مختلفة لحفظ السلام في آن واحد على مستوى الكتيبة.

حفظ السلام لا يكفي بمفرده. بل يجب أن تكون هناك استجابة شاملة للحاجة إلى إدارة الصراعات. ونعتقد أن هناك استمرارية بين الوقاية من ناحية وإعادة التعمير والتنمية من ناحية أخرى. وعلى أي حال، يحدث الكثير من الصراعات المستعرة اليوم في العالم النامي. ولا يمكن للمجتمعات الغنية أن تترك، بضمير صاف، أي صراع بمجرد انقشاع الغمام. ولا يمكن للبلدان المانحة أن تدير ظهورها لما تتركه الحروب من خراب وتركز على ما تبشه شركة سي إن إن من أنباء جديدة. ونعتقد أن

فالعنصر الملزم فيها هو تعزيز التعاون الدولي، ولكن التعاون في الميادين التي تشمل، إذا جمعت معا، نطاقا عريضا من التفاعل الإنساني، وأود أن ألقى الضوء على البعض منها دون أن أقصد بالطبع التقليل من قدر الميادين الأخرى. وسأتناول على وجه التحديد التعاون الإنمائي، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي.

وطوال أكثر من ربع قرن ظل القضاء على الفقر المحور الرئيسي لسياسة المعونة الإنمائية الهولندية. وهولندا التي قاربت قيمة برنامجها الإنمائي في السنة الماضية ٣ بلايين دولار حاولت جاهدة أن تقيم توازنا في سياستها المتعلقة بالمعونة بين الاقتصاد والبيئة والبشر. ونعمل على تحقيق تنمية قابلة للاستدامة ليست قابلة للاستدامة بالمعنى الإيكولوجي البحت، بل بمعنى أوسع: هو التنمية التي تعنى بالاحتياجات البشرية - الأساسية، وتحترم حقوق الإنسان وتبني القدرات البشرية، وتكون مسؤولة اجتماعيا، ولا ترهن خيارات الأجيال المقبلة.

وطوال سنوات عديدة كان بلدي أكثر من مخلص للهدف الدولي المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتنمية. والمتوسط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يدور حول ٠,٢٥ في المائة. أما النسبة التي فرضتها هولندا على نفسها فهي ٠,٨ في المائة. ومن حيث النسب المئوية فإنها تحتل المرتبة الثالثة بين المانحين الرئيسيين. وبالأرقام المطلقة، أي المبالغ المنفقة، يحتل بلدنا المرتبة السادسة بين كبار المانحين في العالم بأسره في عام ١٩٩٧.

ومجمل القول، إن ٧٥٠ مليون دولار من الموارد الهولندية تدفقت على منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في عام ١٩٩٧. وتؤمن الحكومة الهولندية الجديدة بشدة بالتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. وقد تعهدت في أول بيان رئيسي يحدد سياستها، بزيادة تدفقات المعونة المتعددة الأطراف على مدى السنوات العديدة المقبلة، بما في ذلك التدفقات إلى منظومة الأمم المتحدة.

وحسبما يقول الميثاق صراحة، يسري التعاون الدولي بالمثل على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيعها. ونحن في الماضي لم نخف الأهمية التي نعلقها على قضية حقوق الإنسان؛ كما لا نعتزم إخفاءها في السنوات المقبلة. وقد ظلت هولندا عنصرا نشطا في لجنة حقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٠ على الأقل، وخدم

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية.

وتحتل أفريقيا بجدارة رأس القائمة في البرنامجين السياسي والإنمائي الهولنديين، فنحن نشجع البلدان الأفريقية ونساندها في إقرار السلام والاستقرار والديمقراطية. ونساعد الأمم الأفريقية على بناء آلياتها المخصصة لاتقاء الصراعات وإدارتها وفضلها. كما نساعد أفريقيا على تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي - من خلال منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال. وقد بلغت قيمة تدفقات المعونة الهولندية إلى جميع بلدان أفريقيا في السنة الماضية أكثر من ٦٠٠ مليون دولار.

وفيما يختص بآسيا، فإن العلاقات بين هولندا وعدد كبير من البلدان الآسيوية تعود إلى القرن السادس عشر. وبلدنا عضو أصلي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولذلك فإننا نساعد بطبيعة الحال البلدان الآسيوية التي أصابها الأزمة المالية بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية. ونحن نفعل ذلك من خلال قنوات متعددة الأطراف ومن خلال مبادرات أوروبية وآسيوية مشتركة. كما أن التغلب على الأزمة مهم، أيضا، للاستقرار السياسي في المنطقة.

وفيما يختص بأوروبا الوسطى والشرقية، تشارك هولندا مشاركة قوية في مساعدة بلدان تلك المنطقة وهي تنتقل إلى اقتصاد السوق والديمقراطية. ومشاركتنا تمثل ملمحا هاما في علاقاتنا بجميع البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي البوسنة والهرسك، يحتل بلدنا المرتبة الثالثة بين المانحين من حيث الأهمية، ونسهم في قوة تثبيت الاستقرار وفي مختلف المنظمات المشاركة بجهد في المنطقة.

ولهولندا روابط اقتصادية وثقافية قديمة العهد مع العالم العربي. فقد كانت جامعة ليدن دائما مركزا هاما من مراكز دراسة الإسلام والثقافة العربية. ولدينا جالية عربية متنامية في هولندا. وما زلنا نقدم الكثير من الدعم للشعب الفلسطيني ونندرج بين المانحين الرئيسيين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

والمقصد الثالث للأمم المتحدة، حسبما ورد في المادة الأولى من الميثاق، هو إلى حد بعيد أكثرها تعقيدا.

لقد أدلى وزير الشؤون الخارجية النمساوي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي يحظى بتأييد حكومتي المطلق. ولكنني أود أن أتطرق باستفاضة إلى مسائل معينة.

إن اليونان تسعى دائما إلى السلام والأمن - الأمن بمعناه السياسي وبمعناه الاجتماعي - الاقتصادي، الأمن من خلال الكرامة الإنسانية ومن خلال القانون والنظام الدوليين.

وبهذه الروح ترحب اليونان بتأسيس مؤتمر روما محكمة جنائية دولية.

ونأمل أن تقوم اللجنة التحضيرية، المقرر انعقادها عقب المؤتمر، بمعالجة حاسمة للجوانب التعريفية المتبقية فيما يتعلق بجريمة العدوان.

وتعتبر اليونان نزع السلاح ومنع الانتشار ضمانتين للسلم الدولي. وفي الميدان النووي، نرحب بحدوث تطورين هامين: توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والقرار الذي تم التوصل إليه في جنيف بالتفاوض بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي.

ويتشاطر بلدي القلق العام بشأن التجارب النووية. وننطق كذلك مع التوصيات العامة بشأن هذه المسألة، وهي التقيد بالمعاهدتين الدوليتين للحظر الشامل للتجارب النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الامتثال للقواعد الدولية. إن الأسلحة البكتريولوجية والسَّمِّية، التي تعرف بأنها أسلحة الفقراء النووية، لا تزال تشكل تهديدا للبشرية. ولا يزال تعزيز الاتفاقية ذات الصلة بهذه المسألة يشكل أولوية ملحة.

إن معاهدة أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد دخلت التاريخ بحظر استخدام تلك الألغام. ونحث البلدان، التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة، لا سيما من منطقة جنوب شرقي أوروبا الحساسة، أن تنظر بجدية في الجانب الإنساني لهذه العملية وأن تتصرف وفقا لذلك.

وتضطلع عمليات حفظ السلام بدور رئيسي في درء الأزمات. وقد شاركت اليونان بنشاط في مجموعة متنوعة من عمليات الأمم المتحدة، مثل عملية الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة مراقبي الأمم

العديد من مواطنيها في مناصب هامة في مجال حقوق الإنسان، وصاغت أو أيدت العديد من القرارات ودعت بكل قوة إلى وضع المعايير والرصد. وحقوق الإنسان موضوع يحظى بتأييد شديد في المجتمع الهولندي وظل طوال ربع قرن حتمية سياسية واضحة. ويمكن أن تعتمد الدول الأعضاء على تمسكنا بهذا الخط مستقبلا.

وقد ظل احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي معترفا به كجزء من تراثنا منذ عهد هوغو غروتويس، في مطلع القرن السادس عشر. وفي الزمن الحديث، سعت هولندا إلى الإسهام في النهوض بالقانون الدولي. وتشمل المجالات التي أسهمنا فيها: حقوق الإنسان، والتعاون القانوني، ومنع الجريمة، والعدالة الجنائية، وما إلى ذلك. وقد أنجز الكثير من العمل الأساسي اللازم للمحكمة الجنائية الدولية في ظل رئاسة هولندية.

وإذا دعا الأمر إلى عملنا في مجلس الأمن كعضو، ماذا ستكون أهدافنا في السنتين المقبلتين؟ إن هدفنا هو سيادة القانون الدولي. وهدفنا هو بناء الجسور. وهدفنا هو معالجة جميع المسائل أمام المجلس. وهدفنا هو زيادة الاتصال بين غير الأعضاء والمجلس. هدفنا هو الانفتاح والشفافية. وباختصار، ستكون المثالية دافعنا، ولكن الواقعية ستكون مرشدنا. وبهذه الروح ننظر إلى عضويتنا في المجلس، بل وإلى مستقبل هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد تيودوروس بنغالوس وزير الشؤون الخارجية في اليونان.

السيد بنغالوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أزجي التهاني الحارة إلى الرئيس بمناسبة توليه أمر تسيير الدورة الحالية. والواقع أن أوروغواي ما برحت تقوم بدور رئيسي في التطورات الدولية، على الصعيدين الإقليمي والدولي معا.

كما أود أن أهني سلف الرئيس الحالي، السيد أودوفينكو على أدائه خلال الدورة الثانية والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن التهئة والتأييد للسيد كوفي عنان الأمين العام، الذي بذل جهودا هائلة لا لمجرد تسيير أعمال الأمم المتحدة، بل لتعزيز كفاءتها عن طريق عملية الإصلاح الجارية. وقد تبدت قدراته السياسية في تسوية منازعات تهدد السلم والأمن الدوليين.

انهيار نظام القطبية الثنائية وبزوغ عوامل جديدة لتثبيت الاستقرار في جميع أرجاء العالم.

إن مستقبل البلدان ذات العضوية المحدودة في هذا الجهاز، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو انتمائها السياسي، يتطلب منا الدراسة. ونأمل أن يتسنى للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يبذل جهودا جديدة، تحت قيادتهم، تصل إلى حل توفيق في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، أتفق مع الرأي بأن العولمة تتيح لنا طائفة من الفرص والمزايا المحتملة. إلا أنها تستتبع أيضا زيادة في المخاطر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستفيد استفادة تامة من المؤسسات والصكوك المالية الدولية للقضاء على الأزمات ولمواجهة تحديات العولمة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، على تجنب التهميش عن طريق العولمة.

ثمة جانبان هامين في الجهد الرامي إلى دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو أفضل يستحقان منا الاهتمام: أولا، اتخاذ تدابير عاجلة وحازمة لتخفيف عبء الدين، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ ثانيا، تحسين الوصول إلى الأسواق حتى يمكن للبلدان النامية أن تستفيد على نحو فعال من الفرص التجارية التي تتيحها جولة أوروغواي. وفي هذا الصدد، يبقى تمويل المساعدة الإنمائية عنصرا إضافيا ذا أهمية فائقة.

وفي ميدان البيئة والتنمية المستدامة، تؤيد اليونان أعمال لجنة الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدعوني أهمية هذا المحفل إلى الإشارة إلى مشكلة خطيرة هي التهديد الذي تتعرض له البيئة بسبب توسع محطات إنتاج الطاقة النووية، لا سيما عند بناء هذه الوحدات في مناطق معرضة للزلازل ومجاورة لخطوط الملاحة البحرية مع عدم وجود بنى أساسية كافية. علاوة على ذلك، نشعر بقلق شديد إزاء زيادة المخزونات من النفايات النووية وشحنات المواد المشعة، التي تهدد حيوات وممتلكات سكان البلدان النامية، لا سيما البلدان الواقعة في منطقة جنوب المحيط الهادئ الشاسعة.

أنتقل إلى حضور بلدي في المنظمات الإقليمية، وأود أن أشير إلى الدور الذي تضطلع به اليونان في مجلس أوروبا عن طريق لجنة الوزراء التي ترأسها حاليا. ومن

المتحدة في جورجيا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فضلا عن البعثة الإنسانية للأمم المتحدة في العراق وعملية ألبا في ألبانيا. كما تقدم اليونان سنويا إسهاما ماليا كبيرا إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وتحتاج الأمم المتحدة إلى موارد ووسائل كافية من أجل الاضطلاع بولايتها. وقد قبلت اليونان طواعية تحمل نسبة أكبر في جدول الأنصبة المقررة وتدفع مساهماتها إلى المنظمة كاملة ودون تأخير.

وتمثل مكافحة المخدرات أولوية سياسية عليا للحكومة اليونانية. وقد تابعت اليونان عن كثب مداولات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمشكلة المخدرات العالمية. وفي حزيران/يونيه الماضي، تجلى التزام بلادي بمكافحة المخدرات في ترؤسها لتشكيل فريق دبلن الإقليمي للبلقان والشرق الأوسط الأدنى.

وأعلنت دولة اليونان الحديثة، منذ إنشائها، أنها لن تسمح بوجود أي تمييز في إقليمها على أساس اللون أو العرق أو الأصل الطائفي، في حين أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل من يخطو على أرضها سوف تحمي حماية تامة. ولقد جعلنا من تقاليدنا التقيد بمعايير حقوق الإنسان التي تنص عليها صكوك الأمم المتحدة واتفاقياتها الرئيسية وتنفيذها ودعم الامتثال لها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن مسألة إعادة تشكيل مجلس الأمن وعضويته الجديدة تحوز على اهتمامنا. وينبغي لعملية توسيع مجلس الأمن أن تنبني على أساس معايير ميثاق الأمم المتحدة والواقع الحالي على حد سواء. ونفهم أن المنظمات الإقليمية الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، وغيرها من المحافل الإقليمية الهامة، تضطلع بمسؤولية خاصة عن تحديد البلدان التي قد تسهم بقدر أكبر في تحقيق أهداف الميثاق، نظرا لالتزامها الواضح للمبادئ المكرسة فيه. ومن ناحية أخرى يجب علينا، بعد ٥٣ عاما من توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، أن نعترف بحقائق الواقع الجديدة، مثل

الاحتلال التركية وجودها وأسلحتها فيها، بل وتنكر على الضحايا حق الدفاع عن أنفسهم فعليا. ألا يكفي أربعة وعشرون عاما. لقد حان الوقت ليؤيد المجتمع الدولي الأمين العام بقوة في الوفاء بالولاية المنوطة به، والمتمثلة في جميع الطائفتين على مائدة المفاوضات بغية بدء حوار بشأن نزع السلاح تدريجيا بهدف نزع السلاح الكامل في الجزيرة.

واليونان ترغب في إقامة علاقات حسن جوار مع تركيا، ارتكازا على مبادئ القانون الدولي واحترام المعاهدات الدولية.

إن محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهي المحكمة التي قبلت اليونان ولايتها القضائية الإلزامية، هي المحفل القانوني المناسب لتسوية المشاكل التي تعتور علاقاتنا. ومن شأن رد تركيا الإيجابي على ذلك أن يشكل خطوة نحو البدء بمرحلة جديدة من التفاهم المتبادل.

واليونان تنتهج سياسة تعزيز الاستقرار، وعلاقات حسن الجوار، والتعاون والتنمية الاقتصادية في جنوب شرقي أوروبا. فنحن نشترك في مشاريع دولية أو نتخذ مبادراتنا الخاصة، في سياق برامج ثنائية أو متعددة الأطراف. ونقوم بالإسهام بقوات وبتقديم المشورة والتمويل والأغذية. وتقدم اليونان إلى جيرانها وإلى المنطقة الثقة والأمان وهو الشعور الذي نحتاج إليه أمس الحاجة.

وتعطي بلادنا أولوية عليا لعلاقاتنا مع ألبانيا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الألبانية من أجل مواصلة السعي إلى تطبيق عملية تطبيع المؤسسات الديمقراطية، وتعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي. وتعتبر اليونان أن من واجبها الوقوف إلى جانب ألبانيا في الجهود التي تبذلها من أجل التغلب على الصعوبات الخطيرة التي تواجهها.

وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المجاورة وفي منطقة كوسوفو على وجه الخصوص، بلغت الحالة مرحلة خطيرة. فالدائرة المفرغة لاستعمال القوة يجب أن تتوقف. ويجب أن يسمح بعودة اللاجئين والمهجرين إلى ديارهم بأمان، دونما إبطاء. وقد أرسلت اليونان مساعدات إنسانية للتخفيف من معاناة اللاجئين في شمال ألبانيا. ونحن نرحب بإنشاء فريق التفاوض الألباني، ونؤيد بدء المفاوضات فورا بغرض التوصل في أسرع

بين المسائل التي ترد في جدول أعمالها، أشير إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي ستعزز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الأوروبي.

وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشارك اليونان في كل جهد يستهدف تعزيز مفهوم الأمن الشامل. وفيما يتعلق بالأنشطة ذات البعد الإنساني، أود أن أشير فقط إلى إسهام بلدي في ميدان مراقبة الانتخابات.

وقد أسعد اليونان أن تحضر بصفتها ضيفا مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في دربان في جنوب أفريقيا. وكان جليا أن موضوعه الأساسي الشكل والنطاق اللذين يمكن لحركة نشأت في عالم مواجهة ذي قطبية ثنائية أن تصوغهما لنفسها في الألفية القادمة، التي تؤذن العولمة بمقدمها. إن الرسالة التي يحملها إعلان دربان تستحق منا الانتباه والدراسة.

لقد مر عام كامل منذ أن أعربت في هذا المحفل ذاته عن أملنا في أن تتخلى تركيا أخيرا عن سياساتها المتعنتة بشأن قبرص. إلا أن ذلك الأمل لم يتحقق. فقد كان هذا العام عام ركود وإحباط. فقد أحبطت جهود الأمين العام كوفي عنان ومستشاره الخاص، السيد كوردوبيز، لإعادة تنشيط المحادثات بين الطائفتين. كما أن مبعوثين خاصين من عدة بلدان، بما في ذلك دول أعضاء في مجلس الأمن، أملوا في كسر جمود الموقف، قد عادوا محبطين من أنقرة والجزء المحتل من قبرص. وبقيت محبطة أيضا آمال الاتحاد الأوروبي في الجمع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في دولة قبرصية مزدهرة تكون عضوا في الأسرة الأوروبية.

ورد فعل أنقرة الذي رددته القيادة القبرصية التركية بإذعان، كان رفضا فظا، سواء بإبداء رفض مطلق، أو بفرض شروط تعادل إلغاء ما يرغب فيه المجتمع الدولي، وتنص عليه قرارات الأمم المتحدة، وقبلته حتى القيادة القبرصية التركية نفسها.

إن موقف الرفض هذا تفسره بسهولة المخططات السيئة التي وضعتها الحكومة التركية من أجل تنفيذ تقسيم قبرص. ولقد قال السيد إيفيت، نائب رئيس وزراء تركيا، في عدة مناسبات إن مسألة قبرص قد حلها مرة واحدة وإلى الأبد الغزو الذي قامت به القوات المسلحة التابعة لبلده في عام ١٩٧٤. وبعد أربعة وعشرين عاما على الغزو، لا تزال قبرص جزيرة مقسمة، وتزيد قوات

الاجتماعات الطابع المؤسسي بوصفها "حوار أثنينا من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط".

إن البحر الأبيض المتوسط يظل رفيق حياتنا. وقد كنا روادا في اعتماد سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء البحر الأبيض المتوسط، وتنظيم الشراكة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط التي عن طريقها زادت المساعدة المالية للبلدان المعنية ازديادا كبيرا.

إن القارة الأفريقية هي واقع أخذ يبرز ويؤثر في مستقبل البشرية. ومع ذلك، فإن التقدم في ميداني التعددية السياسية والاستقرار الاقتصادي اقترن، طوال العام الماضي، بالتردي الحاصل في شكل حروب أهلية هدامة أو صراعات حدودية في عدد من البلدان الأفريقية. وينبغي أن يقف المجتمع الدولي بجانب الدول الأفريقية ومنظماتها عشية القرن الحادي والعشرين، وأن يدعو إلى إقامة علاقات حسن الجوار بينها، وإقامة حكم ديمقراطي فيها واحترام حقوق الإنسان وترسيخ اقتصاد السوق المفتوح.

وتشارك اليونان في القلق العام إزاء التطورات الحاصلة في آسيا، فالاضطراب المالي لم تتم تسويته بعد. والواقع إنه لا يزال يؤثر تأثيرا مقلقا في الاقتصادات الأوروبية والعالمية. ومع ذلك، فباستطاعة آسيا أن تتغلب على الأزمة. ومن الواضح أن السماح باستمرار التوترات الخارجية أو الداخلية، مع احتمال تزايدها، يسبب وقوع كوارث في المستقبل، من حيث إبعاد الاستثمارات الأجنبية أو تخويفها وإخراجها من المنطقة، وتوجيه الأموال العريضة باتجاه مشاريع خطيرة وغير مجدية مثل إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وتتابع اليونان عن كثب العملية التاريخية المتمثلة في إعادة دمج البلدان الأوروبية الشرقية في النظام الأوروبي، وتسهم إسهاما نشطا فيها. وتتمثل عقيدتنا السياسية ورؤيانا في وجود أوروبا تنعدم فيها الحدود وندوب الماضي. وفي هذا السياق، تؤيد اليونان توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل البلدان العشرة المرشحة من أوروبا الوسطى والشرقية، إضافة إلى قبرص، وتؤيد إطلاق عملية عالمية وشاملة لانضمام جميع البلدان المرشحة.

وتقوم اليونان أيضا بتوسيع علاقاتها المؤسسية وتعزيز علاقاتها التاريخية والاقتصادية والثقافية مع

وقت ممكن إلى حل سلمي وتفاوضي بشأن مركز الحكم الذاتي المقبل لكوسوفو، ضمن الحدود المعترف بها دوليا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. أما الأعمال الإرهابية وأعمال القمع العشوائي الغاشمة فليست مقبولة. ولقد شاركت اليونان وستشارك بنشاط في جميع الجهود الدولية الرامية إلى توفير حل سلمي في كوسوفو.

وفي البوسنة، تلاحظ اليونان مع الارتياح التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ونحن نقيم علاقات وثيقة مع الأطراف البوسنية، ونسهم إسهامات كبيرة في الجهود الرامية إلى كفالة الاستقرار والتنمية في هذا البلد. فالجنود اليونانيون يشاركون في قوة تثبيت الاستقرار، فضلا عن بعثات المراقبة الدولية. والبرامج الهامة التي تضطلع بها الحكومة اليونانية في إطار مؤتمر المانحين المعقود عام ١٩٩٧ شارفت على الانتهاء.

وفي علاقاتنا مع بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا، فإن تعزيز التعاون المتبادل المفيد في جميع الميادين هام للغاية.

وفي الميدان المتعدد الأطراف، فإن اليونان ملتزمة ببرامج إقليمية وتشارك فيها بفعالية، ومنها عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، ومبادرة رويومونت، والمبادرة التعاونية في جنوب شرقي أوروبا، والتعاون الاقتصادي في البحر الأسود. ونلاحظ مع الارتياح أن زعماء جنوب شرقي أوروبا سيجتمعون مرة أخرى هذا العام في الأناضول، بتركيا، الأمر الذي يعزز العملية التي بدأناها في كريت العام الماضي.

وفي الشرق الأوسط، يؤكد الركود الحالي الحاجة العاجلة إلى إعادة تنشيط عملية السلام. فإعادة تنشيطها سيأتي بالأمل في إحلال السلام وتحقيق الازدهار. ونؤكد مرة أخرى ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات واتفاقات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونحث الأطراف على بذل قصارى جهدها من أجل إحلال سلام حقيقي ينبغي أن يكون سلاما عادلا ودائما وشاملا. واليونان ترحب بأي مسعى يمكن أن تسفر عنه نتائج إيجابية، فيما تؤيد المبادرات التي يضطلع بها المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط. والاجتماعات الناجحة التي ينظمها المبعوث الخاص والحكومة اليونانية تجمع إسرائيليين وفلسطينيين بارزين بروح من الوفاق. ويؤمل في أن يضاف على هذه

الثقافات في أنحاء العالم. ولقي هذا المقترح ترحيب اللجنة الأولمبية الدولية، وبدأت فعلا الأعمال التحضيرية بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الأولمبية الدولية والحكومة اليونانية.

وأود أن أوفر على الوفود عناء الاستماع إلى خطاب آخر قبل الانتخابات. وبما أن وزير خارجية هولندا قد سبقني، فقد كان على أن اختصر خطابي وأن أكون أكثر تواضعا، لكن ليس بوسعي أن اتجنب الإشارة إلى ترشيح اليونان لشغل أحد المقعدين غير الدائمين المخصصين لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

ولدى حكومة بلدي طموحات مشروعة ومبررة لكي تطلب من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤيدها في الحصول على هذا التشريف. فسياستنا الخارجية منذ أمد طويل مكرسة للسلم والأمن العالميين، ولتأييد الاتجاه نحو إنهاء الاستعمار وتقرير المصير، ولمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

ونحن ندين الإرهاب بكافة أشكاله.

ونحن نؤيد استقلال وسيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية وتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبدأ الديمقراطي المتمثل في تمثيل منصف ومتوازن لجميع الدول الأعضاء في مختلف أجهزة وهيئات الأمم المتحدة.

وأود أن استرعي انتباه الوفود الكريمة إلى هذا المبدأ الأخير. ففي مجموعة دول أوروبا الغربية، هناك حالة بدأت تتبلور، حيث أن قلة قليلة من الدول الأعضاء خمس دول منها - شغلت حتى الآن مقاعد طيلة أربعة وأربعين عاما من أصل الاثنين والخمسين عاما التي انقضت على نشوء هذه المنظمة. ويحق للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تتاح لها أيضا فرصة لكي تكون موجودة في مجلس الأمن، وإنني لضخور بأن أمثل بلدا من البلدان المتوسطة الحجم، واقترح ترشيح بلدي لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، السيد عبد اللطيف الفيلالي.

الاتحاد الروسي وأوكرانيا والدول المستقلة الجديدة الأخرى في القوقاز، والبحر الأسود، وآسيا الوسطى.

وعلاقتنا الممتازة مع الولايات المتحدة وكندا تزداد تعزيزا عن طريق التعاون السياسي والعسكري في مبادرات حفظ السلام وأنشطة حفظ السلام في جنوب شرقي أوروبا، فضلا عن التعاون في منع الإرهاب والقضاء عليه. علاوة على ذلك، فإن اليونان، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد إجراء حوار واسع عبر الأطلسي وتطوير جدول الأعمال الجديد عبر الأطلسي.

وتقيم اليونان علاقات ودية تقليدية مع بلدان أمريكا اللاتينية، وتؤيد بصورة منهجية، سواء على الصعيد الثنائي أو بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، إجراء حوار متواصل وشامل مع هذه البلدان وقيام تعاون معها.

ولقد كانت اليونان، حتى مؤخرا جدا، تتلقى مساعدة إنمائية، ولكن منذ ثلاث سنوات أصبحنا مساهما هاما فيها، ووصلنا لمعايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونحن قد لا نكون بلدا ثريا، لكننا نحاول تقديم مساعدة فعّالة ونوعية إلى المهتمين بها وإلى المحتاجين إليها، ونستغل خبرتنا في جعل هذه المساعدة مفيدة قدر الإمكان، ونؤيد مكافحة الفقر والجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونحاول أيضا تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

وأود أن أشير بإيجاز أيضا إلى مسألة يهتم بها بلدي اهتماما خاصا، وهي الألعاب الأولمبية. فاستلھاما للمثال الأولمبي، قدمت اليونان في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى اللجنة الأولمبية الدولية في ناغانو، اليابان، مقترحا شاملا يحدد مجموعة من الهياكل التنظيمية ومجموعة كبيرة من الأنشطة التي تستهدف تحقيق الهدنة الأولمبية من الناحية العملية في دورة أثينا للألعاب الأولمبية من الناحية العملية في دورة أثينا للألعاب الأولمبية التي ستجرى في سنة ٢٠٠٤ وتستهدف تعزيز دور الحركة الأولمبية. ولكي تدعم اليونان هذه الأنشطة الهامة، اقترحت إنشاء مركز دولي للهدنة الأولمبية، في موقع أولمبيا القديمة نفسه.

والى ذلك، اتخذت اليونان زمام المبادرة واقترحت إنشاء دورة أولمبية ثقافية لأول مرة في تاريخ العالم المعاصر. وهذا من شأنه أن يعزز الحوار بين مختلف

وسيساهم كذلك في الاستحقاقات المقبلة بالحزم المطلوب وبجانب الدول الأعضاء الأخرى، حتى يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق توزيع عادل لمنافع النظام التجاري الدولي، دون إغفال هدف التنسيق المحكم بين السياسات النقدية والمالية والتجارية لتفادي الأزمة المالية الراهنة في بعض الأسواق الدولية، حتى لا تنعكس سلباً على اقتصاد الدول الأخرى.

لعل من أهم بؤر التوتر في العالم، وأعقد المشاكل التي تهدد السلام والأمن الدوليين، هي مشكلة الشرق الأوسط. فلم تفلح قرارات الأمم المتحدة العديدة الرامية إلى تسويتها في تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة والمشروعة، وحمل إسرائيل على الجلاء عن الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، وعن الأراضي العربية الأخرى المحتلة في هضبة الجولان وجنوب لبنان؛ بل إن السلطات الإسرائيلية لم تقابل كل تلك القرارات إلا بالرفض والتحدي.

وفي هذا الصدد، فإن تنصل الحكومة الإسرائيلية الحالية من تطبيق الاتفاقات المبرمة في نطاق عملية السلام على إثر مؤتمر مدريد ولقاءات أوسلو، قد أحبط كل الآمال التي عقدت عليها؛ بل وأعاد المنطقة مرة أخرى إلى دوامة اليأس والاضطراب.

ويتجلى ذلك التنصل بوضوح في سياسة التسوية والمماطلة التي تتبعها إسرائيل حالياً، ومحاولاتها فرض الأمر الواقع عن طريق بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة، مخالفة بذلك كل القوانين والأعراف الدولية. بل زادت الأمر تعقيداً في الآونة الأخيرة بتعمدها، وبشكل استفزازي، تنفيذ سياسة تهويد مدينة القدس الشريف، وذلك بتغيير معالمها الحضارية والبشرية، وتطويقها بالمستعمرات السكنية. وكانت آخر هذه الإجراءات إعلان الحكومة الإسرائيلية في حزيران/يونيه الماضي عن قرار توسيع حدود بلدية القدس الذي يدخل ضمن نطاق ما يعرف بمخطط القدس الكبرى.

وإذا كان العالم الإسلامي برمته يدين ويشجب هذه الإجراءات، التي تؤثر في وضع القدس الشريف كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإنه يعتبر أن كل تلك الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية وباطلة، وهذا ما أكدته لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها الأخير برئاسة جلالة

السيد الفيلاي (المغرب): يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لجمعيةنا العامة في دورتها الثالثة والخمسين، ولا يخامرني أدنى شك في أن إدارتكم لأعمال هذه الدورة ستكون بالنجاح بفضل عميق تجاربكم وواسع إلمامكم بالقضايا الدولية وأحيي بهذه المناسبة بلدكم الصديق أوروغواي.

وأخص بالشكر أيضاً السيد هينادي أودوفينكو ممثل أوكرانيا لجهوده الموفقة في تصريح شؤون دورتنا الماضية، والأمين العام لمنظمتنا السيد كوفي عنان، لما أبداه من عزيمة صادقة وكفاءة في مواجهة الأعمال المنوطة به مما يستوجب تقديرنا وثناءنا وعرفاننا.

تعتقد دورتنا هذه، ونحن على مشارف نهاية القرن وعلى عتبة ألفية جديدة، وكثير من أبناء البشرية ما يزالون يعيشون ظروفًا دولية أبعد ما تكون عن تحقيق طموحاتهم وأمالهم في العيش في عالم يسوده السلام والعدالة الدولية والنماء الاقتصادي، والحياة الاجتماعية الشريفة.

ورغم بؤر التنمية الاقتصادية في بعض دول العالم الثالث فإن الاتجاه العام يسير إلى ازدياد اتساع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي يشهد تحولات عميقة لا سيطرة له عليها، تتمثل في ثقل المديونية وتدهور أسعار المواد الأولية، وصعوبة ولوجها الأسواق، والمضاربات المالية، وضعف الاستثمارات الأجنبية.

غير أن هذه الوضعية تفرض على منظمتنا ألا تقتصر على حفظ الأمن والسلم الدوليين بمفهومهما التقليدي، بل يفرض عليها أن تتعداه إلى الإسهام في تخفيض الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل دول العالم الثالث، مما سيساهم في إنشاء نظام عالمي جديد، يقوم على التوافق والتشاور والشراكة بين جميع الدول.

لقد اقتنع المغرب منذ استقلاله بضرورة إقامة سياسته الاقتصادية على مبدأ المبادرة الحرة والانفتاح على الخارج كمدخل لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وعلى هذا الأساس ساهم المغرب بفعالية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي توجت في مراكش بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

الرامي إلى اعتماد مخطط دولي يشبه مخطط مارشال من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام لمنظمتنا على تقريره الهام الذي أعده عن أفريقيا بطلب من مجلس الأمن، ونتمنى أن تعمل المجموعة الدولية على ترجمة توصياته إلى تدابير عملية ملموسة تتمثل في تسوية النزاعات وتثبيت الأمن والاستقرار في قارتنا، مما سيساهم في توفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أكد المغرب دائما على أن انتماءه إلى اتحاد المغرب العربي هو خيار استراتيجي حر ولا رجعة فيه، تمليه جذوره التاريخية والحضارية ومصلحه الآنية والمستقبلية.

ومن منطلق هذا الانتماء، فإن المغرب لا يسعه إلا أن يبدي قلقه الكبير لاستمرار معاناة الشعب الليبي الشقيق من الحصار الجوي المفروض عليه، والذي تسبب له في الكثير من الصعوبات والمضايقات.

وقد استبشرنا خيرا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على الاقتراح الليبي المدعوم من طرف الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، القاضي بمحاكمة الليبيين المشتبه فيهما في بلد محايد.

ومن جهة أخرى، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا العميق لمعاناة شعب عربي آخر هو شعب العراق، من الآثار الوخيمة الناجمة عن الحصار الاقتصادي المفروض عليه.

ونأمل أن يساعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة العراقية والأمين العام للأمم المتحدة على استئناف التعاون بين العراق والمنظمة الدولية بما يؤدي إلى رفع الحصار والمعاناة عن هذا الشعب الشقيق. ونأمل أيضا أن يتمكن الأمين العام من الوصول إلى حل نهائي لهذه الأزمة التي طال أمدها.

وبما أن المغرب إحدى دول البحر المتوسط، وعلى مقربة من الدول الأوروبية، فإنه كان وما يزال يولي عناية خاصة للجهود التي تستهدف تعزيز التعاون الأوروبي المتوسطي.

الملك الحسن الثاني، والذي انعقد في مدينة الدار البيضاء في أواخر شهر تموز/يوليه الماضي.

ويؤمن المغرب من جهته بأنه لن يتأتى حل هذه المشكلة إلا باحترام الاتفاقيات المبرمة نصا وروحا، وبتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يضمن للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ويعيد الأراضي العربية المحتلة إلى أصحابها الشرعيين.

وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة والثروات الكبيرة التي تزخر بها القارة الأفريقية واتباع جل دولها لسياسات اقتصادية ملائمة، فإنها ما زالت تعاني من استفحال الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تهميش قارتنا وتقلص دورها على الساحة الدولية.

وتتجلى بعض هذه الأزمات في تفاقم البطالة، وعبء المديونية، وانخفاض أسعار المواد التي تصدرها الدول الأفريقية، وضعف الاستثمارات الأجنبية، وتدني المساعدات الخارجية، التي لا تتعدى نسبتها ٠,٢٢ في المائة من الدخل القومي للدول المتقدمة رغم أن النسبة التي تم الاتفاق عليها هي ٠,٧ في المائة.

ومما يؤسف له أن تردي الوضع الاقتصادي ساعد على عودة الاضطراب السياسي والمواجهات العسكرية إلى بعض جهات القارة، مثلما يجري الآن في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة القرن الأفريقي وغرب أفريقيا.

وإذ يبدي المغرب انشغاله بهذه الأوضاع، ليؤيد الجهود الرامية إلى تطويقها بما يضمن لبلدان تلك المناطق - وخاصة دولة الكونغو الديمقراطية - وحدة أراضيها واستقرارها وأمنها.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن ننوه بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد حل لأزمته ليبريا وسيراليون. ونأمل أن تكلل الجهود المبذولة لحل أزمة غينيا - بيساو بالنجاح قريبا.

ومن أجل إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية الأفريقية وانعكاساتها السياسية، نود أن نؤكد على الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني أثناء مؤتمر الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) بمراكش،

الاستفتاء، الذي طالما انتظره المغرب، والإخوة الصحراويون اللاجئين التواقون إلى العودة إلى وطنهم المغرب منذ ما يزيد على عشرين سنة، من أجل المساهمة في المسيرة التنموية لمنطقتهم. وهذا سيكون له أيضا بعض الانعكاسات على بناء المغرب العربي الكبير الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

وإن التمادي في إقصاء جزء مهم من الصحراويين، من المشاركة في الاستفتاء، يثير المزيد من الشكوك حول إرادة الطرف الآخر في تأمين الشروط الضرورية لإجراء استفتاء عادل وشفاف.

إننا نأمل أن يكون التطور الهائل الذي يعرفه العالم حاليا من العوامل المؤدية إلى بروز نوع من التضامن بين كل الشعوب من شأنه الارتقاء بالتنمية والأمن والسلام ونشر الطمأنينة والرخاء بين جميع سكان العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الشؤون الخارجية في كوبا، السيد روبرتو روبينا غونزاليز.

السيد روبينا غونزاليز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): "نكون أو لا نكون."

لم يسبق أبدا لمعضلة شكسبير الشهيرة أن كانت منطبقة على الواقع مثلما هي الآن. فنصف العالم الآن يرتعد من أثر انهيار أسواق الأسهم المالية، من طوكيو إلى ريو، ومن موسكو إلى بوينس آيرس، ومن لندن إلى جوهانسبرغ، وحتى هنا في نيويورك. ونحن في النصف الآخر، نرتعد أيضا، ليس بسبب أسواق الأسهم والسندات التي لا نملكها، ولكن لأن ثقل الانهيار المالي العالمي كله ينصب علينا بلا رحمة، ولا أحد على الإطلاق ينجو منه.

وها هي نذر القيامة التي سبق التنبؤ بها منذ أمد بعيد قد أتت، وليس فقط في فيلم من أفلام هوليوود. وكوكينا المكروب الذي أصبح بصورة متزايدة فخا عالميا هائلا، لا يصدر تراخيص النجاة للبلدان أو الأعمال التجارية. ولا يوفر حماية من الأمطار الحمضية أو آثار ظاهرة النينيو، ولا يلتزم بالأيديولوجيات أو الثقافات ولا يؤمن بها. ولا يملك سترات النجاة للمضاربين أو أصحاب الملايين.

ولكن مع الأسف الشديد فإن المغرب لا يسعه إلا أن يعرب عن انشغاله لاستمرار الأوضاع في مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين والجزر المجاورة لهما التي لا تزال خاضعة للاحتلال الإسباني في وقت طويت فيه صفحة الاستعمار من جل أصقاع العالم.

وقد سبق لجلالة الملك الحسن الثاني أن اقترح إحداث خلية مغربية إسبانية للتفكير، لإيجاد حل لهذا الوضع الشاذ بما يحفظ للمغرب سيادته على أرضه، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح إسبانيا الاقتصادية.

ورغم أن السلطات الإسبانية لم تتجاوب بعد مع هذا المطلب العادل، فإن المغرب ما زال موقنا بأن عمق روابطه التاريخية والاقتصادية مع جاراته إسبانيا وطموح الشعبين لتحقيق المزيد من التعاون والتقارب والشراكة في مجالات كثيرة لكفيلة بأن توصل البلدين إلى صيغة يتم فيها وضع تسوية نهائية لهذه المشكلة.

أما فيما يخص تطور مسلسل الاستفتاء في أقاليمنا الجنوبية، أو ما يسمى بالصحراء الغربية، فلا بد من الإشارة إلى أنه ما زال يواجه بعض الصعوبات.

فمنذ البداية توقف مسلسل تحديد الهوية لأن الطرف الآخر رفض، وبدون وجه حق، المشاركة في تحديد هوية عدد كبير من المرشحين، رغم أن المعنيين بالأمر تنطبق عليهم المعايير المتفق عليها، وكانت بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية قد قامت بتسجيلهم.

والآن ما زال نواجه مرة أخرى رفض الطرف الآخر المشاركة في تحديد هوية نفس المرشحين، رغم أنهم تقدموا هذه المرة طبقا لما جاء في اتفاقات هيوستن التي قبلها الطرف الآخر أيضا. فهذه الاتفاقات تؤكد حق المرشحين في أن تحدد هويتهم، كما تؤكد صلاحية الشهادة الشفوية.

وبالفعل، فبموجب هذه الاتفاقات، اتفق الطرفان على الشروع في أقرب وقت ممكن، في تحديد هوية أي فرد من الذين قد يتقدمون بأنفسهم بهذا الطلب.

ولا يسعنا، والحالة هذه، إلا أن نعبر عن قلقنا العميق من هذه التطورات، التي ستؤخر مسلسل

في حد ذاتها أنه سيكون هناك تعجيل بالنمو الاقتصادي أو التنمية في البلدان المتخلفة النمو. وفي ذات الوقت أدى التحرير غير المقيد وعمليات الخصخصة إلى أن تختفي من جدول الأعمال الحماية الضرورية للسلع والخدمات والعاملين في العالم الثالث.

وتمنح معاملة متساوية، أو مجحفة في حقيقتها، لاقتصادات هي بصميم طبيعتها وخصائصها وحجمها غير متساوية. وتستبدل الحواجز الجمركية بأساليب للحماية أكثر خفاء وتقوم على انتقاءات سياسية، بينما يتفاوض ناد من الملاك المختارين والشركات عبر الوطنية والحكومات، من وراء ظهر الغالبية العظمى، بشأن إبرام اتفاق للاستثمار متعدد الأطراف، الهدف منه توقيع الختم النهائي للموافقة على أساليب الخنوع والاستبعاد.

ولسنا بحاجة إلى منظار خاص للعثور على الثقوب السوداء التي تبتلع النجوم في الفضاء الخارجي. لأن أسوأ ثقب أسود من بين الثقوب السوداء جميعها موجود هنا على الأرض، أمام أعيننا، حيث كانت هناك في البداية فجوة، ثم أصبحت هاوية، وحيث تتنامى ثروة الأغنياء في توازن مع فقر الفقراء.

ونجد التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للتنمية، عن طريق مختلف المنظمات في منظومة الأمم المتحدة، يتجهان إلى التناقض، مما يؤثر بصورة كبيرة على كفاءة وفعالية عمل المنظومة في ميدان التنمية.

بل الأسوأ من ذلك، أننا نرى محاولات لزيادة ربط المعونة بمطالب سياسية تجرح كرامة الدول القومية وتقوض سيادة البلدان والشعوب. علاوة على ذلك، تنتقص تلك المحاولات من سلطة الحكومات بتحديد سياساتها الإنمائية، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على الحكم الديمقراطي. وهي أيضا تسبب ظهور أمراض من جديد كنا نعتقد أنها قضي عليها، ونجم عنها معدلات وفيات مرتفعة وشيخوخة مبكرة بين سكان العالم. وهذه أمور غير مشروعة ولا ينبغي لأحد أن يؤيدها.

ونحن، الضحايا، لا يمكن أن يتوقع منا أن نفكر كما يفكر الذين يضحون بنا. وكما قال الرفيق فيديل كاسترو منذ أسابيع قليلة في مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز

ومثلما كان يحدث في عهد الرق، أصبح بنو آدم اليوم مجرد سلع، منغمسين في شراء وبيع بعضهم بعضا، بدلا من أن يتعلموا كيف يحمون حقوقهم، بينما يباشر البذخ المسموم وأعداء الحرية إفساد الأفراد والمجتمعات، وتجريد شعوب بأكملها من هويتها الوطنية.

وعملية العولمة المحتومة التي كان ينبغي أن نتوصل إليها عن طريق الإخاء والتضامن والتعاون، هجمت علينا في شكل اتخذ طابعا ليبراليا جديدا، بحيث يتعذر في هذه العقيدة الجديدة تمييز الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي نشأت أصلا عنه.

إن عملية العولمة واكتساب الاقتصاد العالمي لطابع الليبرالية الدولية الجديدة، قد ضاعفت اليوم من الفوائد العائدة على البلدان المتقدمة النمو على حساب الاقتصادات المتزايدة التخلف، مما يجعلها أكثر هشاشة أمام العوامل الخارجية غير الخاضعة لسيطرتها، مثل عبء الديون الخارجية المفرط الثقل، والتفاوت المتزايد في أسعار الصرف، وزيادة اتساع الفجوة التكنولوجية، والهبوط المتواتر في أسعار السلع، في إطار سوق للمضاربات قاسية وغير إنسانية بصورة ميوؤوس منها.

والعلاقة التجارية غير المنصفة بين الأغنياء والفقراء، والتي هي أقرب إلى السرقة والخداع منها إلى التجارة، من العناصر الأساسية التي توضح هذه المسألة. فوفقا لمعلومات صندوق النقد الدولي، شهد نمو إنتاج السلع غير الوقود، بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨، معدلا سنويا بلغ فقط ٠,٢ في المائة، بينما بلغ معدل نمو المنتجات المصنعة ٠,٩ في المائة. فكيف يمكن أن يتوقع حدوث نمو في اقتصادات تدهورت معدلات التبادل التجاري فيها في نفس الفترة بنسبة سنوية بلغت ٠,٤ في المائة وتعرضت عملاتها لتخفيضات شديدة؟

وارتفع عبء الدين الخارجي الساحق - والذي أصبح ظاهرة أبدية مع تزايد التجارة المجحفة - من ١,١١٨ ترليون دولار في عام ١٩٨٩، إلى ١,٨٧٥ ترليون دولار في عام ١٩٩٨، بزيادة سنوية بلغ متوسطها ٦ في المائة. إن ما يهم هو المال والتمويل، وليست التنمية أو رفاهية الإنسان.

والعولمة الليبرالية الجديدة وبعض عناصرها الأساسية، مثل تحرير التجارة وحرية المنافسة، لا تعني

الأخرى، وما دام تشكيلا لا يزال غير منصف؛ وما دام كل عضو لا يتمتع بالمساواة في الحقوق؟ وما دما، نحن في العالم الثالث، الغالبية العظمى من سكان العالم، غير ممثلين تمثيلا صحيحا.

وبالنسبة لكوبا، الشيء الحقيقي الثابت الذي عليها أن تفعله هو إنذار العالم الذي ننتمي إليه، والكفاح من أجل قيم الحرية، والعدل، والكرامة، والإنسانية التي نؤمن بها ونتمسك بها. وهذه هي القيم التي ينبغي أن تسود من أجل البشر المهددين بالانقراض. ومن أجل هذه الغاية ينبغي استخدام الموارد التي تضعها الدول الأعضاء تحت تصرف الأمم المتحدة.

كفانا تسييس الميزانيات بحجة الجدوى الاقتصادية المزعومة - كما لو أن الملايين من الأطفال الأفريقيين الذين يموتون من أمراض يمكن الشفاء منها، أو الملايين من الأميين في أمريكا اللاتينية، أو الملايين من المشردين نتيجة النزاعات في آسيا والشرق الأوسط كانوا أثوابا من الأقمشة أو كومة من المواد الخام أو الوقود المستهلك.

كفانا الحقائق المروعة الواردة في تقرير التنمية البشرية الأخير، الذي صدر منذ أسبوعين، والذي يؤكد أن أقل الحاجات الاستهلاكية لأكثر من بليون من البشر لا يجري الوفاء بها إطلاقا، وأن أكثر من أربعة بلايين من البشر تنقصهم الخدمات الصحية الأساسية وأن بليونين يعانون من فقر الدم (الأنيميا)، من بينهم ٥٥ مليونا في بلدان صناعية.

كفانا القبول بأن مؤشرات الاستهلاك البشري في ٧٠ بلدا هبطت لأدنى من المستويات التي كانت عليها منذ ٢٥ عاما.

كفانا قبول أن الطفل المولود في بلد متقدم النمو يستهلك ويلوث أثناء حياته مثلما يستهلك ويلوث ٥٠ طفلا مولودين في بلد متخلف اقتصاديا.

كفانا قبول أن ثلاثة أفراد في هذا العالم جمعوا ثروات تعادل الناتج الوطني الإجمالي لـ ٤٨ دولة.

كفانا قبول أن أقوى وأغنى أمة على الأرض، ذات أعلى دخل للفرد، لديها - وفقا لما ورد في التقرير - أعلى معدل للفقر البشري.

"من المستحيل أن نقبل الإذعان في نظام عالمي يجسد تجسيدا بالغ المبادئ والمقاصد الأساسية لنظام استعمرنا واستعبدنا ونهبنا جميعا لقرون".

ولأن هذه الأمم غير متحدة إلى حد كبير، لم نتمكن من تفادي عواصف العولمة الليبرالية الجديدة، الغربية جدا في روحها عن إعلان حقوق الرجل والمواطن الذي كان فتحا جديدا، والمتناقضة مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسه، الذي سيبلغ عمره بعد أسابيع قليلة خمسين عاما. ومما ياباه أي منطق أن الحقوق العائدة إلينا كادميين تتآكل في اجتماعاتنا ولجاننا وسائر المحافل لتصبح مجرد مسخ مشوه في سباق مجنون لتغيير أسس القانون الدولي نفسها.

والسؤال الذي يطرح علينا باستمرار هو لماذا نطالب بعناد بتحقيق الديمقراطية الحقيقية للأمم المتحدة وبإصلاح مؤسساتها إصلاحا شاملا. لماذا يعيننا الفهم بأننا ونحن على عتبة توديع الألفية الثانية، لم يعد من الممكن إجبار العالم على اتباع قواعد بريتون وودز، وهي أنماط ومخططات كانت تتفق مع نظام عالمي وليد حرب، وقد عفا عليها الزمن الآن.

إن مؤشر داو جونز يترنح ويهوى على بُعد شوارع قليلة من هذا المبنى. والشكوك وفقدان الأمل متفشيان في الأسواق. وهناك بلدان تفلس - وكذلك حكوماتها. ومئات الملايين يموتون من الجوع، والمرض، والعنف، والإرهاب والحرب. بل إن البعض أصبحوا أمواتا وهم أحياء بعد أن حرموا من هويتهم الوطنية. والمطلوب منا أن نقبل هنا في الجمعية العامة من الذين بدأوا هذا الجنون أن يحطموا المكان الديمقراطي الحقيقي الوحيد الذي يمكننا أن نعمل فيه معا.

إلى متى سنسمح لهم بمواصلة فرض الشروط، وإطلاق القذائف من جانب واحد، وتحسين ترساناتهم النووية وإجراء التجارب على "أسلحة ذكية" جديدة، بينما يطلبون نزع سلاح الفقراء والأميين؟ وفوق ذلك، إنهم يمنعوننا من القضاء على ديكتاتورية مجلس أمن يرفض توسيع نطاق حق النقض أو التخلي عنه أو تعديله؟ لا يمكن أن يكون هناك حديث عن مجلس أمن يوفر الشرعية، ناهيك عن الأمن، ما دامت تلك الهيئة لا تلتزم بالسلطات المخولة إليها في المادة الرابعة والعشرين من الميثاق؛ وما دامت تتجاهل سلطات هيئات الأمم المتحدة

الأعمال ينبغي الاضطلاع بها بجدية من جانب الدول باعتبارها التزام لا يمكن التفويض فيه. ينبغي أن يكون هناك تعاون حقيقي للقبض على مرتكبي هذه الأعمال وينبغي للدول أن تعمل بكل الوسائل الممكنة على منع الأعمال الإرهابية ضد الدول الأخرى سواء كان ذلك في شكل تنظيم أو تشجيع أو تمويل هذه الأعمال أو السماح بإجرائها داخل أراضيها.

إن كوبا التي عانت من الإرهاب الذي نعتبره عملاً غير إنساني لا يسعها إلا أن تدين على نحو جلي مثل هذه الأعمال والطرق والممارسات، وتدين قبل كل شيء المسؤولين عن إثارتها ودعمها وتمويلها وتوجيهها ونشرها والذين سمحوا بمثل هذه الأعمال المقيتة التي تحول مرتكبيها - كما أكدت الأحداث الأخيرة، إلى آلات مشينة قادرة على أن تلتهم أبناءها.

منذ حوالي أربعين عاماً فرض علينا أن ندافع عن أنفسنا ضد العدوان والمضايقات بجميع أنواعها، مثل الحرب القذرة وغزوات المرتزقة والتهديد النووي والمطاردة الحقيقية المنظمة لمحاولة قتل قادتنا، وهجمات القراصنة وأعمال التخريب المستمرة ضد اقتصادنا وصناعاتنا وزراعاتنا وتفجير الطائرات المدنية أثناء تحليقها كما حدث في بربادوس في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، وبث أكثر من ألف ساعة في الأسبوع من الرسائل المدمرة عبر الراديو والتلفزيون، تنتهك مجالنا الإذاعي والالكتروني، والحرب البيولوجية. كذلك تعرضت منشأتنا السياحية لهجمات إرهابية استخدم فيها مرتزقة من أمريكا الوسطى ونظمت ومولت من الولايات المتحدة، بعلم كامل وسماح من جانب السلطات في ذلك البلد. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نواجه حالياً تشريعاً إجرامياً أمريكياً أكبر يتمثل في تكثيف أطول وأقذر حرب اقتصادية تشن ضد أي بلد. ولهذا يمكننا أن نتكلم عن هذه المسائل وقامتنا مرتفعة.

ينبغي على الأقل أن أذكر بضع كلمات عن الاتهامات الأخيرة التي أطلقتها الولايات المتحدة حول أنشطة مزعومة للتجسس الكوبي في فلوريدا ونشرتها وسائط الإعلام على نحو واسع باعتبارها أمراً غير عادي. إنني أثق في أن الجمعية تفهم أن الأمر الذي يثير الضحك والسخرية هو ما يحدث هذه الأيام في دولة الفضائح هذه وهو أن الولايات المتحدة، وهي أكبر جاسوس في العالم، تتهم كوبا بالتجسس مع أنها أكثر دولة تنتهك أراضيها بأعمال التجسس.

كفانا غوغائية. ولنفسح الطريق للأخلاق وسماحة النفس وحب الخير. ولتدفع الديون، وليبقى على جدول الأنصبة المقررة الحالي. ولننهي عمليات الأمم المتحدة الخاصة لحفظ السلام ولسوق السلاح الذي ولدته. ولندعم أعمال منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى العديدة التي لا تزال تسعى حقا طوال وجودها إلى تأكيد حقوق كل إنسان. ذلك هو الشيء المنصف للإنساني المسؤول الوحيد الذي ينبغي القيام به.

بعبارة أخرى، علينا ألا نسمح بموت أطفال كثيرين جداً في الساعات والأيام والشهور والسنوات القليلة القادمة - مثل موت ٢١٧ ١٠٨ طفلاً تحت سن الخامسة لقوا حتفهم لأسباب يمكن منعها في العالم المتخلف اقتصادياً منذ افتتاحنا الدورة الثالثة والخمسين يوم الاثنين الماضي، دون أن تتمكن الجمعية العامة أو مجتمع الأمم من أن يفعل شيئاً بشأنه.

فلنربأ بصوت ومهمة الشعوب والحكومات التي تصنع الأمم المتحدة من أن تحجبهما المصالح غير الإنسانية للسادة وشركائهم المتجمعين في "اتفاق واشنطن"، الذي يصف بلغة بريئة وراقية ومبهمه تحالف بلدان ومؤسسات مالية دولية سحبنا جميعاً إلى ليبرالية وحيدة القطبية كارثية تحكمها طريقة تفكير إجرامية فريدة وتفتخر بشكل زائف بأنها تعددية.

فلنحل، بتلك الطريقة، دون تعزيز الظواهر الشائنة المثيرة للاشمئزاز مثل الإرهاب، الإرهاب بنوعيه، الإرهاب الذي تذهب ضحيته باستمرار أرواح بريئة - والذي يسعى كثيرون إلى مقارنته بكفاح شعوب أخرى استخدمت وسائل إنسانية شريفة حين لجأت إلى حمل السلاح دفاعاً عن حقوقها - والإرهاب الآخر الأكثر تقدماً، المعلوم الذي يستخدم الحاسوب، والذي يحول الاقتصاد، والسياسات والأفكار إلى أسلحة مميتة لضمان مصالح دائرة مغلقة من أفراد أنانيين يعتقدون أن من حقهم فرض قوانينهم وعقوباتهم على الآخرين من جانب واحد.

إننا نعترف بأن وضع وتنفيذ المعاهدات الدولية مضيغان في كفاحنا ضد الإرهاب. ولكن إذا التزمنا حقيقة بتنفيذ هذا الهدف فإن سلطة التحقق ومنع ومعاينة هذه

الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعوق العلاقات التجارية وتعترض سبيل الاعتراف الكامل بالحقوق الواردة في الإعلان العالمي وصكوكه الدولية وخاصة حق جميع الشعوب في مستويات معيشة مناسبة في مجالات الصحة والرفاه والتغذية والعناية الصحية والإسكان والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ما الذي يمكن أن نفعله لمن ينتهكون هذه الولاية؟ هل نستدعيهم للمثول أمام محكمة جنائية دولية؟ وما هي التهم التي توجه إليهم؟ عدم احترام القرارات الديمقراطية؛ أو إرهاب الدولة أو جرائم الحرب، أو الإبادة الجماعية؟

يبدو أن الكلمات المقلقة للكاتب والفيلسوف الإنساني جون ميلتون صحيحة:

"الذي يضع غلالة على عيون الناس، يلومهم لعدم الإبصار".

أقول ذلك، لأن حكومة الولايات المتحدة تتجاهل كل هذه الشكاوى بنفس الطريقة التي وضعت بها قوائم لأناس تزعم أنهم انتهكوا الحقوق.

وفي تحد صارخ للمجتمع الدولي، يتخذ المؤيدون للأسواق المفتوحة وإنهاء الأيديولوجيات، إجراءات إضافية تخرج بوضوح عن نطاق تشريعهم الوطني، بغية تقوية حصارهم. أرجو من المترجمين الفوريين أن يتوخوا الدقة، إنني أعني الحصار وليس الحظر. إنه حصار اقتصادي وتجاري ومالي ضد كوبا، يتجاهل ستة مطالب متعاقبة من الجمعية العامة لوضع حد لما وصف بحق بأنه أكبر وأخطر انتهاك منهجي لحقوق الإنسان لشعب بأكمله.

وعلى العكس من ذلك، فإن المعنيين يصرون على الاستمرار في سياستهم الفاشلة التي فكك المجتمع الدولي أحد أدواتها، على نحو لا نظير له، عندما قرر في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان وضع نهاية للإجراء الاستثنائي المسمى الحالة في كوبا والتخلص من منصب المقرر الخاص.

لقد كان هذا القرار حكيما ومدرسا، كما كان تأكيدا نهائيا للرفض المتزايد لقرار له طابع سياسي، ما كان ينبغي أن يوجد من الأساس. وكان هذا القرار اعترافا بالحق ونتيجة للضجر الناشئ عن الافتراءات والأكاذيب،

إن الواقع الذي نعيش فيه الآن غير معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا ينكر أحد أن هذا الإعلان وثيقة لها نطاق عالمي وهي نتاج أكثر فكر تقدمي في ذلك الوقت وترويج دولي لبعض الاتجاهات والقيم التي بزغت مع أحوال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك ينبغي ألا ننسى أنه عندما قبلنا هذه الوثيقة في عام ١٩٤٨ كان ثلثا الإنسانية تقريبا يعيشون تحت نير الاستعمار أو الاستعمار الجديد. لقد أصبحت جميع تلك البلدان مجرد أدوات للقانون الدولي. ولم تكن أقصى الصدمات بالنسبة لها، هي الحرب ولكن التخلف والإبعاد السياسي والمعارك الاقتصادية الجديدة المفروضة عليها والتي تجرها إلى الهاوية.

ولئن كنا نتمسك بقيم الإعلان الذي مضى على إصداره خمسون عاما، تلك القيم التي لا يمكن إنكارها، ونرفض أية محاولات لإثارة اللبلة حولها أو إعطاؤها طابعا أيديولوجيا أو سياسيا، إلا أنه ينبغي أن تتوفر لدينا الشجاعة والوعي لنعترف بأن لهذه القيم حدودا تاريخية ومفاهيمية مما يؤكد أن الوقت قد حان لصياغة ميثاق دولي جديد لحقوق الإنسان قادر على مواجهة متطلبات الألفية الجديدة.

وإذا لم نفعّل ذلك الآن فما جدوى جميع الجهود التي بذلت قبل خمس سنوات في فيينا في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان لاعتماد إعلان وبرنامج عمل؟ ما الذي سنقوله لشعوبنا؟ أليس من واجب الحكومات الديمقراطية أن تكون مسؤولة أمام الناخبين عن عدم أعمال تعهداتها الدولية؟ هل سنعترف أخيرا بأن الحق في التنمية هو حق إنساني عالمي أساسي غير قابل للتصرف؟ هل تقنعنا الحقيقة الصارخة بأن العالمية وعدم القابلية للتجزئة والتكافل فيما يتعلق بجميع حقوق الإنسان تتطلب الاعتراف بالخصائص الوطنية والإقليمية، وبالتراث الديني والثقافي والتاريخي المتنوع وبضرورة تعزيز التعاون الدولي بشأن هذا الموضوع على نحو موضوعي وبدون انتقائية؟

إن إنشاء مكتب المفوض السامي والخطوات الأخرى التي اتخذت في هذا الخصوص ليست سوى أوراق جافة لا تخفي جميع الأجزاء المحرجة.

لا تزال أمامنا أهداف كثيرة ينبغي العمل على تحقيقها. ومنها ما طلبه مؤتمر فيينا من جميع الدول بأن تمتنع عن اعتماد تدابير انفرادية تتعارض مع القانون

الاستعانة بها لذلك أن يَنشأ في هافانا مكتب لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان".

إن الاتجاه العام واضح.

ونحن نضطلع بالمسؤولية الكاملة بتأكيدنا أن إعادة النظر في هذه القضية لن يُعني إلا فتح فصل آخر جديد، يكون أشد مدعاة لعدم القبول، في التلاعب السياسي بآليات حقوق الإنسان. من شأن ذلك أن يضر بسلطة الهيئة أو بالمكتب المعني، لأن بلدنا لن يقبل إعادة فرض أي إجراء جديد أو تصرف تمييزي جديد.

إن كل ما نفعله في كوبا، سواء كان بعضهم يحب ذلك أو لا يحبه، وسواء كان مقبولا أو غير مقبول، إنما يفعل من أجل الإنسان. ونحن فخورون بواقعنا، وإننا، كما سبق أن قلنا، لا نعتقد أن هذا الواقع يبلغ حد الكمال. ونحن لا نريد أن يكون بالغا حد الكمال. فلا نريد أن نشعر بمثل الكمال. ونحن لا نعتبره مثاليا، ولا نصدده كنموذج، ثم فوق كل ذلك لا نفرضه على أحد، حتى لا يقوم أحد بمحاولة فرض واقعنا علينا.

ونحن لا نستعمل اتفاقنا أو عدم اتفاقنا مع الآخرين، بما في ذلك اختلافاتنا مع الواقع الشرس المحاط بالكتمان لمن يتهموننا، لنهين أو ندين أحدا. نحن نفضل أن نناقش هذه الأمور بوسائل الحوار المتحضر، ونحن مستعدون، في جميع الأوقات، للدخول في هذا الحوار، معتقدين أن ما يهم حقا هو التعاون وليس فرض أي تلاق في المراكز مشكوك فيه.

إن كوبا من ضمن مجموعة الأعضاء القليلة في هذه المنظمة الذين قدموا باستمرار تقاريرهم المنتظمة، وفي الوقت المناسب، إلى هيئات المعاهدات التي انضمت إليها كوبا. وهناك دلائل كثيرة جدا على شفافية أعمالنا وعلى صدقها، وعلى القوة التي نساند بها الحيدة والموضوعية في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

ولدينا دلائل مشابهة تدعو إلى الثقة بنا في تعاوننا المنتظم مع الآليات المختلفة للجنة حقوق الإنسان ومع مكتب المفوض السامي، منذ إنشائه. واسمحوا لي أيضا أن أذكر تعاوننا الثنائي المتزايد في هذا المجال مع الدول

ووسيلة للتخلي عن ممارسة تمييزية انتقائية لا مبرر لها تستهدف كوبا، ترسخ الإرادة الامبريالية في فرض نوع من القانون الدولي يتولى فيه القوي والغني منصب القاضي ونجلس نحن الفقراء في مقاعد المتهمين.

ومع ذلك، فقد جمّعنا ما يكفي من البراهين لبيان أن عملية انتقام جديدة يجري تنفيذها. إن المحاولات الفاشلة في تموز/يوليه الماضي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفرض ما يسمى بياننا مشتركا بشأن حالة حقوق الإنسان التي يظن أنها قائمة في كوبا، وما تلاها من مبادرات لإدخال سلطات عليا بالأمم المتحدة أو إدخال دول معينة في المهمة المستحيلة، وغير الناجحة، للمقرر الخاص الراحل، كان أمرا يُنبئ بنزاعات جديدة ولا مبرر لها، سوف تحول المنظمة مرة أخرى عن شواغلها الأساسية.

إني أشير إلى وثائق وتوجيهات كهذه، يمكن لي أن أقتبس منها، وسوف توضع تحت تصرف الصحافة، وقد أرسلها إلى جميع المشاركين في هذه القاعة تقريبا كبار موظفي إحدى الحكومات، التي يبدو أنها، تمشيا مع فلسفتها الامبريالية، تظن أن لهؤلاء حق الكلام، وليس مطلوبا منهم أن يصغوا بتواضع واحترام. وإني أقتبس ما يلي من تلك الوثيقة:

"منيت الجهود المتعددة الأطراف بنكسة خطيرة في نيسان/أبريل الماضي عندما صوتت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضد قرار بشأن كوبا، بأغلبية ١٩ صوتا مقابل ١٦، وامتناع ١٨ عن التصويت".

"إن إبقاء تركيز دولي على حالة حقوق الإنسان في كوبا إنما هو موضوع ذو أولوية عالية لوزيرة الخارجية أولبرايت. وقد طلبت مني أن أتحدث معكم عن اهتمامنا بوضع بيان مشترك عن كوبا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

"ونحن نشعر أن الأسلوب الأكثر فعالية هو إصدار بيان مشترك من بلدان ذات فكر متشابه. ويمكن أن يهيئ هذا البيان بمنظومة الأمم المتحدة أن تبقي حالة حقوق الإنسان في كوبا قيد الاستعراض. وقد يكون من الآليات التي يمكن

كالرسالة التي أمسكها بيدي - وأنا أشعر بأني مضطر أن أعرضها وسوف تتاح للجميع - تبرر من طرف واحد مفاهيم تبليل الأفكار فيها تضارب وتهديد، تهدف إلى عولمة قوانين تطبق خارج أراضي الدول التي تفرضها، يكون من المُرري تماما والمنافى للأخلاق بل ومن العار المماراة في حدود كوبا العادلة والسيادية، التي أضفى عليها الشرعية الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨ نفسه، وهي الحدود التي تضطر حكومتنا وشعبنا إلى أن تلتزم بها من يستعملون حقوق الإنسان بشكل تجريدي، فيشوهون سمعة بلدهم، ويتبرأون من شعبهم، ويشيرون الانقسات، ويخدمون مصالح دولة أجنبية.

وأقتبس رسالة السيدة أولبرايت الموجهة إلى السيناتور جيسي هلمز:

"والتفاهم خطوة هامة للأمم فيما نبذله من جهود للتشجيع على المزيد من احترام حقوق الملكية لمواطني الولايات المتحدة في الخارج.

"وننتظر من الأوروبيين كامل تعاونهم في تحقيق هذا التفاهم.

"ومن المهم ألا تفوتنا هذه الفرصة الفريدة والتاريخية لتحقيق أهداف قانون الحرية وإقرار حمايات واسعة جديدة لحقوق الملكية لمواطني الولايات المتحدة في كوبا وفي أنحاء العالم".

وهذا بالتأكيد أمر جدير بالملاحظة. فما تسميه السيدة أولبرايت قانون الحرية في رسالتها لا يعدو كونه القانون المؤسف السيئ السمعة الذي طالما أنكره المجتمع الدولي: أي قانون هلمز - بيرتون. وأنا أوضح ذلك لأنني أعلم أنه يتعذر على معظم أعضاء الجمعية العامة أن يساوا بين صك قضائي من هذا النوع وكلمة رفيعة، وإن كان يساء استخدامها غالبا، وهي "الحرية".

ولا تسمح أمة تحترم نفسها بالتعدي على كرامتها وذكاها. فالشعب الذي حارب وتحمل المذابح البربرية لا يمكن أن يركع أبدا. والشعب الموجود اليوم لأنه تعلم كيف يتغلب على صعوباته لن يهتز، ناهيك عن إقناعه بإلحاح أي قضية إلا أن تكون بؤرة المتحدين.

ونحن الفقراء كثيرون، وفقرنا شديد، ولو اتحدنا، لأصبحت وحدتنا في الفقر من أهم مصادر قوتنا. وستكون

المختلفة في جو من الاحترام، وعلى قدم المساواة، مع ما لكل منا من فضائل ومثالب.

لهذه الأسباب، وبينما نشجب هذه النوايا الجديدة وننبه الجمعية مسبقا إلى خطورة ممارسات تحويل الأنظار التي لا مبرر لها ولا طائل تحتها، إنما نكرر أن كوبا راغبة ومستعدة، بغير قيود، للدخول في حوار وللتعاون المتعدد الأطراف والثنائي مع جميع الدول.

ليس هناك حل مفروض يمكن أن يسوي مشكلة ما. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح أبدا باتخاذ قضية على هذه الدرجة من النبل والقبول، كقضية حقوق الإنسان، رهينة لمصالح سياسية تافهة.

إن كوبا واثقة من أن الحوار سيسود على المواجهة، وتذكر، كعلامة على حسن نيتها، ما وجهته من دعوات إلى مقررري الموضوعات بشأن العنف ضد النساء، وبشأن الأطفال، وبشأن ممارسات الارتزاق وشؤون أخرى، حتى يصبحوا على بيئة من حقائق نظام اشتراكي لم تكن به أبدا حاجة إلى إعلان طابعه الإنساني الأصيل. بيد أنه من المؤسف، أنه، في المناسبات التي قام بها هذا النظام بتوزيع واسع للمعلومات المطلوبة، بشفافية، جرى أحيانا التلاعب بهذه المعلومات، واستعملت لخدمة مصالح وأهداف المعتدين علينا.

وما دام ينكر على الأطفال الكوبيين الذين يعانون من سرطان الدم حقهم في الحصول على الأونكسبار وال - سبار لإنقاذ حياتهم، وما دام مرضى الإيدز الكوبيون ينكر عليهم إمكان الحصول على ال AZT، وما دام شراء آلات التنفس الصناعي التي تشتد الحاجة إليها للأطفال حديثي الولادة في وحدات العناية المركزة يتعرض لعرقلة مستمرة، وما دام من المحذور أن يباع إلى كوبا رطل واحد من المترو تركسات، لاختبار أدوية هامة ضد السرطان، وما دام الشعب الكوبي يتعرض بطريقة مصطنعة ومتعمدة لخفض قدره ٣٣ في المائة في الاستهلاك اليومي من السعرات، و ٣٩ في المائة من استهلاك البروتينات، من جراء حظر مفروض على تصدير الأطعمة، عن طريق تكاليف شحن مفرطة وأسعار باهظة، وعن طريق مضايقة الموردين، وما دامت تبذل محاولات لتجويعنا حتى الموت وقتلنا بالأمراض، بينما يجري التضارب من أجل الربح والتلاعب تحت ستار المساعدة الرسمية التي تقدم باعتبارها لفتة إنسانية، والتي نرفضها لأننا نعتقد أنها غير صادقة، وما دامت هناك رسائل

لحقوق الإنسان. ولا نريد أبدا أن تكون هذه الحريات ذات طابع سياسي، نريد لها أن تظل إنسانية تماما.

بعد أيام قلائل ينتقضي أربعون عاما على بزوغ فجر معرفة كوبا بتلك الحرية، التي أعادت ترسيخ حقوق الكوبيين وحفظت إنسانيتنا، لأن تلك الحرية ولدت في أحضاننا وتغذت بدمائنا وعرقنا وجهدنا وتضحياتنا لأجيال طويلة.

ولا تزال الحرية حية اليوم تحميها وحدة باقية للأبد. حرية تشجع على ثورتنا في وجه عالم يستحق التغيير ويمكن تغييره من أجل البشرية جمعاء. وكما جاء في سفر الجامعة "لكل شيء زمان ولكل أمر تحت السماوات وقت". (الكتاب المقدس، سفر الجامعة ١:٣)

والآن حان الوقت وساعة العمل على وجه التحديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد القدوة (فلسطين): استمعنا هذا الصباح إلى خطاب من السيد رئيس الوزراء الإسرائيلي. ونحن سنقدم لكم الموقف الفلسطيني في كلمة رئيسنا يوم الاثنين القادم ولكننا لا يسعنا إلا أن نرد على ما استمعنا له اليوم بالملاحظات المختصرة التالية:

لقد بدأ السيد رئيس الوزراء خطابه بالإشارة إلى دور عصبة الأمم والأمم المتحدة في تأسيس إسرائيل. ولكنه للأسف لم يشير مطلقا إلى رفض إسرائيل بالمقابل لإرادة الأمم المتحدة بما في ذلك تأسيس الدولة العربية في فلسطين والوارد في قرار تأسيس إسرائيل على قدم المساواة. ولم يشير إلى رفض إسرائيل لكافة قرارات الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت. رفضها لأربعة وعشرين قرارا لمجلس الأمن حول الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ورفضها لمئات من قرارات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ناهيك عن انتهاكها لمبادئ الميثاق، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

تلك هي ثروتنا، ولدينا من الفقر ما يجعلنا غلاة في الثروة.

فلنترك خلافاتنا. ولنحمل على أكتافنا مسؤولية إنقاذ البشرية. ولنجمع حولنا أولئك الذين مهما بلغ ثراؤهم وبلغت مواردهم قد يشعرون في أعماقهم بالنداء العاجل من أجل البقاء في العهد العالمي.

وليدرك العالم صوتنا المخلص كشعب فقير، وإذا لم يكن هناك خيار آخر فليسمع رفضنا أيضا. ولنتحد جميعا في كفاحنا. وكما قال الرئيس فيدل كاسترو، فإن كوبا لن تمل من المطالبة بذلك. فلنتحد ونعولم معارضتنا لكل عمل متغطرس متبجح.

فلنعولم احترام حالتنا الإنسانية، وهو أول وأهم الحقوق التي نطالب بها. ولنعولم الجهود الرامية إلى درء كارثة إيكولوجية تحيق بكوكب حطمته الليبرالية الجديدة والاستهلاكية.

ولنعولم الأخلاقيات والثقافة والروحانيات لشعوبنا في تنوعها الهائل والعجيب، حتى يستطيع كل منا أن يرتوي من ينبوعه ونستطيع أن نصب مياها النقية في نهر الفكر الإنساني العظيم.

ولنعولم، دون أن نستثني أحدا، العلم والتكنولوجيا والتنمية والتعاون بين الأمم. وليتقاسم الأغنياء ثرواتهم مع المحتاجين. ولنتح الفرصة للفقير أن ينمو وللأمة أن يتعلم القراءة والكتابة وللمريض أن يشفى. وليبقى المعافي معافي وليجد الجائع القوت.

ولنعولم كرمنا ونستأصل شأفة السرقة والأناذية والجشع.

ولنعولم احترام حقوق الآخرين كضمان لتوفير السلام لجميع الأجناس والأعراق والديانات، حتى يمكن أن نقول وداعا للسلاح.

ولنعولم حرية الإنسان كأقدس سمة لنوعنا الإنساني. ولتكن تلك حرية مسؤولة مصحوبة بالسلام والاستقلال والكرامة والسيادة بدون تحقيق أو شروط وبدون تحويرات أو تخل عن حقوق - حرية تنبع من ثورة البشر على عالم لم يعد يلبي مطالبهم وهم مصممون على التغيير حسبما ورد في الديباجة والمادة ٢٨ من الإعلان العالمي

١٩٩٩، وأن أي قرار تتخذه القيادة الفلسطينية وفقا لمسؤولياتها وقتها، بغض النظر عن طبيعة هذا القرار، لا يمكن أن يكون خطوة أحادية الجانب. أضيف هنا أن المسؤول الأول والأخير عن عدم قدرة الأطراف على التوصل إلى حل نهائي ضمن الوقت المحدد هو حكومة السيد نيتنياهو.

ما الذي كان يقوله حقيقة السيد رئيس الوزراء الإسرائيلي في النقاط السابقة، وغيرها مثل تصوره للحل النهائي. هو يقول إنه يريد أن يسمح للفلسطينيين بالعيش في مناطق تجمعاتهم المعزولة عن بعضها البعض ضمن حكم ذاتي محدود؛ أي بانتوستانات على طريقة الأبارتايد البغيضة. وهو يقول إنه لا يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأنه لا يريد تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). هذا ليس انتهاكا للاتفاقات القائمة فقط، إنه تدمير لهذه الاتفاقات ولجوهرها، وهو الاعتراف المتبادل بين الجانبين. وهو بالضبط السبب الحقيقي لما تعانيه عملية السلام حاليا.

أخيرا، يبدو أن كل ما قيل يستند إلى فهم معين، إلى أن الأرض هي أرض إسرائيلية، وإلى أن الفلسطينيين أقلية في إسرائيل يحتاجون لبعض الحلول. وربما حتى أن إسرائيل تحتاج لبعض الحلول بشأنهم.

السيد رئيس الوزراء: أنت مخطئ تماما. الأرض هي أرضنا ولكننا قبلنا الشرعية الدولية بشأنها بالرغم من الظلم الذي يلحق بنا. والفلسطينيون شعب قديم فخور بنفسه وله حق السيادة في دولته. نحن سنبقى ملتزمين بعملية السلام، ولكن على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة للطرفين، وعلى أساس أن تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو هدف العملية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): طلب ممثل العراق إعطاء الكلمة، وأعطيه الكلمة.

السيد الهيتي (العراق): أود أن أخذ الكلمة لكي أمارس حق الرد على ما ورد في بيان رئيس وزراء إسرائيل أمام الجمعية العامة صباح اليوم.

لقد استمعت الجمعية العامة هذا اليوم إلى سلسلة من الأكاذيب من رجل يعتبر بكل المقاييس الدولية خارجا عن القانون ويرأس حكومة هي الأخرى خارجة عن القانون. إن التزييف المهلhel للتاريخ الذي تفوه به رئيس

لقد قال رئيس الوزراء إن السلام بالنسبة له يقوم على مبدئين: الأمن والتبادلية. ونحن نعتقد أن هناك قدرا كبيرا من الخداع في هذه التعابير والطريقة التي تقدم بها. فالأمن مثلا يصبح تبريرا لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة وعدم الانسحاب منها.

ولكن الأهم من ذلك أنه تناسى المبادئ التي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الأوسط، مثل مبدأ "الأرض مقابل السلام" ومثل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ناهيك عن المبادئ التي يعترف بها العالم أجمع، مثل العدالة ومثل حق تقرير المصير للشعوب.

وقال السيد رئيس الوزراء أيضا أن لدى الفلسطينيين ولاية على ١٠٠ في المائة من الفلسطينيين في غزة، و ٩٠ في المائة منهم في الضفة الغربية. هذا ادعاء فظيع، وبالإضافة لعدم صحته يتناسى أن ١٠٠ في المائة من شعبنا الفلسطيني في أرضنا ما زال تحت رحمة الاحتلال، عرضة للاضطهاد الإسرائيلي، لا يستطيع في كثير من الأحيان حتى الانتقال من قرية إلى أخرى.

وتحدث رئيس الوزراء عن الإعلام الفلسطيني دون أن يلتفت لما يقال حتى من الرسميين الإسرائيليين، وفي نفس الوقت الذي استخدم فيه هو شخصا تعبيرا، مثل جوديا وسماريا، لوصف أرضنا الفلسطينية المحتلة، لوصف الضفة الغربية. تحدث عن الميثاق الوطني، وتجاهل قرار المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بإلغاء البنود المتعارضة مع الرسائل المتبادلة، والذي لقي الترحيب الرسمي من قبل الحكومة الأمريكية، وحتى الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت.

تحدث السيد رئيس الوزراء عن قيام إسرائيل بتحويل الأموال للجانب الفلسطيني، وتجاهل أنها أموالنا وحقوقنا، وأنها تتعرض عادة للاقتطاع وأحيانا للحجز، ونسي أن كل هذه الطريقة ناتجة عن رفض إسرائيل الالتزام بما تم الاتفاق عليه حول بناء المطار والميناء، ونسي أيضا عملية التدمير المستمرة للاقتصاد الفلسطيني التي تمارسها إسرائيل.

وتحدث أيضا عن المواعيد الواردة في الاتفاقات وقال إنها غير مقدسة. وتحدث عما أسماه خطوة أحادية الجانب من قبل القيادة الفلسطينية. أريد أن أوضح هنا أن الاتفاق حول المرحلة الانتقالية ينتهي في ٤ أيار/مايو

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تأخر الوقت سيدي الرئيس. وأشعر بأسف عميق لطلبي الكلمة في هذا الوقت لممارسة حقّي في الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية اليونان، السيد بانغالوس. ولكن الأمور يجب أن توضع في نصابها. ويجب ألا يسمح بإطلاق العنان للتحريفات.

من الواضح أنه عندما يتعلق الأمر بالعلاقات التركية - اليونانية تصبح ذاكرة وزير خارجية اليونان انتقائية للغاية. فقد اختار أن يتجاهل بعض الحقائق الحيوية جدا: فلم يذكر مخطط بلده لتحويل بحر إيجة إلى بحيرة يونانية. وتجاهل قبولهم المقيّد إلى أقصى حد لاختصاصات محكمة العدل الدولية. ولكنني لا أنوي الدخول في تفاصيل هذه القائمة الطويلة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر هذه الجمعية بأن رئيس وزرائنا، السيد يلمظ، دعا قبل بضع ساعات لا أكثر، ومن فوق هذه المنصة بعينها، إلى إجراء حوار بين البلدين لحسم المشاكل المعلقة بيننا. وأنا أحث الوزير الموقر بكل إخلاص أن يرقى إلى مستوى الأحداث.

سيدي الرئيس، قد يكون فقدان الذاكرة عبارة يونانية ولكن هذا لا يمكن أن يكون ترخيصا بإغفال أمور خطيرة.

فبالنسبة لمسألة قبرص، يذكر وزير خارجية اليونان سنة ١٩٧٤ كما لو كانت بداية المشكلة. وتناسى متعمدا الأحداث المأساوية التي وقعت في الستينات، ولكن هناك من لم ينسوا. فعمليات التطهير العرقي التي ارتكبتها القبارصة اليونانيون ضد الشعب القبرصي التركي ما زالت حية في ذاكرة هذا الشعب. وهو يتذكر أيضا أنه حرم بالقوة من حقوقه الدستورية.

وفيما يتعلق بعام ١٩٧٤، أود أن أقتبس كلمات المغفور له الأسقف مكاريوس عندما ألقى خطابا في مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤

"إن انقلاب العصابة اليونانية هو غزو يُعاني من عواقبه الشعب القبرصي بأسره، سواء من اليونانيين أو الأتراك". (S/PV.1780، ص ٢١ من النسخة الانكليزية)

وزراء إسرائيل صباح اليوم يعتبر استخفافا بذاكرة المجتمع الدولي الذي يعرف جيدا أن هذا الرجل تربى وتم إعداده في أحضان أكبر العصابات الإرهابية الصهيونية في العالم.

لقد اتهم رئيس وزراء إسرائيل بلادي بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة متجاهلا بشكل متعمد حقيقة أن العراق قد اتخذ تلك الخطوة بعد أن أوفى بجميع التزاماته التي حددها قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) طوال السنوات الثماني الماضية.

إن رئيس وزراء إسرائيل آخر من يحق له الكلام عن أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لأن تاريخ بلاده معروف وسيء الصيت في الاستهانة بالقرارات الدولية والسخر منها. تحديدا إن إسرائيل لم تنفذ حتى الفقرة ١٤ من نفس القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي أشار إليه السيد نتنياهو، التي تدعو إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وأولها ترسانة إسرائيل النووية والكيمياوية والبيولوجية.

إن العالم كله يعرف أن إسرائيل تمتلك أكثر من مائتي رأس نووي وترسانة كبيرة من الأسلحة الأخرى ذات الدمار الشامل. وإسرائيل ترفض حتى الانضمام إلى نظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ناهيك عن توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن إسرائيل هي أول الدول التي استخدمت الأسلحة المحرمة دوليا أثناء اعتداءاتها المتكررة على البلدان العربية، مثل القنابل العنقودية وقنابل النابالم التي استخدمت بشكل موسع ضد لبنان وفلسطين وغيرهما من الأقطار العربية.

لقد بلغ استهتار إسرائيل بالقانون الدولي حدا لم يسبق له مثيل عندما اعتدت القوات الإسرائيلية على مركز الأمم المتحدة في مدينة قانا اللبنانية، على الرغم من أن المركز كان يغص بالمدنيين اللبنانيين الأبرياء الذين هربوا أصلا من جحيم الطائرات الإسرائيلية في اعتداءاتها المستمرة على لبنان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بودان (السنغال).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ليمارس حقه في الرد.

"إن إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما في الشرق الأوسط، يُشكل خطوة أولى مناسبة نحو التخفيف من حدة التوتر والريبة الناشئين عن وجود هذه الأسلحة. ونحن في جمهورية إيران الإسلامية، بوصفنا من ضحايا استعمال أسلحة الدمار الشامل، ندرك أكثر من غيرنا ما تخلفه هذه الأسلحة من أثر مروع. لذلك سنظل في طليعة الذين يبذلون جهودا دولية من أجل وضع وتعزيز الترتيبات العالمية لتدميرها". (A/53/PV.8)

وبطبيعة الحال، فإن إيران، مثلها مثل الدول الأخرى في المنطقة، لا يمكنها أن تظل ساكنة إزاء التهديد والخطر الإسرائيليين للمنطقة. بل إن إيران عاقدة العزم على الدفاع بكل قدراتها عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ضد التهديد والخطر الخارجيين.

السيد آرياس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود وفد بلدي أن يتناول الإشارة إلى المدينتين الاسبانيتين سبته ومليله وإلى الأجزاء الأخرى من الأراضي الاسبانية، هذه الإشارة التي صدرت بعد ظهر اليوم في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية.

وهذه الإشارات لا تطابق الواقع حيث أنها تتناول أجزاء لا تتجزأ من أراضي اسبانيا مواطنوها ممثلون في البرلمان الاسباني ويتمتعون بنفس الحقوق ويحظون بنفس المزايا مثل المواطنين الآخرين. فضلا عن ذلك، فإن هذه الإشارات لا تتفق والعلاقات الطيبة السائدة بين مملكتي اسبانيا والمغرب.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠

وليس لدي ما أضيفه إلى هذا البيان. ووضع الجزيرة الآن توضحه هذه الكلمات نفسها. ومما يؤسف له أن هذه العقلية لا تزال هي العقبة الرئيسية في وجه تحقيق المصالحة بين الطرفين اللذين يملكان الجزيرة.

وإذا كان السيد بنغالوس يلومنا لأننا لم نسمح لمأساة البوسنة أو رواندا بأن تتكرر في قبرص، فلديه الحق المطلق في ذلك. ولكي نصوب السجل، فإن تركيا تدخلت في عام ١٩٧٤ ممارسة لحقوقها التعاهدية بوصفها دولة ضامنة. ولا تزال تركيا ملتزمة بحماية القبارصة الأتراك من مصير أولئك الذين يعانون بطريقة مفرجة من الكراهية العرقية والدينية ومن جهود "التطهير".

السيد دانس - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في أحد البيانات التي أدلى بها صباح اليوم جرت الإشارة إلى القدرات العسكرية لجمهورية إيران الإسلامية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يذكر من جديد الموقف الذي تتخذه دول الشرق الأوسط بأسرها، وهو أن التهديد الوحيد - التهديد الوحيد - لأمم الشرق الأوسط ولاستقراره ينبع من القدرات النووية لإسرائيل ومن وصولها إلى تكنولوجيا القذائف المتقدمة. وهذا الموقف لا يُعبر عن مجرد فكرة انتقادية، بل يؤكد شاعلا جادا وعميقا يستند إلى الواقع والحقائق. ومحاولة إسرائيل أن تكيل المزاعم ما هي إلا تغطية عقيمة للخطر الذي يخيم على المنطقة بأسرها.

ومن الحقائق أيضا أن جمهورية إيران الإسلامية من ضحايا أسلحة الدمار الشامل ومن الأنصار الرئيسيين لخلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وهذا الموقف تكلم عنه بالتفصيل الرئيس خاتمي في نفس هذا المبنى قبل ثلاثة أيام فقط عندما قال: